UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
8 APR 1985
LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام

E/ECWA/SDP/84/Sem.1/5

٢٥ تشرين الاول /اكتوبر ٩٨٤

الاصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

شعبة السكان والتنمية الاجتماعية

ندوة خبراء حول موقع المرأة في خطط التنمية

١٢-١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤

بغداد

موقع المرأة في خطط التنمية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

تولى اعداد هذه الدراسة بتكليف من اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الاستاذ محمد عبدالله باشراحيل الاستاذ في جامعة عدن، والاستاذ احمد عبدالقادر بافقيه، المدير في وزارة التخطيط، عدن. وساعدت في اعدادها السيدة سعاد سعيد ثابت من الاتحاد العام لنساء اليمن. والآراء الواردة في الدراسة هي آراء الخبيرين ولا تعبر بالضرورة عن رأى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا.

84-0748

مقدمـــــــة

قلما كتب عن المرأة ودورها في التنمية وخاصة في الدول النامية والأقل نموا ، وفي الاعوام الاخيرة شهد هذا الموضوع اهتماما كبيرا من الدول وكذا من المنظمات الدولية . اذ أصبح الحديث عن التنمية بوصفها مشكلة اقتصادية فقط ، يتضاءل شيئا فشيئا ، لينصب الآن باندفاع ومزيد من الواقعية ، على الاحتياجات الوطنية ، والمشاركة ونوعية الحيـــاة ، بوصفها عوامل جوهرية في عملية التخطيط على المستويات القومية بالمعنى الشامل . وفـــي خطط كثير من الدول النامية كانت المرأة حتى وان استهدفتها التنمية تدرج في أغلب الاحيان ضمن اسرتها ، بطريقة غير مباشرة او حتى بالصدفة ، وذلك من خلال بعض المشاريع المحليـة المساعـدة .

على ان اليمن الديمقراطية لم تقتصر في نظرتها على المفهوم الاقتصادى وحـــده للتنمية ، بل اخذت بنهج متعدد الابعاد لمعالجة القضية ، يهدف الى التنمية البشريـــة أساسا من خلال ادماج المرأة في عملية التنمية من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافيـــة .

وانطلاقا من هذا المفهوم المتعدد الابعاد للعملية الانمائية ، يطرح البحث الاسئلة التالية : ما هي المراحل التي قطعتها خطط التنمية بالنسبة للمرأة ؟ وما هـــي القوانين والتشريعات التي عززت دور المرأة اليمنية في تلك العملية التنموية ؟ وأين وصلـــت المرأة في اليمن الديمقراطية في السلطات القيادية المتخذة للقرار ؟ هذه وغيرها مـــن الاستفسارات المتعلقة بأوضاع المرأة اليمنية في السكان ، وقوة العمل ، ومنظماتها النسائيـة ، والخدمات التعليمية والصحية ، وأثر التكنولوجيا على المرأة الى جانب مفهومنا للتنمية مما يسعى البحث الى الاجابة عليه في حدود البيانات المتوافـرة .

ويقع البحث في ستة فصول يتناول الاول منه التنمية في اليمن الديمقراطية من خـــلال استعراض لمحة عامة عن البلاد ، ومفهوم التنمية ، مع فكرة موجزة عن تجربة التخطيط فيهـــا ، أما الفصل الثاني فيتناول الاناث بالنسبة للسكان من جوانب عدة:العمر ، وتوزيعهن فـــي المحافظات وكذا كحضر وريف وبدو رحل ، مع اسقاطات السكان الاناث حسب العمر حتى عـام ٢٠٠٠ ومؤشرات اخرى . وقد افردنا الفصل الثالث لبحث المرأة وقوة العمل عبر مناقشة موارد القوى العاملة وتوزيعها حسب الانشطة ومقارنة وضع المرأة في فترة ما قبل الاستقلال (مستعمرة عدن) وموقعها وموقفها الحاليين من العمل في عدة أنشطة كنموذج .

وبالنظر لما تحتله الخدمات التعليمية خاصة وكذا الصحية من أهمية في رفع وعي المرأة ومستواها الاقتصادى والثقافي فقد أفردنا الفصل الرابع لمناقشة الشوط الذى قطعته المرأة اليمنية في المجال التعليمي بمختلف مراحله وأيضا ما شملها من الخدمات الصحيـــة مستخدمين جملة من المؤشرات والمقارنـــات.

أما الفصل الخامس فقد كرس لاستعراض أهم التشريعات والقوانين التي تخص المرأة من جوانب الزواج والطلاق وتنظيم الحياة الزوجية بين الزوجين ، والعمل والاجر والضمـــان الاجتماعي ، هذا اضافة الى رسم صورة عن الاتحاد العام لنساء اليمن كمنظمة نسائيـــــة.

وفي الفصل السادس والاخير تناولنا أهم الاستنتاجات وعرضنا عددا من المقترحات والتوصيـــات.

وقد ذيلنا البحث بعدة ملحقات، اضافة الى قائمة بالمراجـــع.

كما شمل هذا البحث فهرسا بمحتويات فصوله يلي هذه المقدمة مع قائمة الجداول التي تضمنتها الدراســـة.

ولعل أهم الصعوبات والعقبات التي واجهتنا تتمثل في ندرة البيانات الاحصائية المرتبطة بموضوعنا قيد البحـــث.

ولا يفوتنا هنا ان نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن فائق الشكر والتقدير لكل من تعاون معنا بتقديم وثيقة او احصائية أو رأى بصورة غير مباشرة ، ونخص بالذكر قيادات الاتحاد العام لنساء اليمن . كما نتقدم بالشكر للجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا) لاتاحتها لنا الفرصة لتقديم البحث. آملين ان يفي بحثنا المتواضع هذا بالغرض الذى اعد من اجله وان يستفيد الباحثون منه ولو بالشيء اليسير مع استعدادنا التام لتقبل أية ملاحظات حولـــه.

المحتويـــــات

الصفحـــة

الفصل الاول	١
١- التنمية في اليمن الديمقراطيـــة	١
١/١- لمحة عامـــــة	١
١/٢- حول مفهوم التنميـــة	٤
١/٣- تجربة التخطيط للتنمية في اليمن الديمقراطية	٦
الفصل الثانـــي	١١
٢- الاوضاع السكانية للمـرأة	١١
الفصل الثالـــث	٢١
٣- المرأة في اطار قـوة العمـــــل	٢١
الفصل الرابـــع	٣١
٤- المرأة والخدمات التعليمية والصحية	٣١
٤/١- الخدمات التعليميـة	٣١
٤/٢- الخدمات الصحيـــة	٤٥
الفصل الخامـــس	٥٣
٥- التشريعات الخاصة بالمرأة والمنظمات النسائيـة	٥٣
٥/١- القوانين والتشريعات	٥٣
٥/٢- الاتحاد العام لنساء اليمـــن	٥٦
الفصل السـادس	٦١
٦- الخلاصة والاستنتاجات والتوصيـات	٦١
المصادر والمراجـــع	٦٧
الملحقـــات	٧٠

قائمة الجـــداول

رقم الجدول		الصفحـــة
١	الانفاق الاستثمارى الفعلي حسب الانشطة الاقتصادية خلال الفترة ١٩٧٢/٧١ - ١٩٨٢ (ملحق رقم ١)	٧٠
٢	توزيع السكان الى ذكور واناث والكثافة السكانية حسب المحافظات ، ١٩٨٣ ...	١١
٣	تقديرات السكان حسب الحالة الحضرية والنوع لعام ١٩٨٣	١٣
٤	نسبة النوع في المناطق الريفية بحسب المحافظـــات.....	١٤
٥	توزيع السكان حسب العمر والجنس بموجب تعداد ١٩٧٣	١٥
٦	اسقاط السكان الاناث حسب العمر للاعوام ١٩٨٠ و ١٩٩٠ و٢٠٠٠ ...	١٧
٧	الناخبون في مديرية القطن حسب المراكز والجنس لعام ١٩٨٣	١٨
٨	موارد القوى العاملة للاعوام ١٩٧٣ و١٩٨٠ و١٩٨٣ و١٩٨٥ ...	٢١
٩	توزيع موارد القوى العاملة حسب الانشطة للاعوام ١٩٧٣ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥	٢٢
١٠	النساء العاملات في مستعمرة عدن عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٥ حسب الانشطة الاقتصادية.....	٢٤
١١	حركة التوظيف حسب المحافظات والجنس لعامي ١٩٧٩ و١٩٨٠	٢٥
١٢	متوسط عدد العاملين حسب الجنس والقطاع للمصانع التي تشرف عليها وزارة الصناعة لعامي ١٩٨١ و ١٩٨٢	٢٧
١٣	الواردات من الثلاجات والغسالات والمواقد والاجهزة الكهربائيـــة المنزلية للاعوام ١٩٧٨-١٩٨٢	٢٨
١٤	مقارنة رياض الاطفال بين عامي ١٩٦٧/٦٦ و ١٩٨٢/٨١	٢٩
١٥	الطلاب المتوقع تخرجهم من جامعة عدن حسب التخصص والجنـــس للعام الدراسي ١٩٨٣/٨٢	٢٩
١٦	مقارنة اعداد المدارس والطلاب والمدرسين بين عامي ١٩٦٧/٦٦ - ١٩٨٢/٨١	٣٣
١٧	تطور اعداد الطلاب في المدارس الموحدة حسب الصفوف والمحافظات.	٣٤
١٨	اعداد المدارس والطلاب والمدرسين في مدارس أبناء البدو الرحـــل لعام ١٩٨٢/٨١	٣٦

قائمة الجداول (تابـــع)

رقم الجدول		الصفحة
١٩	تطور نسبة الاناث الى اجمالي طلاب التعليم الفني والمهني خلال الفترة ١٩٧٨/٧٧ - ١٩٨٢/٨١	٣٧
٢٠	مقارنة نسب الاناث الى اجمالي عدد الطلاب في كليات جامعة عدن خلال الاعوام ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٣/٨٢	٣٨
٢١	اعداد الطلاب المبعوثين للدراسة في الخارج حسب الجنس والتخصص خلال عامي ١٩٨١/٨٠ و ١٩٨٢/٨١	٣٩
٢٢	نسبة النجاح في امتحانات المرحلة الموحدة حسب الجنس للاعوام ١٩٨١/٨٠ و ١٩٨٢/٨١	٤١
٢٣	نسبة النجاح في امتحانات كليات جامعة عدن حسب الجنس للعام الدراسي ١٩٧٧/٧٦	٤١
٢٤	نسبة الاميين في الحضر والريف والبدو الرحل حسب الجنس في عام ١٩٧٣	٤٢
٢٥	اعداد المتحررين من الامية حسب الجنس خلال الفترة ٧١-١٩٨٢	٤٣
٢٦	مؤشرات تطور الخدمات الصحية بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٨٢	٤٧
٢٧	اعداد مراكز رعاية الامومة والطفولة حسب المحافظات في عام ١٩٨٢	٤٨
٢٨	تطور المتوسط السنوى لاستهلاك الفرد من المواد الغذائية الاساسية بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٢	٥٠
٢٩	عدد العاملات المؤهلات في مراكز رعاية الامومة والطفولة حسب المحافظات عام ١٩٨٢	٥٠
٣٠	طاقة التدريب للقابلات والممرضات في معهد تطوير الايدى العاملة الصحية وفروعه	٥١
٣١	التركيب الاجتماعي لعضوات الاتحاد العام لنساء اليمن عام ١٩٨١	٥٧

الفصـــل الاول

١- التنمية في اليمن الديمقراطيـــة

١/١- تحتل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الجزء الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية وتبلغ مساحتها الكلية حوالي ٣٣٧ كيلومتر مربع، ويمتد ساحلها حوالي ١٢٠٠ كيلومتر على البحر الاحمر وخليج عدن والبحر العربي ويوفر بذلك مصدرا هاما للثروة السمكية. وتمثل المساحة القابلة للزراعة حوالي ١ في المائة فقط من اجمالي مساحة البلاد وتعتمد على الرى بالسيول أو الآبار حيث ان معظم الاراضي عبارة عن صحارى قاحلة وجبال جرداء مختلفة الارتفاع تتخللها بعض الوديان والمناطق الزراعية المتناثرة التى تقع على احواض ودلتا الوديان والسهول والمصاطب الجبلية. ويقدر عدد سكان البلاد بحوالي ٢,٠٥٥ مليون نسمة (عام ١٩٨٣) يتزايدون بمعدل نمو سنوى قدره ٢ر٦ في المائة تقريبا. ويبلغ عدد سكان العاصمة عدن حوالي ٣١١ ألف نسمة عام ١٩٨٣، وقد اشتهرت بموقعها الاستراتيجي وميناءها الذى كان وما زال مركزا هاما للتجارة الدولية.

وقد احتل الانجليز عدن في ١٩ كانون الثاني /يناير ١٨٣٨ حيث عملت السياسة الاستعمارية البريطانية على تكوين عدد من الدويلات الصغيرة بلغ عددها ٢٣ سلطنة ومشيخة، وقد لعبت تلك السياسة منذ ذلك الوقت دورا أساسيا فى تكريس التخلف الاقتصادى والاجتماعي الذى تمثلت أهم مظاهره في بناء نظام اقتصادى مشوه حيث تم خلق قطاع حديث في عدن التي كانت مركزا للحكومة وفيها يوجد ميناء عدن بأنشطته المتعددة مثل تجارة الاستيراد والترانزيت وأنشطة التجارة الحرة وتموين البواخر بالوقود والمواد الغذائية واصلاح السفن، الى جانب نشاط مصفاة تكرير النفط، اما بقية مناطق البلاد فلم تشهد أى تطور يذكر في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية. وحتى في مدينة عدن فقد سيطر على هذه الانشطة عدد من الشركات الاحتكارية الاجنبية وبعض التجار الاجانب والوطنيين حيث ارتبطت مصالح هؤلاء بمصالح الادارة الاستعمارية في مختلف صورهـا.

وفي ظل هذه الاوضاع بدأت طبقات جديدة مسيطرة ومستغلة في الظهور، ففي عدن كانت طبقة الوسطاء ووكلاء الشركات الاجنبية، ثم صغار التجار والموظفين والحرفيين ثم الطبقة العاملة التي تكونت أساسا من عمال الخدمات والتجارة، وفي الريف وجدت طبقة الامراء والسلاطين ومشايخ القبائل وكبار التجار يليها أغنياء الفلاحين والتجار ثم الفقراء الفلاحيين والرعاة والصيادين.

وعلى الرغم من ندرة البيانات الشاملة والدقيقة حول الاوضاع خلال تلك الفترة الا ان ما توفر منها يشير الى أوضاع موغلة في التخلف ، فلم يتجاوز متوسط الدخل الفردى حينها مئة دولار (في عام ١٩٦٧) (١) ، كما ارتفعت معدلات الامية بين السكان بحيث قدرت بحوالي ٩٠ في المائة واقتصر التعليم والصحة على خدمات ضعيفة لفئات محدودة في عدن ومناطق اخرى ، وظل النشاط الزراعي خاضعا للاساليب البدائية كما ندر وجود الطرقات المعبدة حيث لم تتجاوز في مجموعها ٣٢٠ كيلومترا .

أما بالنسبة للمرأة فقد ظلت خلال تلك الفترة تعيش أوضاعا اقتصادية واجتماعية وثقافية متخلفة تحكمها جملة من القيم والعادات والتقاليد المتخلفة التي استهدفت في مجملها وضعها في مرتبة أدنى من الرجل . فالرجل وظيفته العمل ومجابهة ظروف الحياة المختلفة ، أما المرأة فعليها البقاء في البيت والعناية بأطفالها والقيام بكافة الاعمال المنزلية . وعلى الرغم من تفاوت وضعية المرأة في المدينة والريف والبادية ، حيث هي في البادية أكثر استقلالا وقدرة على الحركة والعمل. وهي في المدينة محجبة لا تترك بيتها بينما في الريف تشارك في أعمال الزراعة وتقوم احيانا بالاعالة الكاملة للاسرة وخاصة في مناطق الضالع وحضرموت والمهره (٢) . فانها قد ظلت احيانا أسيرة للاستغلال لا تحصل على حقها العادل من الدخل لقاء ما تقوم به من عمل . كما ان تلك العادات المتخلفة التي حرمت عمل المرأة وحرمتها كل فرص التعليم والتدريب والتأهيل قد جعلت منها تابعا من ناحية اقتصادية للرجل . وكذلك كان الوضع من الناحية الاجتماعية والثقافية بعكس أحوالا غاية في التخلف تهدف الى سيطرة الرجل على المرأة الذى حارب تعليمها وتثقيفها ، وليس أدل على ذلك من ان نسبة الاناث اللاتي التحقن بالمدارس الابتدائية الى مجموع الاناث في سن الدراسة لم تتجاوز ٥ في المائة (عام ١٩٦٠) كما ان نسبة الاميات من النساء قد قدرت بحوالي ٩١ في المائة من مجموع عدد الاناث عند الاستقلال (٣) .

---

(١) محمد ابو منذور الديب، التغييرات البنائية الضرورية لادماج المرأة الريفية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، ص٠ ١٧-١٨ ، وزارة الحكم المحلي ، عدن ، ١٩٨٣٠

(٢) المرجع السابق ، ص ١٨٠

(٣) Maxine Molyneux, State Policies and the Position of Women in the People's Democratic Republic of Yemen, 1967-1977, pp. 23-34, International Labour Office, Geneva 1982.

وبعد استقلال البلاد عن السيطرة الاستعمارية البريطانية في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ واقامة دولة واحدة ذات سلطنة مركزية ، بدأ العمل على اجراء تحويلات اقتصادية واجتماعية وثقافية جذرية . فقد سيطرت الدولة على كافة الشركات الاجنبية وأصدرت قانونا للاصلاح الزراعي ، كما سيطرت على التجارة الخارجية وأممت المساكن والخدمات التعليمية والصحية وأصبح قطاع الدولة يوجه ويسيطر على مختلف الانشطة الاقتصادية في البلاد ، واتجهت الدولة نحو الأخذ بأسلوب التخطيط للتنمية الشاملة .

وفي اطار هذا التوجه السياسي والاقتصادى والاجتماعي للدولة تم العمل على احداث تغييرات جوهرية في اوضاع المرأة اليمنية استهدفت مشاركتها الكاملة في عملية التنمية الشاملة التي تشهدها البلاد . فمن الناحية الدستورية والقانونية صدر الدستور في ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٠ ونصت مواده على ان النساء جزء من تحالف قوى الشعب العامل الذى له السلطة ، وان الدولة تضمن حقوقا متساوية للرجال والنساء في جميع مجالات الحياة . كما صدر في عام ١٩٧٤ قانون الاسرة الذى يشكل نقلة نوعية في وضع المرأة من الناحية القانونية ونظم الاحوال الشخصية من خلال اعطاء حقوق متساوية للجنسين . كما أكد قانون العمل الاساسي الصادر في عام ١٩٧٨ على مساواة الجنسين في كافة حقوق وشروط العمل ، اضافة الى اعطاء المرأة مزايا اضافية خاصة بحكم دورها المزدوج كعاملة وربة بيت .

ومن الناحية الاقتصادية مكنت القوانين والاجراءات الصادرة والسياسات المتبعة من تحقيق توسع ملحوظ في مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادى ، كما اتيحت لها كافة الفرص المتاحة للرجل في مجال التدريب والتأهيل .

ومن الناحية الاجتماعية والثقافية مكنت هذه التغيرات من استئصال الرواسب الثقافية المتخلفة وما نجم عنها من تقاليد ومفاهيم رجعية وتم وضع منهج علمي تربوى مع التوسع في تعليم المرأة حتى بلغت نسبة الاناث الملتحقات بالمدارس الى عدد الاناث في سن الدراسة حوالي ٥١ في المائة في عام ١٩٨٠ ، كما بلغت نسبة الاناث من مجموع خريجي جامعة عدن ٤٦ في المائة عام ١٩٨٣ .

وسوف نستعرض في الفصول القادمة بشيء من التفصيل كل هذه الجوانب التي أسهمت في احداث تغييرات جذرية في أوضاع المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما مكن من ادماجها في عملية التنمية الشاملة ، الا اننا قبل ذلك سوف نعرض بشيء من الايجاز لبعض الملاحظات حول مفهوم التنمية ثم تجربة اليمن الديمقراطية في التخطيط الانمائي .

١/٢- حول مفهوم التنميـــة

من الضرورى قبل مناقشة دور المرأة في عملية التنمية ان نحدد مفهوما لهذه التنمية، خاصة وان مثل هذه الضرورة يفرضها التباين الكبير في وجهات نظر الاقتصاديين والمفكرين في مختلف انحاء العالم. فمن التعاريف الشائعة للتنمية تلك التي تحددهـــا بمؤشرات كمية وابرزها تحقيق زيادة في الناتج القومي أو في متوسط الدخل الفردى. ولا شك ان مثل هذا المفهوم يعتبر قاصرا، ذلك ان هذه الزيادات في الناتج القومي قد تتبعهـــا الافواه الجديدة وبالتالي يظل المستوى الاقتصادى على ما كان عليه. وحتى لو اعتبـــرت عملية التنمية عبارة عن تحقيق زيادة في الناتج القومي تفوق الزيادة في عدد السكان، فـان مثل هذه الزيادة ستكون مجرد اضافة لنفس البنية الاقتصادية والاجتماعية المشوهة كما انها من جانب آخر قد تحدث نتيجة لظروف خاصة كظهور مصدر رئيسي للثروة مثل استخراج النفط، بينما يظل الاقتصاد في قطاعاته وجوانبه الاخرى على ما هو عليـــه.

ولذلك تتجه كثير من الآراء الى تحديد مفهوم أكثر شمولا للتنمية الشاملة، وتتعـــدد وتتباين وجهات النظر هنا أيضا، الا انها جميعا تتفق على ان التنمية هي نظام شامل مبني على تغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة ومحسوبة. وعلى أى حال فيمكن القـــول ان هناك شبه اجماع على تحديد مفهوم التنمية بالاهداف الرئيسية التي يجب ان تســـعى لتحقيقها (١) ومنهـــا:

- تطور حضارى شامل للانســـان
- القضاء على الفقر في أخطر مظاهره (سوء التغذية، الصحة، الجهل، الامية...الخ)
- توزيع أكثر عدالة للدخـــل
- تصحيح البنية الاقتصاديـــة
- الحد من التبعية الاقتصاديـــة.

من جانب آخر يمكن القول بأن هناك اجماعا (٢) على ان التنمية هي في الاساس العمل المنتج للانسان وانها تستهدف في الجوهر تحقيق ارتفاع مستمر ومتكامل الجوانب لمستوى حياة الانسان

---

(١) محمد ابومنذور الديب: التغييرات البنائية الضرورية لادماج المرأة الريفية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ص ٥، وزارة الحكم المحلي، عـدن، ١٩٨٣.

(٢) مجيد مسعود: موضوعات في التنمية والتخطيط، ص ١٨، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨٠.

من حيث تغذيته ومسكنه وملبسه وتنقله وصحته ومؤهلاته العلمية والثقافية وبالتالي قدراته الانتاجية والابداعية التي تعتبر مصدر رخائه المادى والثقافي ، وبذلك فان نجاح جهود التنمية الشاملة في أى مجتمع مرهون بدرجة اساسية بمشاركة كل القادرين على العمل في هذا المجتمع وبسيادة هؤلاء المنتجين على تسيير شؤون مجتمعهم ، وهذا يعني في نهاية الامر ان الانسان هو محور ومنتج التنمية . ومن أجل ربط عملية التنمية بالواقع وضمان نجاحها لا بد ان تكون كافة القرارات والخيارات المفروضة والتضحيات المقدمة باسم التنمية مشفوعة باهداف انسانية .

وحيث ان هذا الانسان ، هدف التنمية وصانعها ، هو الجنس البشرى من ذكور واناث فان مشاركة الانسان في عملية التنمية الشاملة وتحمله لدوره الايجابي في جهودها واستفادته من منافعها ومكاسبها تتضمن المشاركة والاستفادة الكاملة للمرأة من هذه الجهود . فاذا نظرنا الى التنمية على انها تنمية بشرية وليست نموا اقتصاديا فانه ينبغي علينا ان نفهم مشاركة المرأة على انها تعني اشراكها في جميع جوانب عملية التنمية الشاملة التي تستهدف في نهاية الامر تلبية كافة الحاجات الانسانية . ولقد كان لضعف مشاركة المرأة في جهود التنمية في البلدان العربية ، وربما في بلدان نامية اخرى عديدة ، نتيجة لعوامل مختلفة ، ان ضعف حجم ونوعية قوة العمل الفعلية في هذه البلدان وكان ذلك من أبرز أسباب تخلفها وتعثر جهود التنمية في بعضها . فنسبة العاملات من الاناث الى مجموع الاناث في العالم العربي لا تتجاوز ١٠ في المائة تقريبا في أحسن الاحوال بينما تصل هذه النسبة الى حوالي ٤٠ في المائة من مجموع الاناث في بعض البلدان المتقدمة ، وهذا يستتبع بالضرورة ارتفاع معدل الاعالة في العالم العربي مقارنة بما هو عليه في البلدان المتقدمة . ولهذا العامل تأثيرات أساسية في ظروف اليمن الديمقراطية ، ذلك ان احصاءات السكان فيها تشير الى ان ٥١ر٢ في المائة من السكان هم من الاناث ، كما ان جزءا كبيرا من مجموع قوة العمل (السكان القادرون على العمل) هم أولئك المشتغلون بالانشطة المنزلية ومعظم هؤلاء دون شك من الاناث ايضا ، ومع صغر حجم السكان (١ر٢ مليون نسمة في عام ١٩٨٣) فان هذا يؤثر تأثيرا أساسيا في مدى نجاح جهود التنمية ، وسنرى في الفصلين التاليين تفصيلا لذلك بعد ان نعرض بايجاز لتجربة اليمن الديمقراطية في مجال التخطيط للتنمية .

١/٣- تجربة التخطيط للتنمية في اليمن الديمقراطية

كان لاسلوب ومفهوم التطور الاقتصادى والاجتماعي والسياسي الذى انتهجته اليمن الديمقراطية بعد استقلالها السياسي ، وهو أسلوب التوجه الاشتراكي ، ان اتجهت الى التخطيط الشامل لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية . وعلى الرغم من ان انشاء الاجهزة اللازمة للتخطيط قد بدأ بعد الاستقلال مباشرة الا ان الادراك الاوسع لاهمية التخطيط والميل نحو اعتماده كأسلوب ومنهج للعمل لم يتحقق الا في عام ١٩٧١ بعد ايجاد المقدمات الضرورية له حيث سيطرت الدولة على الموارد ووسائل الانتاج الاساسية وأمكن خلق أشكال أرقى للملكية الاجتماعية مما أدى الى تغيير شكل العلاقات الانتاجية في البلاد ، كما تم انشاء الاجهزة التخطيطية والاحصائية المطلوبة في مختلف النشاطات وعلى مختلف المستويات.

وقد جاءت المحاولة الاولى للتخطيط بعد ثلاث سنوات فقط من استقلال البلاد سياسيا وأسفرت عن اعداد وتنفيذ خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٢/٧١ - ١٩٧٤/٧٣) التي كانت أول جهد تنموى منظم ، ثم تلا ذلك اعداد وتنفيذ خطة التنمية الخمسية الاولى (١٩٧٥/٧٤ - ١٩٧٨) ثم الخطة الخمسية الثانية (١٩٧٩-١٩٨٣) التي عدلت بعد عامين من بدايتها لتغطي الفترة (١٩٨١-١٩٨٥) ولئن كانت هذه الجهود قد قصرت عن مس كافة موضوعات التخطيط الاقتصادى والاجتماعي الشامل الا انها قد أرست أساسا واطارا يمكن التحرك في نطاقه نحو تطور أكبر في هذا المجال ، كما ان كل محاولة منهما قد مثلت مرحلة أكثر تطورا وشمولا من سابقتها ، وفوق كل ذلك مكنت من خلق وعي تنموى لدى معظم الافراد والتزام نحو توجيه كافة الموارد والجهود لتنفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المخططة .

فلقد أعدت أول خطة للتنمية في ظل ظروف تنعدم فيها أبسط الاسس والمقومات لعملية التخطيط ولذلك فانها لم تتجاوز أكثر من برنامج استثمارى للفترة التي تغطيها ، وكذلك كانت الخطة الخمسية الاولى مجرد برنامج استثمارى روعي فيه بعض الجوانب التي لم تشملها الخطة السابقة . ومع ذلك فان هاتين المحاولتين قد أفرزتا بعض النتائج الايجابية . أبرزها القضايا التي أثارتها ، والمناخ الذى أوجدته لعملية التخطيط وقبل كل ذلك معرفة الموارد والقدرات المحلية وتأهيل واعداد الكوادر والكفاءات الوطنية ، كما أنهما قد ركزتا على انشاء الهياكل الاساسية التي كانت منعدمة كليا . وقد مثلت الخطة الخمسية الثانية (قبل أو بعد تعديلها) مرحلة اكثر تطورا في مسيرة التخطيط في البلاد حيث جاءت لتمثل برنامجا اقتصاديا واجتماعيا شاملا للفترة التي تغطيها ، اذ لم تقتصر العملية هنا على اعداد برنامج استثمارى كما كان الحال في المحاولتين السابقتين بل تجاوز ذلك الى ربط الاستثمار بعائده وحصر الموارد المادية والمالية والبشرية والتخطيط لتلبية الاحتياجات من كل منها فشملت الخطة اهدافا للانتاج والناتج والعمالة والانتاجية والاجور والنفقات والايرادات العامة والاستثمارات ومصادر تمويلها والبرامج التفصيلية لتنفيذها والتجارة الخارجية والمدفوعات الى جانب مؤشرات الاستهلاك .

وقد تماثلت الاهداف العامة لهذه الخطط تقريبا حيث اوردتها الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١-١٩٨٥) على النحو التالي (١):

١- توسيع وتطوير القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني مع مواصلة العمل على تصحيح البنية الاقتصادية والاجتماعية والسير قدما في زيادة وتوسيع الانتاج المحلي والارتفاع بالناتج المحلي المتولد عنه بما يؤدى الى رفع مستوى الدخل الفردى وتحسين مستوى المعيشة.

٢- تطوير الملكية العامة المتمثلة بقطاع الدولة متضافرة مع القطاع التعاوني واعطاؤهما الدور القيادى لتحقيق مهام الخطة الى جانب القطاع المختلط والرأسمال الوطني الخاص.

٣- اعادة تركيب هيكل العمالة والاجور بهدف تعظيم مردود ومشاركة هذا العنصر وربطه بعناصر الانتاج الاخرى من أجل تحسين الوضع الاقتصادى ورفع الانتاج والانتاجية.

٤- تأمين الحاجات الاساسية للمواطنين من المواد الغذائية الاستهلاكية الاخرى الاساسية الى جانب العمل والسكن والتعليم والعناية الصحية والخدمات الاجتماعية الاخرى.

٥- ترشيد توزيع الموارد المالية للدولة وتحقيق زيادات محسوسة في الايرادات العامة وفعالية أكبر للنفقات العامة.

٦- توزيع الاستثمارات بما يمكن من الوفاء في الحدود الممكنة بحاجات الشعب والتوسع فيها دون اهدار مع التأكيد على أهمية التوازن في توزيعها بين مختلف مناطق البلاد.

٧- العمل على تعظيم مردودات الاستثمارات المنفذة وتطبيق سياسات للاقتراض الخارجي تستهدف الاستخدام الأمثل للقروض الخارجية.

٨- تحقيق مشاركة جموع المواطنين في مختلف المواقع بما يؤهلهم لتحمل ادوارهم الايجابية في جهود التنمية وتوعيتهم باستفادتهم من مكاسبها ومنافعها وتعميق الاحساس النبيل لديهم بمساهمتهم في أعباء التنمية وتضحياتها.

وعلى الرغم من كل ما صاحب تنفيذ هذه الخطط من نواقص، نتيجة لعدة عوامل لعل أبرزها حداثة التجربة وضعف الهياكل الاساسية وضآلة الموارد المالية والمادية والبشرية، فان النتائج الكمية والنوعية التي تمخضت عنها كانت كبيرة دون شك.

---

(١) وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨١-١٩٨٥)، الكتاب الاول، عدن ١٩٨١.

فقد أسفرت هذه الجهود عن نمو الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق من حوالي ٣ر٧١ مليون دينار في عام ١٩٦٩ الى حوالي ٢٨٨ مليون دينار في عام ١٩٨١ بالاسعار الجارية بمعدل نمو سنوى قدره ٣ر١٢ في المائة تقريبا وبذلك ارتفع متوسط نصيب الفرد منه من ٧ر٤٩ دينار في عام ١٩٦٩ الى حوالي ٥ر١٤٧ دينار في عام ١٩٨٠ بمعدل نمو سنوى قدره ٥ر٩ في المائة تقريبا . كما ازداد اجمالي حجم الاستثمارات(١) بشكل متسارع حتى بلغ حوالي ٥ر١٣٧ مليون دينار في عام ١٩٨٢ مقابل ٤ مليون دينار فقط في عام ١٩٧١ .

وجدير بالاشارة هنا ما أولته هذه الجهود للخدمات الاجتماعية والثقافية من عناية خاصة . فقد واجهت الدولة بعد استقلالها عددا من المشاكل في هذا المجال لعل اهمها البطالة وسوء توزيع الدخل والفقر السائد في المناطق الريفية والنقص في المواد الغذائية وضعف بل انعدام الخدمات الصحية في بعض المناطق وارتفاع نسبة الامية وضعف الخدمات التعليمية وغيرها . ومنذ ذلك الوقت بذلت جهود كبيرة للقضاء على هذه المشاكل وكان للتجربة نتائج ايجابية بارزة في هذا المجال : فالبطالة لم يعد لها أثر حيث استوعبت المشاريع الجديدة التي تم تنفيذها والاجهزة الحديثة التي انشئت كل فائض في الايدى العاملة ، كما تمت معالجة سوء توزيع الدخل بشكل جذرى من خلال اعادة توزيع الثروة ، وتم تأمين وصول المواد الغذائية بشكل أفضل الى كافة مناطق البلاد بتسعيرة موحدة ، كما شهدت الخدمات التعليمية تطورا كبيرا تمثل في التوسع في انشاء المدارس وبالتالي تزايد اعداد الطلاب بشكل ملحوظ كما تم تغيير نظام التعليم وربطه باحتياجات التنمية الجارية في البلاد ، كذلك فقد اعتبرت الخدمات الصحية المجانية حقا لكل مواطن وفقا لدستور البلاد (المادة ٤١ من الدستور) وعملت الدولة على توسيع هذه الخدمات بشكل ملحوظ .

ومن أهم التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة العمل على ادماج المرأة في عملية التنمية الشاملة من أجل الاستفادة من طاقاتها وقدراتها من ناحية ، ولكي تحصل على نصيبها من ثمار هذه التنمية من ناحية اخرى ، وقد كانت اهداف خطط التنمية المتعاقبة والمنفذة موجهة نحو تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة ويمكن القول ان بعض الاهداف الرئيسية للخطة ، وخاصة ما يتصل منها بتعظيم مشاركة الايدى العاملة الوطنية ، قد رئى ان امكانية تحقيقها بنجاح تتمثل في توسيع مشاركة المرأة في قوة العمل الفعلية حيث قدرت نسبة المشتغلين بالانشطة المنزلية ، ومعظمهم من الاناث كما ذكرنا سابقا ، بحوالي

---

(١) انظر الملحق رقم (١) .

٤٨ في المائة من اجمالي عدد السكان القادرون على العمل . كما يمكن الاشارة الى بعض المشروعات المباشرة لادماج المرأة في التنمية ، ومنها تلك التي يشرف عليها الاتحاد العام لنساء اليمن (١) ومن هذه تلك المحاولات التي تمت خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٧٧ في اطار ما يسمى (بالمجمعات المهنية) والتي استهدفت محو امية النساء وتثقيفهن سياسيا مع تدريبهن على تعلم حرف جديدة وتنمية مهاراتهن في عدد من المجالات مثل الخياطة والتدبير المنزلي والانتاج الحيواني وأعمال اللاسلكي والكهرباء ومحطات تأجير الآليات الزراعية وادارة التعاونيات والتدريب العسكرى . ويتبنى الاتحاد العام لنساء اليمن حاليا مجموعة من المشاريع منها (مشروع تطوير المرأة الريفية) و(مشروع تطوير الحرف الشعبية) و(مشروع التربية السكانية والاسرية خارج المدرسة) ، وكل هذه المشاريع لا تزال في بداياتها . اضافة الى ما تقدم فان اهداف خطط التنمية المنفذة حتى الآن فيما يتعلق بتلبية احتياجات المرأةمن الخدمات الاجتماعيةالمختلفة كانت واضحة تماما . ففي مجال الخدمات التعليمية شملت الخطط اهدافا واضحة لرفع نسبة الاناث الملتحقات بالمدارس الى اجمالي عدد الاناث في سن الدراسة ، كما استهدفت التوسع المستمر في انشاء المدارس المختلطة للجنسين ، وسوف نورد النتائج المتحققة في هذا المجال في الفصول القادمة . ومن اجل تحقيق عملية ادماج المرأة في التنمية من خلال رفع مستوى مشاركتها في قوة العمل الفعلية وضعت خطط التنمية مهاما محددة لانشاء رياض للاطفال بهدف تخفيف أعباء المرأة العاملة في العناية بأطفالها ، وقد أمكن حتى عام ١٩٨١/١٩٨٢ انشاء ٢٨ روضة أطفال استوعبت ٦٠٧٦ طفلا ، وعند الاستقلال (عام ١٩٦٦/١٩٦٧) لم يكن هناك سوى روضة واحدة فقط في مدينة عدن تستوعب ١٥٠ طفلا تقريبا ، والواقع ان شحة الموارد المالية قد حالت دون تحقيق توسع أكبر في هذا المجال .

وفي مجال الخدمات الصحية ركزت السياسات المتبعة والخطط والبرامج المنفذة على اعطاء عناية خاصة لمكافحة أمراض النساء والولادة والاهتمام برعاية الامومة والطفولة حيث استهدفت الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١ - ١٩٨٥) التوسع في انشاء مراكز جديدة لرعاية الامومة والطفولة . وقد بلغ عدد مراكز رعاية الامومة والطفولة ٤٢ مركزا في عام ١٩٨٢ بعد ان بدئ بمركز واحد فقط في عام ١٩٦٨ .

---

(١) محمد ابومنذور الديب ، التغييرات البنائية الضرورية لادماج المرأة الريفية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، ص ٤١ ، وزارة الحكم المحلي ، عدن ١٩٨٣ .

وعلى الرغم من أهمية التحولات الكبيرة التي حدثت في الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة في اليمن الديمقراطية، ورغم التزايد الكبير في اعداد المشتغلات من الاناث في مختلف الانشطة الاقتصادية فان مشاركتها في تخطيط وادارة الاقتصاد الوطني قد ظلت محدودة، باستثناء المشروعات التي يشرف عليها الاتحاد العام لنساء اليمن وتعاونيات المرأة للخياطة التي انشئت في بعض المحافظات، وهذا يعود الى عدة أسباب لعل من اهمها تراث التخلف الذى ورثته المرأة بشكل عام وكذا قلة اعداد النساء المؤهلات في مجال الادارة والتخطيط الاقتصادى.

ولا بد من الاشارة هنا الى دور الاتحاد العام لنساء اليمن في اعداد خطط التنمية، حيث يتم هذا من خلال مناقشة الاتحاد، مثل غيره من المنظمات الجماهيرية، لمسودات خطط التنمية قبل رفعها من اجهزة التخطيط الى الجهات الاعلى في الدولة (مجلس الوزراء ومجلس الشعب الاعلى) لاقرارها والتصديق عليها.

الفصل الثاني

٢- الأوضاع السكانية للمرأة

بلغ عدد سكان جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ١ ٥٩٠ ٢٧٥ نسمة في عام ١٩٧٣ حسب نتائج التعداد العام للسكان الذى اجرى في نفس العام وكان أول تعداد لسكان الجمهورية حتى وقتنا الراهن حيث وصل عدد السكان في عام ١٩٨٣ الى حوالي ٢ ٠٥٥ ألف نسمة كما سلف ذكره، على أساس معدل نمو سنوى ٢ر٦ في المائة بموجب تقديرات الجهاز المركزى للاحصاء. ونتيجة للهجرة الخارجية التي تستقبل معظمها الدول العربية النفطية، وغالبا ما تكون من الذكور في سن العمل، فان نسبة الاناث الى مجموع السكان أكبر من نسبة الذكور وخاصة في المحافظات الريفية على نحو ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (٢)

توزيع السكان الى ذكور واناث والكثافة السكانية حسب المحافظات لعام ١٩٨٣

(بالالف نسمة)

المحافظات	السكان				الكثافة السكانية
	ذكور	اناث	المجموع	الاناث/المجموع	
عدن	٢٠٤	١٧٢	٣٧٦	٤٥ر٧	٥٣ر٩
لحج	١٧٥	١٧٩	٣٥٤	٥٠ر٦	٢٧ر٧
ابين	١٩٨	٢٠٤	٤٠٢	٥٠ر٧	١٨ر٧
شبوه	٩٨	١١١	٢٠٩	٥٣ر١	٢ر٨
حضرموت	٣٠٤	٣٣١	٦٣٥	٥٢ر١	٤ر١
المهره	٣٩	٤٠	٧٩	٥٠ر٦	١ر٢
المجموع	١ ٠١٨	١ ٠٣٧	٢ ٠٥٥	٥٠ر٥	٦ر١

المصدر: الجهاز المركزى للاحصاء (دائرة الاحصاءات السكانية والاجتماعية).

يبين الجدول ان نسبة الاناث الى مجموع سكان المحافظة تصل الى ١ر٥٣ في المائة و ١ر٥٢ في المائة في محافظتي شبوه وحضرموت على التوالي . أما في محافظة عدن فاننا نجد العكس اذ تصل نسبة الذكور الى مجموع السكان ٧ر٤٥ في المائة وذلك مرده الى ان معظم فرص العمل متاحة في العاصمة حيث تتركز فيها أغلب المشاريع الاقتصادية من جهة ، فضلا عن أسباب اخرى اجتماعية واقتصادية وربما سياسية من جهة اخرى . وكل هذه الاسباب تؤدى الى هجرة داخلية من الريف الى المدينة (١) ولسنا نحن هنا بصدد الحديث عن الهجرة وايجابياتها وسلبياتها ، ولكننا سنكتفي بالاشارة الى انعكاسات تلك الهجرة على اعداد السكان وتوزيعهم حسب العمر والجنس. أما بالنسبة للكثافة السكانية فانه يلاحظ من الجدول أعلاه انها قد وصلت حدا أعلى ٩ر٥٣ نسمة/كم٢ في محافظة عدن وحدا ادنى ٣ر١ نسمة /كم٢ في محافظة المهره . آما في بلدان غربي آسيا فتبلغ كثافة السكان في المنطقة ككل ٤٠ نسمة/كم٢ وهي كثافة تتعدى بقليل متوسط الكثافة في العالم ولكنها أدنى بكثير من بعض الكثافات الاقليمية في منطقة الكاريبي (١١٩) ، وشرقي آسيا (٨٨) ،واوروبا (٩٧) (٢) . وتعتبر اليمن الديمقراطية من البلدان التي فيها الكثافة السكانية منخفضة .

وفيما يتعلق بسكان الحضر والريف فان ٦٠ في المائة من سكان الاقطار العربية يقطنون الريف (٣) وتبلغ نسبة الحضر الى مجموع السكان حوالي الثلث والبقية تمثل سكان الريف والبدو الرحل بموجب التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٣ في اليمن الديمقراطية . والجدير بالاشارة ان مسألة الحضر والتحضر نسبية ، ولا يمكن مقارنة نسبة حضر بلد ما ببلد آخر اعتمادا على ما ينشر من معلومات في شكل أرقام مجردة ، اذ من الضرورى في اعتقادنا ان يوضع في الاعتبار تعريف الحضر المستخدم في هذا التعداد او ذاك المسح قبل اجراء المقارنة . فعلى سبيل المثال عرفت المناطق الحضرية في اليمن الديمقراطية بانها عواصم المحافظات والمديريات والمراكز ، في حين استخدمت دول اخرى تعريفا آخر يرتبط بالحجم السكاني للمدينة ، وفي دولة افريقية عرفت المناطق الحضرية بأنها ذلك الموقع الجغرافي من البلد الذى تقطنه مجموعة من الناس ويوجد به مطعم وبار .

---

(١) لمزيد من التفصيل المتعلق بالهجرة يمكن العودة الى بحث "الهجرة والمهاجرين اليمنيين وأثرهم على التنمية الاقتصادية والاجتماعية" ، أعده محمد عبدالله باشراحيل لمنظمة العمل الدولية ، ١٩٨٣ ، معهد الدراسات النقابية ، عدن .

(٢) رويرت هويلز "النشرة السكانية" اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، العدد ٢٠ ، ص ١٥ ، حزيران/يونيو ١٩٨١ ، بيروت .

(٣) القوى العاملة في الوطن العربي ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ص ٤ ، عمان ، الاردن ، ١٩٨٢ .

لذا فانه اذا ما استخدمت التعاريف الثلاثة آنفة الذكر مثلا على تعداد اليمن الديمقراطية فان النتائج قطعا ستكون مختلفة، الامر الذى يؤكد ان مسألة الحضر والريف مسألة نسبية وتعتمد بدرجة أساسية على التعريف المستخدم.

والجدول التالي يعكس الحضر والريف في اليمن الديمقراطية.

جدول رقم (٣)

تقديرات السكان حسب الحالة الحضرية والنوع لعام ١٩٨٣

(بالالف نسمة)

المؤشر	العدد	٪
حضر	٦٧٨	٣٣
ريف	١١٧١	٥٧
بدو رحل	٢٠٦	١٠
اجمالي السكان موزعين الى :	٢٠٥٥	١٠٠
ذكور	١٠١٧	٤٩
اناث	١٠٣٨	٥١

ويلاحظ من الجدول أعلاه ان نسبة الاناث قد وصلت الى ٥١ في المائة مقارنة بمجموع السكان في حين نسبة النوع (اناث: ذكور) قد وصلت الى ١٠٢ في المائة. وقد استندت هاتان النسبتان الى تعداد عام ١٩٧٣ ومنه أيضا تم استخلاص نسبة النوع في المناطق الريفية المحددة بالتعريف آنف الذكر.

جدول رقم (٤)

نسبة النوع في المناطق الريفية حسب المحافظات

المحافظة	نسبة النوع
عدن	١٠٦ر٣ ٪
لحج	١٠٦ر٠ ٪
ابين	١٠٦ر٩ ٪
شبوه	١١٤ر٥ ٪
حضرموت	١١٦ر١ ٪
المهره	١١٠ر٠ ٪
المجموع	١١٠ر٥ ٪

يعكس الجدول (٤) أعلاه نسبة النوع في المناطق الريفية حيث وصلت على مستوى الجمهورية في تلك المناطق الى ١١٠ر٥ في المائة بينما نلاحظ أعلاها في محافظتي حضرموت وشبوه اذ كانت ١١٦ في المائة و ١١٤ر٥ في المائة على التوالي ، ويعود السبب بدرجة أساسية الى الهجرة الخارجية أولا والى الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة ثانيا .

وتظهر انعكاسات الهجرة الخارجية خاصة جلية في التركيب العمرى لسكان الجمهورية الذى يتميز بالفتوة بوجه عام ، اذ يمثل نصف السكان تقريبا من هم في سن الخمسة عشر فما دون كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (٥)

توزيع السكان حسب العمر والجنس (١٩٧٣)

فئة العمر	المجموع	الذكور	الاناث
٠-٤	٢٩٠ ٢٤٥	١٤٦ ٢٦٣	١٤٣ ٩٨٢
٥-٩	٢٧٥ ٦٤١	١٤٤ ١٣١	١٣١ ٥١٠
١٠-١٤	١٨٦ ٦٥٢	١٠٣ ٠٠٢	٨٣ ٦٥٠
١٥-١٩	١٢٩ ٧٧٨	٦٢ ٠٠٦	٦٧ ٧٧٢
٢٠-٢٤	٩٤ ٦٣٤	٤٠ ٨٣٩	٥٣ ٧٩٥
٢٥-٢٩	١٠٥ ٥٩٩	٤٧ ٦٩٦	٥٧ ٩٠٣
٣٠-٣٤	٩٢ ٦٥٣	٤١ ١٦٨	٥١ ٤٨٥
٣٥-٣٩	٩٢ ٣٨٥	٤٥ ٦٨٦	٤٦ ٦٩٩
٤٠-٤٤	٦٦ ٦٧٧	٣١ ٠٩١	٣٥ ٥٨٦
٤٥-٤٩	٥٥ ٢٧١	٢٦ ٩٩٤	٢٨ ٢٧٧
٥٠-٥٤	٥٢ ٩٣٤	٢٥ ٦٥١	٢٧ ٢٨٣
٥٥-٥٩	٢٨ ٤٤٢	١٤ ٣١٠	١٤ ١٣٢
٦٠-٦٤	٣٨ ٤٩٨	١٧ ٤٤٥	٢١ ٠٥٣
٦٥-٦٩	١٨ ٠٢٩	٨ ٨٨٧	٩ ١٤٢
٧٠ وما فوق	٤٧ ٦٥٢	٢١ ٧٣٩	٢٥ ٩١٣
غير مبين	١٥ ١٨٥	١٠ ١٠٩	٥ ٠٧٦
المجموع	١ ٥٩٠ ٢٧٥	٧٨٧ ٠١٧	٨٠٣ ٢٥٨

المصدر: الجهاز المركزى للاحصاء.

يلاحظ في الجدول أعلاه أنه في اجمالي السكان ، زاد عدد الاناث عن عدد الذكور ، وأيضا فان معظم فئات العمر عدد الاناث فيها قد فاق عدد الذكور باستثناء فئات قليلة ، منها فئة العمر ١٠-١٤ سنة التي زاد فيها عدد الذكور عن عدد الاناث بفارق كبير وملحوظ ، والعكس يظهر في الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة اذ زاد عدد الاناث المعلن الى ٤٨٠ ٤٣ عن عدد الذكور حسب تعداد ١٩٧٣ . ويعود سبب هذا الفارق الكبير في اعتقادنا الى الهجرة الخارجية للذكور ممن هم في سن العمل ومعظمهم من هذه الفئة الاخيرة .

ولقد قدرت الامم المتحدة (١٩٧٩) معدل الخصوبة الاجمالي في اليمن الديمقراطية بحوالي ٦ر٧ ومعدل الوفيات الخام بنسبة ٢١ في الالف (١) .

وفي الوطن العربي ، المتميز أيضا بفتوة التركيب العمرى لسكانه ، نجد ان نسبة من تقل أعمارهم عن خمسة عشر عاما تبلغ حوالي ٤٣ في المائة مقابل ٢٢ في المائة في الدول المتقدمة صناعيا (٢) في حين ان هذه النسبة تصل الى حوالي ٥٠ في المائة في اليمن الديمقراطية . وهذا بالطبع يشكل ضغوطا كبيرة على الاعالة وخدمات التعليم والخدمات الاجتماعية الاخرى .

ولقد تم عمل تقديرات لاسقاط السكان الاناث في الجمهورية حسب العمر وللفترة من سنة ١٩٨٠ الى سنة ٢٠٠٠ كما يبينها الجدول أدناه :

---

(١) اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للامم المتحدة - الوضع السكاني في منطقة غربي آسيا (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) ص ٦-٩ ، بيروت ١٩٨٠ .

(٢) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية : القوى العاملة في الوطن العربي ، ص ٣ ، الاردن ، ١٩٨٢ .

جـدول رقم (٦)

اسقاطات السكان : الاناث حسب العمـر (١)

فئـات العمـر	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
٤-٠	١٦٥ ٣٣٠	٢٣٢ ٣٩١	٣٥١ ٦١٠
٩-٥	١٤١ ١٣٠	١٧٦ ٣٩٥	٢٧٨ ٨٥٨
١٤-١٠	١٣٥ ٩٩٩	١٥١ ٤١٨	٢١٧ ٥٤٣
١٩-١٥	٩٢ ١٣٤	١٣٥ ٣٦٢	١٧٠ ٩٦٩
٢٤-٢٠	٦٥ ٩٣٣	١٢٩ ٢٥٧	١٤٥ ٧٠٤
٢٩-٢٥	٥٧ ٠٨٤	٨٦ ٢٧٨	١٢٨ ٧٧١
٣٤-٣٠	٥٥ ٦٤٧	٦١ ٢٠٨	١٢٢ ١٥٨
٣٩-٣٥	٥٢ ٨٦٠	٥٢ ٧٢٤	٨١ ٢٤٧
٤٤-٤٠	٤٥ ٤٧٧	٥١ ٠٨٦	٥٧ ٣٣٥
٤٩-٤٥	٣٥ ٦٩٧	٤٧ ٩٩٨	٤٨ ٩٢٠
٥٤-٥٠	٢٨ ٨٥٩	٤٠ ٤٤٩	٤٦ ٥٣٨
٥٩-٥٥	٢٢ ٩٧٩	٣٠ ٦٧٤	٤٢ ٤١٤
٦٤-٦٠	١٧ ٠٢١	٢٣ ٤٠٥	٣٤ ٠٠١
٦٩-٦٥	١٤ ٠٨٤	١٦ ٩٧٠	٢٣ ٦٨٣
٧٤-٧٠	١٠ ١٦٤	١٠ ٧٥١	١٥ ٦٧١
٧٩-٧٥	٧ ٥٥٠	٦ ٩٣٨	٩ ٠٣٠
٨٤-٨٠	٤ ٠٠٠	٣ ٤٣٩	٤ ٠٣٣
٨٥ +	١ ٢٨٧	١ ٧١٥	١ ٨٢٤
المجمـوع	٩٥٣ ٢٣٥	١ ٢٥٨ ٤٥٨	١ ٧٨٠ ٣٠٩

(١) للوصول الى نتائج الجدول أعلاه فقد عملت ثلاثة افتراضات مرتفع ومتوسط ومنخفض واحتسبت التقديرات الواردة بالجدول طبقا للفرض المتوسط. لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الى "اسقاطات السكان حسب النوع والعمر" الطريقة التركيبية اعداد حسين البرداعي ، خبير ديموجرافي ، منظمة العمل الدولية ووزارة التخطيط ، عدن ١٩٨٢.

ولكي نستوضح الوضع السكاني حسب العمر والجنس في المحافظات، نأخذ نموذجين(١) من الهرم السكاني رقم (١) ورقم (٢) على التوالي، حيث يتضح جليا من النموذجين ان نسبة الاناث فيها أعلى من نسبة الذكور وخاصة في أعمار سن العمل. وذلك كما هو مبين بالملحقين رقم (٢) ورقم (٣).

ونظرا لأن التقديرات المختلفة السالفة الذكر قد بنيت على أساس بيانات التعداد العام للسكان لعام ١٩٧٣، وما ورد بها بشأن نسبة الاناث، فانه في ظل غياب البيانات الفعلية المتعلقة بهذا الجانب يمكننا التأكيد والاستدلال بما نشر في صحيفة ١٤ أكتوبر(٢) اليومية على ان نسبة الاناث الى اجمالي السكان تعلو نسبة الذكور، فحول انتخابات مجالس الشعب المحلية بمديرية القطن (محافظة حضرموت) تم نشر ما يلي:

جدول رقم (٧)

الناخبون في مديرية القطن حسب المراكز والجنس لعام ١٩٨٣

المركز	ذكور	اناث	المجموع	نسبة الاناث الى المجموع ٪
القطن	٤١١٩	٦٢٩٨	١٠٤١٧	٦١
حوره	١٣٣٨	٢٣٧٤	٣٧١٢	٦٤
رخيه	٨٨٣	١٤٣٧	٢٣٢٠	٦٢
سر	٤٤٣	٧٧٥	١٢١٨	٦٤
العبر	١٢٥٠	١٢٤٣	٢٤٩٣	٥٠
المجموع	٨٠٣٣	١٢١٢٧	٢٠١٦٠	٦٠

(١) عياش على الصالح، "الهجرة وابرز آثارها على التنمية في اليمن الديمقراطية"، وزارة التخطيط، ١٩٨٢، عدن.

(٢) صحيفة ١٤ اكتوبر، العدد ٥٩٦٣، ص ٣، ١٩٨٣، عدن.

والجدول أعلاه يشرح نفسه: اذ يلاحظ مثلا انه في بعض المراكز وصلت نسبة الاناث الى مجموع الناخبين الى ٦٤ في المائة كمركزى حوره وسر، في حين يمكن القول ان النسب اعلاه تمثل الحد الأدنى اذا ما وضعنا في الاعتبار الظروف الاجتماعية للمرأة في تلك المناطق الريفية خاصة وأنه من المحتمل جدا ان يكون عدد المتخلفين الذين لم يدلوا بأصواتهم من الرجال أقل من عدد المتخلفات اللاتي لم يدلنّ بأصواتهن نتيجة التقاليد والظروف الاجتماعية بتلك المناطق.

ان ما ورد أعلاه يعكس حقيقة هامة هي ان نسبة الاناث في المناطق الريفية عالية مقارنة بالذكور ولعل الهجرة الخارجية بدرجة أساسية وكذا الهجرة الداخلية الى المدن ومعظمها من الذكور تعتبران من أهم الاسباب التي أدت الى ارتفاع نسبة الاناث في تلك المناطق، واذا كان يرى البعض ان للهجرة الدولية (الخارجية) أثر ضئيل نسبيا على اتجاهات السكان في معظم البلدان خلال العصور الحديثة، الا اننا نرى أنه من المهم وفي ظروف اليمن الديمقراطية يجب ان ندخل ما أمكن عامل الهجرة في الحسابات الخاصة باسقاطات السكان، بمعنى ان يؤخذ في الاعتبار أنه حيث لا يبدو حجم الهجرة كبيرا بدرجة كافية ليكون له أثر كبير في اعداد السكان في المستقبل فقد يكون من المحتمل مع ذلك ان يكون له أثر كبير في اعداد السكان في فئات نوعية عمرية معينة، ويرجع ذلك الى التركيب النوعي العمرى المتميز للسكان المهاجرين (١).

---

(١) حسين البرادعي، "اسقاطات السكان حسب النوع والعمر"، ص ٢٨، وزارة التخطيط، عدن، ١٩٨٢.

الفصل الثالث

٣- المرأة في اطار قوة العمل

اشرنا سلفا الى ان اليمن الديمقراطية من البلدان التي تتميز بفتوة التركيب العمري لسكانها ويبلغ عدد من هم في سن العمل (١٥-٦٤) حوالي ٧٥٧ ألف بموجب تعداد عام ١٩٧٣ وهذا يعادل بالتقريب ٤٨ في المائة من اجمالي السكان وتمثل الأناث من هذه النسبة الاخيرة ٥٣ في المائة تقريبا .

اما في الوطن العربي تشير البيانات المتوفرة عن من هم في سن العمل بان نسبتهم حوالي ٤٩ في المائة من اجمالي السكان لعام ١٩٨٠ وتعتبر هذه النسبة منخفضة اذا ما قورنت بالبلدان الصناعية المتقدمة حيث تبلغ ٦٥ في المائة(١) .

وقد عكست الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ١٩٨١-١٩٨٥ ميزان موارد وتوزيع القوى العاملة بالشكل التالي :

جدول رقم (٨)

أ - موارد القوى العاملة

حسب الاعوام ادناه

(بالألف شخص)

المؤشرات	تعداد ٨٠	٨٣	٨٥
السكان في سن العمل (١٦ - ٥٩)	٦٦٨	٧٩٩	٨٦٣	٩٠٩
المشتغلون من الاحداث وكبار السن (دون ١٦ وفوق ٥٩)	٤٨	٥٧	٦٢	٦٣
اجمالي موارد القوى العاملة	٧١٦	٨٥٦	٩٢٥	٩٧٢

يتضح من الجدول اعلاه ان معدل نمو السكان في سن العمل يزداد سنويا بمعدل ٢ر٦ في المائة في حين ان معدل المشتغلين من الاحداث وكبار السن يزداد بنسبة اقل من المعدل الاول ، ولعل السبب يكمن بدرجة اساسية في القانون الذى صدر والخاص بالزامية التعليم لمن يتجاوز العام السابع من عمره ، يرافقه قانون محو الامية الصادر عام ١٩٧٣ والحملات التعليمية التي تبعته . ناهيك عن الميل لدى كبار السن الى الراحة نتيجة لقانون الضمان

---

(١) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . القوى العاملة في الوطن العربي ص ٧ ، عمان ، الاردن ١٩٨٢ .

الاجتماعي الصادر عام ١٩٨٠ الذى جاء ليخدمهم من جهة وميل الاهالي الى تعليم ابنائهم بحكم مجانية التعليم والزاميته وتطور رعيهم باهمية التعليم والتأهيل من جهة ثانية .

وقد تم توزيع موارد القوى العاملة في الخطة الخمسية آنفة الذكر حسب التالي :

جدول رقم (٩)

ب - توزيع موارد القوى العاملة حسب الانشطة للاعوام ادناه

(بالألف شخص)

الانشطة	تعداد ١٩٧٣	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٥	معدل النمو السنوى
الصناعة	٢١	٤٥ر١	٥٨ر٣	٦٥ر٥	٧ر٧
الزراعة)	١٦٤	١٩٥ر٢	٢١٤ر٨	٢٣٧ر٢	٤ر٠
الاسماك)	-	٨ر٨	٩ر٧	١٠ر١	٢ر٨
البناء والتشييد	١٧	٣٢ر٤	٣٨ر٨	٣٨ر١	٣ر٣
النقل والمواصلات	١٧	٢٧ر١	٥٩ر٥	٣١ر٣	٢ر٩
التجارة والمطاعم والفنادق	٢٩	٣٩ر٠	٤٢ر٦	٤٥ر٧	٣ر٢
الخدمات الاخرى	٧٠	٩٢ر٣	٩٩ر٤	١٠٤ر٤	٢ر٥
الدارسون في سن العمل	٦	٣٣ر٠	٤٢ر٠	٤٧ر٠	٧ر٠
النشاط المنزلي	٣٤٤	٣٧١ر٤	٣٧٩ر٧	٣٨٤ر٠	٠ر٦
العاطلون	٤٨	١١ر٧	١٠ر٢	٨ر٧	٥ر٠
الاجمالي	٧١٦	٨٥٦	٩٢٥	٩٧٢	

وعند احتساب المشتغلين في الاقتصاد الوطني او مايطلق عليها احيانا بالقوى الفعلية العاملة من الجدول اعلاه نجدها بلغت ٤٩٣ ألف شخص عام ١٩٨٣ وهي تعني ٢٤ في المائة تقريبا من اجمالي السكان * وفي الوطن العربي تصل هذه النسبة الى ٢٧ في المائة في حين تصل نسبة القوى العاملة الفعلية في البلدان المتقدمة الى ٤٠-٤٥ في المائة ،ويعود هذا بصورة اساسية الى انخفاض نسبة مساهمة المرأة العربية في العمل ،اضافة الى قصور برامج التدريب والتعليم المهني في اعداد الكوادر الفنية والمؤهلة للنساء في الوطن العربي (١) .

---

(١) نفس المرجع السابق . ص ٧ .

والملاحظ في جدول توزيع مواد القوى العاملة أعلاه ان النشاط المنزلي وتباشر غالبيته من النساء يحتل الشريحة الأكبر من تلك الموارد ،الامر الذى يؤكد ان المرأة العربية ومنها المرأة اليمنية مازالت مساهمتها في قوة العمل الفعلية للاقتصاد الوطني مساهمة متواضعة مقارنة بحجم النساء . وبالنسبة لقطاع الزراعة فانه يعتبر القطاع الاول في الانشطة الاقتصادية والاكثر استيعابا لقوة العمل ،وهذا حال معظم الدول النامية والعربية التي يختلف فيها التوزيع الهيكلي لنسب مساهمة القوى العاملة في الانشطة الاقتصادية ،عما هو سائد في البلدان الصناعية المتقدمة حيث ترتفع في هذه البلدان نسبة القوى العاملة في الصناعة والخدمات وتنخفض في قطاع الزراعة ،على عكس الوضع في الوطن العربي اوالبلدان النامية حيث ترتفع نسبة العاملين او الذين يعتمدون في معيشتهم على قطاع الزراعة وتنخفض في قطاع الصناعة(١) . وذلك ينطبق ايضا على اليمن الديمقراطية ،اذ نلاحظ ان العاملين في قطاع الزراعة يصلون بالتقريب اربعة اضعاف عدد العاملين بالصناعة .

والجدير بالاشارة هنا ان المرأة اليمنية في المناطق الريفية الزراعية تلعب دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية فهي الى جانب كونها ربة بيت تقوم فيه بتربية الاطفال ورعاية المسنين واعداد الطعام وغيرها من الأمور المنزلية فهي تتحمل ايضا مسؤوليات شاقة وصعبة كقيامها برعي الاغنام والمواشي ،واحضار الحطب من الوديان والماء من السواقي او مجارى السيول او غيرها ،اضافة الى مشاركتها في العمل الزراعي بصورة عامة وخلال مواسم الحصاد الزراعية خاصة .

وقد اشار الرحالة العربي نزيه العظم في كتابه"رحلة في بلاد العربية السعيدة" قبل حوالي خمسة واربعين عاما الى ان " النساء القرويات في اليمن يقمن بمعظم اعمال الرجال من زراعة وحراثة ونقل وذهاب الى الاسواق لبيع الحاصلات وجلب البن وتقشيره الى غير ذلك من الاعمال الخشنة ،وعلاوة على مشاركتهن في هذه الاعمال ،فانهن يقمن باعمال منزلهن خير قيام ويعنين بتربية اطفالهن ،وقد لاحظت انهن نشيطات جدا على العمل ويشتغلن ليل نهار دون كلل او ملل ولا يتناولن من الراحة الا قسما يسيرا(٢) . وذلك يؤكد الدور الذى تلعبه المرأة في الريف اليمني وهو ناتج عن اسباب موضوعية كثيرة ومنها هجرة ازواجهن الى مختلف بقاع الأرض جريا وراء الرز بدرجة اساسية ،او في الماضي

---

(١) القوى العاملة في الوطن العربي . ص ٨ ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ١٩٨٢ عمان الاردن .

(٢) سلطان ناجي . وضع المرأة في المجتمع اليمني" مجلة الحكمة" العدد ٨٢ ، كانون أول / ديسمبر ١٩٧٩ ص ٢٨ اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين عدن .

لنشر الدعوة الاسلامية ايضا . ولسنا هنا بصدد الحديث عن مزايا الهجرة ولكننا حبذنا طرح وجهة نظر احد الباحثين كونها ترتبط بعمل المرأة حيث ترى الباحثة س. لس ـ د بيركس "ان الهجرة من ناحية ايجابية قد ساعدت المرأة اليمنية على ان تأخذ على عاتقها بعض المسؤوليات التي كانت من مهام الرجل" (١) .

وبحكم ان البلاد كانت مجزأة الى اكثر من عشرين مشيخة وسلطنة وامارة قبل عام ١٩٦٧ ونظرا لاقتصار المعلومات المتاحة عن القوى العاملة في تلك الفترة ،على مستعمرة عدن فقط،فاننا نورد من تلك المعلومات مايلي :

كانت قوة العمل الفعلية المسجلة في مستعمرة عدن ١٩٥٨ قد بلغت ٣٥١٩١ نسمة مثلت نسبة النساء العاملات منها حوالي ٢ر٣ في المائة اى حوالي ٨١٨ عاملة فقط. وفي عام ١٩٦٥ بلغت نسبة النساء ٢ر٢ في المائة اى ١٣٨١ عاملة من مجموع العاملين البالغ عددهم ٦٣٩٧٥ . والجدول التالي يعكس اعداد النساء العاملات في الانشطة الاقتصادية بالشكل التالي(٢) :

جدول رقم (١٠)

الانشطة/الاعوام	١٩٥٨	١٩٦٥
الصناعة	٥٤٠	٦٧٣
الميناء	٤١	٢٠
الحكومة وخدمات اخرى	٢٣٧	٣٥١
تجارة	-	٣١٩
مهن اخرى	-	١٨
المجموع	٨١٨	١٣٨١

(١) نفس المرجع السابق ص ٣٧ .

(٢) Darweesh Mohamed "Situation Analysis of Children and Women in PDRY p.p 89 - Ministry of Health - Aden - 1983.

وفي ظل غياب البيانات الاحصائية الشاملة للقوى العاملة الفعلية فاننا لم نتمكن من رصد نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة بشكل محدد ودقيق ،ولكن يمكن ملاحظة الشوط الكبير الذى قطعته المرأة في التطور الاقتصادى والاجتماعي والثقافي من خلال المؤشرات التي سنتحدث عنها لاحقا . وفيما يتعلق بمساهمة المرأة العربية تشير التقديرات الى ان هذه المساهمة تقدر بحوالي ١٠ في المائة بالمقارنة مع ٣٠ - ٤٠ في المائة في الدول المتقدمة اقتصاديا "(١) .

ففي البحث الذى اجرته وزارة العمل والخدمة المدنية مع جهات رسمية اخرى عام ١٩٧٧ ،واطلق عليه اسم " مشروع تخطيط موازنة القوى العاملة" والذى اقتصر على المنشآت الحكومية والعامة والتعاونيات والمشاريع المختلطة والخاصة المنظمة ، دلت النتائج على عدد العاملين للاطار الذى غطاه البحث قد بلغ حوالي ٨٠ الف شكلت المرأة منهم نسبة ٦ر١٥ في المائة(٢) . ويمكن الاستدلال ايضا بمؤشر التعيينات او التوظيفات التي تتم عبر وزارة العمل والخدمة المدنية ليعكس لنا مدى تطور المرأة من خلال مشاركتها في العمل على نحو ما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (١١)

حركة التوظيف حسب المحافظات والنوع لعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠

المحافظة	عام ١٩٧٩ ذكور	عام ١٩٧٩ اناث	عام ١٩٧٩ المجموع	عام ١٩٨٠ ذكور	عام ١٩٨٠ اناث	عام ١٩٨٠ المجموع	نسبة الاناث ٪ ٧٩	نسبة الاناث ٪ ٨٠
عدن	٣٧٥٧	١٦١٩	٥٣٧٦	٣٢٩٦	١٤٥٢	٤٧٤٨	٣٠	٣١
لحج	٧٢٠	١٥٢	٨٧٢	٨٤٤	١٣٢	٩٧٦	١٧	١٤
ابين	١٦٧٦	٢٧٤	١٩٥٠	١١٢١	١٢٨	١٢٤٩	١٤	١٠
شبوه	٤٢٩	٩	٤٣٨	٢٦٦	٣	٢٦٩	٢	١
حضرموت	١١٥٩	١٥٨	١٣١٧	١٦٣٨	١٨٤	١٨٢٢	١٢	١٠
المهرة	١٤٥	١٦	١٦١	٢٦٩	٣	٢٧٢	١٠	١
المجموع	٧٨٨٦	٢٢٢٨	١٠١٤	٧٤٣٤	١٩٠٢	٦٣٣٦	٪٢٢	٪٢٥

المصدر: وزارة العمل والخدمة المدنية - عدن .

(١) القوى العاملة في الوطن العربي ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ص ٨ الاردن ١٩٨٢ .

(٢) تقرير عن مشروع تخطيط موازنة القوى العاملة ص ٥ . وزارة العمل والخدمة المدنية ١٩٧٨ عدن .

ويلاحظ في الجدول السابق ان نسبة النساء من اجمالي التعيينات او التوظيفات قد وصلت ٢٢ في المائة و٢٠ في المائة عامي ٧٩ و ٨٠ على التوالي . ويبين الجدول ان اعلى نسبة للتوظيف من النساء تتم في العاصمة عدن فتصل الى ٣١ في المائة عام ٨٠ بينما اقل نسبة تتم في المحافظات الريفية الاخرى وبحدود مختلفة لتصل كحد ادنى الى ١ في المائة في محافظتي شبوه والمهره ، ومن المعلوم ان هاتين المحافظتين بالذات ، اضافة الى مناطق عديدة في المحافظات الريفية المختلفة مازالت تعاني من ضآلة هياكل البنية الاقتصادية الاساسية نتيجة لما خلّفه لها العهد الانجلو - سلاطيني من جهة ولسبب قسوة الظروف الطبيعية فيها من جهة ثانية ، ناهيك عن بعدها عن مجالات الحياة المتطورة وعدم احتكاكها بها ، الامر الذى عكس نفسه سلبا على مشاركة المرأة بالعمل ، لاسيما وان للظروف الاجتماعية والعادات والتقاليد دورا كبيرا في هذه السلبية ، وبالرغم من ان الخطط الاقتصادية وفي حدود الامكانيات والموارد المالية المتاحة للبلد ان قد شيدت لها المدارس والمستشفيات والطرق المعبدة والممهّدة اضافة الى عدد من مشاريع الكهرباء والمياه ، وكما هو معروف بان التطور بشكل عام لا يمكن حدوثه فجأة او دفعة واحدة بل يأتي عبر حقبة من الزمن . كما ان الامكانات والاجراءات المبرمجة تشكل في مجموعها وعبر تفاعلاتها الاقتصادية والاجتماعية عملية التنمية الشاملة . وفي هذا الاطار تجدر الاشارة الى ان مسألة احتياجات المناطق ليست وحدها العامل الحاسم في هذا الصدد بل تلعب الاولويات فيها دورا كبيرا و هذه تتحكم فيها بدورها قدرات الدولة التمويلية والطاقة الاستيعابية للتنفيذ .

ومن المؤشرات التي يمكن الاستفادة منها للاستدلال على تطور المرأة اليمنية في مجال العمل بيانات العاملين حسب النوع في المصانع التي تشرف عليها فقط وزارة الصناعة . ومن الاهمية بمكان الاشارة الى ان الجدول المبين ادناه لا يشمل العاملين في الصناعات السمكية التي تشرف عليها وزارة الاسماك ، والمحالج وغيرها التي تشرف عليها وزارة الزراعة او المصانع التي تقع تحت اشراف وزارات اخرى كالانشاءات والاعلام والمواصلات ... الخ . ومن جهة اخرى فقد شمل الجدول تلخيصا لعدد العاملين في ٤٩ مصنعا منها ١٨ مصنعا للقطاع العام و٨ مصانع للقطاع المختلط (عام وخاص معا) و١٨ للقطاع الخاص و خمسة مصانع للقطاع التعاوني ومعظمها للخياطة . وقد لعب الاتحاد العام لنساء اليمن دورا كبيرا في عملية اقناع المرأة بالعمل وتدريبها المهني على صعيده .

جدول رقم (١٢)

متوسط عدد العاملين حسب النوع والقطاع في المصانع
التي تشرف عليها وزارة الصناعة ولعامي ١٩٨١-١٩٨٢

القطاع	عام ١٩٨١				عام ١٩٨٢			
	ذكور	اناث	المجموع	نسبة الاناث	ذكور	اناث	المجموع	نسبة الاناث
العام	٢٢٠٦	٨١٦	٣٠٢٢	٢٧٪	٢٠٦٤	٩١٨	٣٠١٢	٣٠٪
المختلط	٦٥٧	٣٢٨	٩٨٥	٣٣٪	٦٧٠	٣٢٣	٩٩٣	٣٣٪
التعاوني	١٠٨	١٩٠	٢٩٨	٦٤٪	١٠٦	١٧٤	٢٨٠	٦٧٪
الخاص	١٥٧	١٢٦	٢٨٣	٤٥٪	١٩٥	١٢٣	٣١٨	٣٩٪
المجموع	٣١٢٨	١٤٦٠	٤٥٨٨	٣٢٪	٣٠٦٥	١٥٣٨	٤٦٠٣	٣٣٪

المصدر: وزارة الصناعة - عدن .

يلاحظ في الجدول اعلاه ان نسبة مساهمة المرأة في المصانع المبحوثة لم تقل في كل الاحوال عن ٢٧ في المائة وعلى مستوى عامي ٨١ و ٨٢، فقد وصلت مساهمتها الى نسبة ٣٢ في المائة و٣٣في المائة على التوالي ،كما يلاحظ ان القطاعين التعاوني والخاص قد عكسا اعلى النسب لمساهمة المرأة في العمل ،والسبب في ذلك يكمن في ان نشاط هذين القطاعين تركز في الخياطة ،وهو النشاط الذى يعتبر من الانشطة التي تحبذها المرأة اليمنية نتيجة للدور الذى يلعبه الاتحاد العام لنساء اليمن في تشجيع النساء على العمل فيه وتقديم المساعدة لهن في التدريب المهني وفي محو اميتهن ايضا .

ويمكننا القول ان ادخال التكنولوجيا بشكل عام ،وفي الصناعة خاصة - عند تعامل الانسان معها ،أكان رجلا ام امرأة - يلعب دورا كبيرا في تحسين تفكيره ونضجه اذا ما احسن توجيهه . والصناعة المتطورة تمثل شكلا راقيا من اشكال التكنولوجيا التي تؤثر ايجابا على تطوير عقلية العامل كونه يتعامل ويتفاعل معها عمليا ،اضف الى ذلك تاثيرات التكنولوجيا الاخرى المرتبطة بالثقافة والخدمات وبالحياة اليومية ،وكلها معا تساعد نسبيا وبالتدريج ،في تحرير المرأة في البلدان النامية من بعض القيود الاجتماعية البالية ،وبالتالي تعي مسؤوليتها وضرورة مشاركتها في بناء وتنمية المجتمع الذى تعيش فيه .

وفيما يتعلق بهذا المجال ،يجدر بنا ان نشير الى ان الدولة تشجيعا منهـــا للمرأة على ان تعمل ،ولتخفف عنها اعباء الاعمال المنزلية ، قد سهلت استيراد الثلاجات والغسالات والاجهزة الكهربائية المنزلية كما سيبينها الجدول التالي :

جدول رقم (١٣)

الواردات من الثلاجات والغسالات والمطابخ والاجهزة المنزلية للاعوام ١٩٧٨-١٩٨٢

(بالألف دينـــار يمنـــي)

السنوات	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
القيمـــة	٨٦٩	٩٧٥	١١٩٠	١٦١٧	١٨٨٧

المصـــدر: الجهاز المركزى للاحصـــاء - عـــدن .

ويلاحظ من الجدول اعلاه ان الواردات من تلك السلع قد فاقت الضعف عام ١٩٨٢ مقارنة بعام ١٩٧٨ ، علما بان تلك الواردات لا تتضمن السلع المماثلة التي يقوم المغتربون بارسالها الى ذويهم بدون تحويل عملة صعبة ،وهذا بحد ذاته من التسهيلات التي تقدمها الدولة للمغتربين لعدة اغراض ومنها تشجيع المرأة في ان تخوض مجال العمل . وكانـــت التكنولوجيا سواء كانت وسيلة انتاج او سلعا تستخدمها ربات البيوت مما ساعد على زيادة وعي المرأة من خلال التعامل والاحتكاك بالآلة ، ففي المصنع اعطتها الثقة في نفسهـــا وهي ترى حصيلة عملها منظورة امام عينها ، وكذا الآلات المنزلية قد سهلت للمرأة الكثيـــر من الاعمال المنزلية ووفرت لها الجهد والوقت ، وهذا كله اعطى دفعة للمرأة اليمنية في ان تشق طريقها الى العمل مع مواطنها الرجل، وذلك في اطار سائر الاجراءات البنوية والممثلة في القوانين التي تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافيـــة .

ومن الاجراءات الاخرى التي اتخذتها الدولة في سبيل تشجيع المرأة على العمـــل ، التوسع في انشاء دور رياض الاطفال والتي يتم قبول اطفال النساء العـاملات فيها بدرجة اساسية ومن ثم قبول اطفال النساء غير العاملات وينعكس تطور هذا الجانب في الجدول التالـــي :

جدول رقـــم (١٤)

مقارنة رياض الاطفال بين عامي ٦٦/١٩٦٧ و ٨١/١٩٨٢

	٦٦/١٩٦٧	٨١/١٩٨٢
عدد الريـــاض	١	٢٨
عدد الأطفـــال	١٥٠	٦٠٧٦
عدد المدرسين	٣٠	٣٦٧

المصدر : وزارة التربية والتعليم - عدن .

يتضح من الجدول اعلاه ان الارقام المطلقة للعام ٨١/١٩٨٢ قد تبدو متواضعة نسبيا ولكن حجمها يبدو كبيرا اذا ما قورنت بعام ماقبل الاستقلال ٦٦/١٩٦٧ ،وبالامكانيات المادية للبلاد ،وهذا التطور الملحوظ والمتواضع يعكس اهتمامات الدولة في توفير المناخ الملائم للمرأة وتشجيعها على العمل .

وفي اطار المؤشرات التي ندلل بها على تطوير مستوى مساهمة المرأة في القـــوى العاملة فأنه جدير بنا الاستفادة من مؤشر خريجي جامعة عدن لعام ١٩٨٣ والذين انهوا دراستهم الجامعية وسيلتحقون بالعمل ،وهم كما يبينهم الجدول ادناه :

جدول رقم (١٥)

المتوقع تخرجهم من جامعة عـــدن حسب التخصص والجنس للعام الدراسي ٨٢/١٩٨٣

المؤسسة التعليمية		ذكـــور	انـــاث	الاجمالي	الاناث : الاجمالي ٪
كلية التربية العليا		٢٥٦	٣٥٤	٦١٠	٥٨ ٪
كلية الزراعـــة		١٩	١٦	٣٥	٤٦ ٪
كلية الاقتصاد : أ-	اقتصاد	٢٢	٢٥	٤٧	٥٣ ٪
ب -	محاسبة	٦٢	٣٧	٩٩	٣٧ ٪
ج -	دبلـــوم محاسبة	١٤٠	٩٩	٢٣٩	٤١ ٪
كليـــة الطـــب		٣٤	١٨	٥٢	٣٥ ٪
كليـــة التكنولوجيا		٦١	٢٣	٨٤	٢٧ ٪
كليـــة الحقـــوق		٢٦	٢٢	٤٨	٤٦ ٪
الاجمالي		٦٢٠	٥٦٤	١٢١٤	٤٦ ٪

المصدر : جامعـــة عـــدن .

يلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة الخريجات من مختلف التخصصات الى مجموع خريجي عام ١٩٨٣/٨٢ قد بلغت ٤٦ في المائة وهي نسبة عالية جدا اذا ماقورنت بوضع المرأة في سنوات سابقة قريبة ، او بوضع المرأة في البلدان المجاورة او حتى العربية . ويلاحظ في الجدول نفسه ان نسبة الاناث قد تجاوزت نسبة الذكور في كليتي التربية والاقتصاد حيث وصلت ٥٨ في المائة و ٥٣ في المائة على التوالي بينما نرى ادنى نسبة في كلية التكنولوجيا الامر الذى يؤكد ميل الاناث الاخرى الى العمل في المجالات التعليمية والاقتصادية وكذا القانونية عنه من مجال الهندسة او ربما غيره من المجالات التي يعتقد معظم النسوة انها لا تتلاءم مع تكوينهن الفسيولوجي . كل المؤشرات التي وردت سلفا سواء اكانت مستقاة من البحوث او التعيينات او العاملات في قطاع الصناعة تدلل على ان المرأة في اليمن الديمقراطية قد قطعت في جانب تطورها شوطا كبيرا ،فهي في وقتنا الراهن عاملة في المصانع والمزارع . وقد عملت المرأة منذ بداية السبعينات قاضية في المحاكم ولربما تكون في هذا المضمار اول قاضية في الوطن العربي . وهناك الان الطبيبة والمستشارة القانونية والمحاضرة في الكليات والكاتبة والاديبة . وتشارك المرأة ايضا في المجالات العسكرية فهي تعمل في الجيش وفي الشرطة الشعبية(١) .

---

(١) سلطان ناجي : "وضع المرأة في المجتمع اليمني" ، مجلة الحكمة العدد ٨٢ ص ٣٢ - ٣٣ عدن ١٩٧٩ .

الفصل الرابـــع

٤- المرأة والخدمات التعليمية والصحيـــــة

٤/١- الخدمات التعليميـــة

اعتبرت اليمن الديمقراطية التعليم والتدريب احد أهم المجالات التي يمكن ان تحدث تغييرات جذرية وايجابية في اوضاع السكان بشكل عام وبالتالي اوضاع القـــوة العاملة اليمنية ،وأولت تعليم وتدريب المرأة عناية خاصة من اجل تطوير قدراتها وامكانياتها وبالتالي مشاركتها في عملية التنمية الشاملة ، وكذلك من اجل تحسين مساهمتها فـــي تربية وتعليم اطفالها لخلق جيل جديد يحقق الاهداف التي تسعى الدولة لتحقيقهـــا ، وفوق كل ذلك - لكي يكون تعليم المرأة سلاحا في يدها للنضال من اجل تحقيـــق المساواه بين الجنسين . والواقع ان اليمن الديمقراطية قد واجهت ، الى جانب المشاكل الاخرى ، مشكلة تدني وضعف الخدمات التعليمية قبل الاستقلال . ففي ذلك الوقـــت قدرت نسبة الاميين من السكان بحوالي ٩٠ في المائة ، كما لم تتجاوز نسبة الطـــلاب الملتحقين بالمدارس الى اجمالي عدد الطلاب الذين في سن بدء الدراسة الاوليـــة ١٧ في المائة (في عام ١٩٦٠) وكانت هذه النسبة حوالي ٢٠ في المائة للـــذكور و ٥ في المائة فقط بالنسبة للاناث. وقد بلغ اجمالي عدد المدارس لكل مراحل التعليم وفي كافة مناطق البلاد ٣٨٩ مدرسة (عام ٦٦/ ١٩٦٧)كانت ٣٢٩ مدرسة منهـــا عبارة عن مدارس ابتدائية ،وبلغ عدد الطلاب في المرحلة الابتدائية حوالي ٥٠ ألف طالب وطالبة (٢٠ر٤ في المائة منهم اناث) ،وفي المرحلة الاعدادية ١١ الف طالب وطالبـــة (٢٣ر٢ في المائة منهم اناث) ،وفي المرحلة الثانوية ٣ الاف طالب وطالبة (١٨ر٢ في المائة منهم اناث) (١) .

وقد كان من ابرز خصائص التعليم خلال فترة ماقبل الاستقلال اقتصاره على مناطـــق محدودة حيثما تركزت مصالح الاستعمار الاقتصادية والسياسية ، واتجاهه الى تخريج الكتبة والمدرسين بدرجة اساسية . وقد ظل التعليم شبه منعدم بين قطاعات واسعة من الشعب ، كما كان الحال اكثر سوءا بالنسبة للمرأة التي كانت في المناطق الريفية اسيرة الامية التامة تقريبا وفي المناطق الحضرية تجد فرصا محدودة للتعليم في عدن وبعض المناطق الاخرى . وخلال تلك الفترة لم تبذل اى جهود لتحسين الاوضاع التعليمية للاناث،ويوضح احـــد تقارير الادارة البريطانية لمستعمرة عدن الوضع حينذاك حيث يفيد بانه يجب اعطاء اولوية لتعليم الذكور نتيجة لان العادات والتقاليد المحلية تضع قيودا على المرأة المتعلمـــة وبالتالي فانه سيكون من غير المجدى القيام باكثر من الحد الادنى في مجال تعليم المرأة في هذه المنطقة (تقرير اللجنة العدنية ١٩٥٩) (٢) .

---

(١) Maxine Molynex, State Policies and the Position of Women Workers in the People's Democratic Republic of Yemen 1967/77, p.p 23-24, International Labour Office, Geneva 1982.

(٢) نفس المرجع السابق .

وبعد الاستقلال اصبح التعليم ،بموجب الدستور ،حقا لكل مواطن تضمنه الدولة من خلال التوسع في تقديم الخدمات التعليمية مجانا . ومنذ ذلك الوقت توسعت الدولة في انشاء المدارس ودور التعليم الاخرى الى جانب رياض الاطفال وعملت على احداث تغييرات جذرية في نظام التعليم بدأت بصدور قانون التربية والتعليم في عام ١٩٧٢ الذى ادى الى ربط الخدمات التعليمية بالتوجه السياسي والاقتصادى والاجتماعي للبلاد ونتج عنه تنظيم وزارة التربية والتعليم ،وسيطرة الدولة على كافة المنشآت التعليمية بعد الغاء المدارس الاجنبية والاهلية ،وتنظيم التعليم العالي . كما نص القانون ايضا على انشاء مركز للبحوث التربوية وتحقيق مجانية التعليم . وفي سبتمبر/ يلول ١٩٧٥ عقد المؤتمر التربوى الاول في اليمن الديمقراطية حيث تقرر فيه تغيير نظام وهيكل التعليم بنظام جديد ادى الى ايجاد رياض الاطفال ،وقد استبدلت بالمرحلة الابتدائية (٦ سنوات) والمرحلة الاعدادية (٣سنوات) مرحلة موحدة للتعليم الاساسي الالزامي لمدة ثماني سنوات (الصفوف ١-٨) مع توسيع التعليم الثانوى الاكاديمي من ٣ سنوات الى اربع سنوات (الصفوف ٩-١٢) ، وانشاء مراكز للتدريب المهني لمدة سنتين (الصفوف ٩-١٠) ومعاهد للتعليم الفني لمدة خمس سنوات (الصفوف ٩-١٣) ،وتوسيع وتعزيز البرامج والمناهج الدراسية لجامعة عدن ،والاهتمام بتدريب المعلمين على ثلاثة مستويات اولها برامج في معاهد لتدريب المعلمين مدتها اربع سنوات (تعادل الصفوف ٩-١٢) لمدرسي الصفوف الاولية (١-٤) ،وثانيها دبلوم لمدة سنتين من كلية التربية العليا لمدرسي الصفوف (٥-٨) ،وثالثها تعليم عال في كلية التربية العليا لمدرسي الثانوية (الصفوف ٩-١٢) .

وتشير الاحصاءات المتوفرة الى حدوث تطور كبير منذ الاستقلال حيث تم انشاء ٢٧ روضة للاطفال و٦١٢ مدرسة موحدة و٣٣مدرسة ثانوية و٣ معاهد للتعليم الفني و٤ معاهد لتدريب المعلمين و ١٥ معهدا للتدريب المهني . كما تزايد الانفاق الحكومي على الخدمات التعليمية بشكل متسارع(١) حتى بلغ حوالي ١٦ر٧ في المائة من مجموع الانفاق الجارى العام في ١٩٨٢/٨١ . وتعتبر نسب الانفاق على التعليم في اليمن الديمقراطية اعلى مما هي عليه في البلدان الاخرى التي تقع في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا (٢). ففي عام ١٩٧٧ بلغت هذه النسبة ١٨ر٥ في المائة في اليمن الديمقراطية بينما لم تتجاوز مثلا ١٣ر٥ في المائة في المملكة العربية السعودية و٩ر٤ في المائة في دولة الامارات العربية المتحدة و١١ر٤ في المائة في الجمهورية العربية اليمنية و٦ر١ في المائة في الاردن .

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم (٥)

(٢) اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة ،ص ١٦٣ ،بيروت ١٩٨٠ .

وقد كانت الزيادات في اعداد المدارس والطلاب والمدرسين وكذا في اعداد الاناث الملتحقات بالمدارس كبيرة . ففي العام الدراسي ١٩٨٢/٨١ بلغ عدد طلاب المرحلة الموحدة حوالي ٢٢٣ ألف طالب وطالبة ،والمرحلة الثانوية الاكاديمية حوالي ٢٧ ألف طالب وطالبة ،وهذا يعني ان اعداد الطلاب قد ازدادت بنسبة ٢٥٩ر٧ في المائة في المرحلة الموحدة (١) و ٨٠٠ في المائة في المرحلة الثانوية عن ما كانت عليه عند الاستقلال (عام ١٩٦٧/٦٦) . وبلغت نسبة الاناث في عام ١٩٨٢/٨١ حوالي ٢٨ر٧ في المائة من اجمالي عدد طلاب المرحلة الموحدة و٣٣ر٣ في المائة من اجمالي عدد طلاب المرحلة الثانوية ،كما ارتفع عدد المدارس في المرحلتين من ٣٨٩ مدرسة في عام ١٩٦٧/٦٦ الى ٩٠١ مدرسة في عام ١٩٨٢/٨١ ،وفي حين لم يتجاوز عدد المدارس المخصصة للاناث عدد اصابع اليدين في عام ١٩٦٧/٦٦ فان جميع المدارس قد اصبحت في عام ١٩٨٢/٨١ مختلطة ومخصصة للجنسين كما يتضح مما يلي :

جدول رقم (١٦)

مقارنة اعداد المدارس والطلاب والمدرسين بين عامي ١٩٦٧/٦٦ و ١٩٨٢/٨١

(للمدرسين والطلاب بالألف)

	١٩٦٧/٦٦			١٩٨٢/٨١		
	اناث	ذكور	مجموع	نسبة الاناث (٪)	اناث	ذكور	مجموع	نسبة الاناث (٪)
المرحلة الموحدة								
عدد المدارس		٣٤٩			(٨٦١)		٨٦١	-
عدد الطلاب	٩ر١٢	٦ر٤٨	٥ر٦١	٠ر٢١	٦ر٤	١٥٩	٢٢٣	٢٨ر٧
عدد المدرسين		١ر٧			٣ر٤	٧ر٤	١٠ر٨	٣١ر٥
المرحلة الثانوية								
عدد المدارس		٧			(٤٠)		٤٠	-
عدد الطلاب	٥ر٠	٢ر٥	٣	١٦ر٧	١ر٩	١٨ر٢	٢٧ر٣	٣٣ر٣
عدد المدرسين		٠ر٢			٠ر٥	٠ر٩	١ر٤	٣٥ر٧

ملاحظة : ( ) تعني مدارس مختلطة .

المصدر : وزارة التربية والتعليم ،كتاب الاحصاء التربوى السنوى لعام ١٩٨٢/٨١ ،جدول رقم (١٨) ، عدن ١٩٨٣ .

(١) نتيجة لتغيير السلم التعليمي ابتداء من العام الدراسي ١٩٧٧/٧٦ فاننا فيما يخص بيانات عام ١٩٦٧/٦٦ قد اعتبرنا ان المرحلتين الابتدائية والاعدادية في السلم التعليمي القديم تعادل المرحلة الموحدة في النظام الجديد .

ويعكس توزيع اعداد الطلاب الواردة في الجدول اعلاه بين مختلف محافظات البلاد تفاوت نسبة الاناث الى اجمالي عدد الطلاب في المرحلة الموحدة من محافظة لاخرى عام ١٩٨٢/٨١ حيث تصل هذه النسبة اعلى مستوى لها (٤٣٫٨ في المائة) في محافظة عدن ثم محافظة حضرموت (٣٢ في المائة) بينما تنخفض هذه النسبة الى أدنى مستوى لها (٦٫٢ في المائة) في محافظة شبوه كما يبينها الملحق رقم (٦). ويعكس هذا التفاوت بين المحافظات مدى سيطرة العادات والتقاليد والموقف من تعليم الفتاة في بعض المحافظات الريفية. كما يلاحظ ايضا ارتفاع معدلات التسرب بين طلاب المرحلة الموحدة وتعتبر هذه واحدة من اكبر المشاكل التي تواجه القطاع التعليمي مثلما هو الحال في معظم البلدان النامية والتي جاءت نتيجة لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية. وبالنسبة للاناث فقد لوحظ ان اعدادهن تتناقص في الصفوف الاخيرة من المرحلة الموحدة في بعض المناطق الريفية، وتشير بعض التقارير (١) الى ان تسرب الاناث في المرحلة الموحدة يحدث اما بسبب كبر سنهن، نتيجة لالتحاقهن بالمدرسة في سن متأخرة، او بغرض تزويجهن، اما رغبة منهن في الزواج او بسبب رفض الزوج السماح لزوجته بمواصلة الدراسة. وقد أدى هذا في بعض المحافظات الى الزام الزوج قبل توقيع عقد الزواج بان يتعهد بالسماح لزوجته بمواصلة الدراسة بعد الزواج وكان لذلك بعض النتائج السلبية ابرزها امتناع بعض الاهالي عن الحاق بناتهم بالمدارس الموحدة ومن اعداد الطالبات في المرحلة الموحدة (عام ١٩٨٢/٨١) في محافظتي شبوه ولحج كما يبينها الجدول التالي يتضح ما يلي :

جدول رقم (١٧)
تطور اعداد الاناث في المدارس الموجودة
بحسب الصفوف والمحافظات في عام ١٩٨٢/٨١

	الصف الاول	الصف الثاني	الصف الثالث	الصف الرابع	الصف الخامس	الصف السادس	الصف السابع	الصف الثامن
محافظة شبوه	٣٢٩	٢٥١	٢٠٤	١٢٣	٨٦	٣٢	١٥	١
محافظة لحج	٢٢٣٧	١٣٩٩	١٣٧٨	١٢٩٤	٩٢٨	٧٤١	٤١٦	٣٣٤
محافظة عدن	٣٠٦٩	٣٣٩٣	٣٤٤٦	٣١٧٥	٣٢٢٢	٢٥٥٤	٢٣٣٧	٢٣٧٤
محافظة حضرموت	٢٩٧٣	٢٨٩٧	٢٩٠٢	٣٠٤٩	٢٨٦٥	٢٦٣٤	٢٤٨٩	٢٠٢٥
محافظة المهرة	٢٤٧	١٨٢	٢٤٠	٨٥	١٣٠	٨٤	١٣٠	٦٩
الاجمالي	١٠٤٩٠	٩٤١٣	٩٢٨٣	٨٦٦٥	٨١٤٣	٦٧٣٢	٥٩٧٩	٥٢٦٢

المصدر: وزارة التربية والتعليم، كتاب الاحصاء التربوي السنوي للعام الدراسي ١٩٨٢/٨١، جدول رقم (٢١)، عدن ١٩٨٣.

(١) الاتحاد العام لنساء اليمن فرع محافظة حضرموت، وثائق الندوة السياسية حول اوضاع الاتحاد - المكلا ١٩٨٣.

ولا يختلف الوضع في المرحلة الثانوية كثيرا ،ففي حين تبلغ نسبة الاناث الى اجمالي الطلاب عام ١٩٨٢/٨١ في محافظة عدن ٥١ في المائة وفي محافظة ابين ٢٤٫٨ في المائة ، فانه لا توجد حتى طالبة واحدة في هذه المرحلة في محافظة شبوه ،كما تبلغ هذه النسبة ١٢٫٥ في المائة في محافظة المهره .

الا اننا نرى انه بالامكان اضافة مسببات اخرى للتسرب او الهدر التعليمي ،كما يسميه البعض بين الاناث ،ومن هذه الاسباب ما يرتبط بحاجة بعض الأسر ،وخاصة في المناطق الريفية او في اوساط البدو الرحل ،الى العمل الذى تؤديه الاناث في سن معينة داخل المنزل او خارجه وصعوبة الاستغناء عنه في حالة ارسال البنت الى المدرسة وكذلك الامية المتفشية بين الاهل وعدم الثقة في مزايا الالتحاق بالمدرسة ،ناهيك عن تحفظ بعض الاسر حول الاختلاط بين الجنسين بعد سن معينة .

اضافة الى ما تقدم خصصت الدولة عددا من المدارس لابناء البدو الرحل بهدف تشجيع استقرارهم وانهاء حياة الحرمان التي كانوا يعيشونها في المناطق الصحراوية والجبلية من البلاد ،وكذلك بغرض ادماجهم في المجتمع وعملية التنمية الشاملة الجارية فيه . وقد بدأ انشاء هذه المدارس عقب الاستقلال ويبلغ عددها حاليا ٢٤ مدرسة موحدة و٦ مدارس ثانوية (عام ١٩٨٢/٨١) وهي جميعها مختلطة للجنسين . ويبلغ عدد طلاب هذه المدارس حوالي ٤٧ الف طالب وطالبة في المرحلة الموحدة و ٩٥٣ طالب وطالبة في المرحلة الثانوية ،وتبلغ نسبة الاناث من هؤلاء ١٣٫٥ في المائة و٢٫٥ في المائة على التوالي . وهنا يبرز واضحا ما اوردناه سلفا حول تأثير ضالة دخل الاسرة على تعليم البنات اذ يلاحظ ان تدني نسبة الاناث في مدارس ابناء البدو الرحل ترجع بشكل اساسي الى صعوبة استغناء الاسرة عن اطفالها (وهذا ينطبق على الجنسين احيانا) خاصة وهم يؤدون نشاطا هاما في رعي الاغنام وجلب المياه والحطب وغيرها ،وقد أدى هذا الوضع بالحكومة الى رفع مبلغ تعويض للاسر في بعض المناطق .

الا انه ربما كان ايضا للخاصية التي تتميز بها هذه المدارس تأثير على تدني نسبة الاناث فيها ،فهي مدارس ذات اقسام داخلية تؤمن لتلاميذها تربية علمية وفكرية وعسكرية ومهنية ،ولا تختلف مناهج الدراسة كثيرا عن ما هي عليه في المدارس الاخرى سوى التعديلات التي تتلاءم مع فارق سن التلاميذ وطبيعة هذا النوع من المدارس حيث يلتحق بهذه المدارس من سن السادسة او السابعة . ويمنح خريجو هذه المدارس شهادات تقديرية تمكنهم من احتلال مراكز متقدمة بين افراد القوات المسلحة كما تمكنهم من الالتحاق بمختلف الانشطة الاقتصادية .

ومن الجوانب الاخرى البارزة في النهضة التعليمية التي تشهدها اليمن الديمقراطية منذ استقلالها التوسع الكبير الذى حدث في مجال التعليم الفني والمهني . فقد انشأت الدولة العديد من المدارس والمراكز والمعاهد الفنية والمهنية كما اوجدت برامج التدريب اثناء الخدمة بغرض تلبية الاحتياجات من بعض التخصصات والتي ازدادت بشكل كبير مع تطور مختلف الانشطة

الاقتصادية والاجتماعية. وتختلف شروط الالتحاق وكذا فترة الدراسة من معهد لآخر، ففي حين تجمع معظم هذه المدارس والمعاهد على ان يتم القبول فيها بعد انهاء المرحلة الموحدة فان البعض منها يشترط للقبول الالمام بنوع معين من المواد المدروسة سابقا، كما انه في حين تتراوح مدة الدراسة في معظمها بين عامين واربعة اعوام فانها لا تتجاوز بضعة اشهر في البعض الاخر. وفي حين لم يتجاوز عدد المدارس والمعاهد المهنية ٦ مدارس في عام ٦٦/١٩٦٧ تستوعب ٧٣٩ طالبا وطالبة، فانها قد ازدادت في عام ٨١/١٩٨٢ الى ٢٧ مدرسة ومعهد تضم ٦٥١٦ طالبا وطالبة منهم ١٢ في المائة فقط من الاناث. وربما كان هذا بسبب عزوف الاناث عن التخصص في بعض المجالات الفنية والمهنية مثل الهندسة والزراعة، وتظهر البيانات المتاحة ان معظمهن يتجهن الى دور المعلمين والمعلمات وكذلك المعاهد التجارية، ولا يختلف هذا عن ما هو ملاحظ في بلدان نامية اخرى كثيرة.

جدول رقم (١٨)

اعداد المدارس والطلاب والمدرسين في مدارس ابناء البدو الرحل ونسبة الاناث منهم خلال عام ١٩٨١/١٩٨٢

	محافظة عدن	محافظة لحج	محافظة ابين	محافظة شبوه	محافظة حضرموت	محافظة المهرة	الاجمالي
(أ) المرحلة الموحدة							
عدد المدارس	٤	٤	٥	٣	٦	٢	٢٤
عدد الطلاب	٢٣٤٦٢	٨٠٥٩	٣٩٠٠	٩٢٨	٩٣٢٥	١٤٠٠	٤٧٠٧٤
نسبة الاناث (٪)	١٩ر٩	٢ر٤	١٧ر٥	٤ر٤	٦ر٢	١٢ر٠	١٣ر٥
عدد المدرسين	٤٥٨	١٥٨	٣٨٣	٤٦	٢٨٧	٥٨	١٢٤٠
نسبة الاناث (٪)	١٠ر٩	١٢ر٧	١٩ر٦	٤ر٣	٩ر٨	٨ر٦	١٤ر٥
(ب) المرحلة الثانوية							
عدد المدارس	١	١	١	١	١	١	٦
عدد الطلاب	٢١١	٢٠١	٢١٠	١٤٠	١٤٣	٤٨	٩٥٣
نسبة الاناث (٪)	٢٣ر٧	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
عدد المدرسين	١٢	١٢	٨	٥	١٣	٥	٥٥
نسبة الاناث (٪)	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر

ملاحظة: تشمل محافظة عدن الجزر واكبرها جزيرة سقطرى.

المصدر: وزارة التربية والتعليم، كتاب الاحصاء التربوى السنوى للعام الدراسي ٨١/١٩٨٢، جدول رقم (٤٤) و (٤٥) - عدن ١٩٨٣.

جدول رقم (١٩)
تطور نسبة الاناث الى اجمالي طلاب التعليم الفني
والمهني خلال الفترة ١٩٧٨/٧٧ - ١٩٨٢/٨١

(٪)

	١٩٧٨/٧٧	١٩٧٩/٧٨	١٩٨٠/٧٩	١٩٨١/٨٠	١٩٨٢/٨١
ثانوية فنية	٢٢ر٦	٢٣ر٤	٢٢ر٠	١٧ر٢	١٩ر٣
ثانوية تجارية	٣٣ر٩	٣٥ر٤	٣٩ر٣	٤٣ر٩	٤٠ر٧
ثانوية زراعية	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
دور المعلمين والمعلمات	٣٤ر٦	٢٩ر٩	٢٤ر٧	٢١ر٦	٢٤ر٢
معاهد مهنية	١٠ر٠	٦ر٧	٦ر٣	٣ر٨	٣ر٦
الاجمالي	١٩ر٨	١٧ر١	١٥ر٢	١١ر٨	١٢ر٣

المصدر: وزارة التربية والتعليم، كتاب الاحصاء التربوي السنوي للعام الدراسي ١٩٨٢/٨١، عدن، ١٩٨٣.

يتضح من الجدول اعلاه ان نسبة الاناث بين طلاب التعليم الفني والمهني قد اخذت اتجاها تنازليا خلال السنوات الخمس الاخيرة، وان اظهرت بعض الارتفاع في السنة الاخيرة، كما يتضح انه خلال نفس الفترة كان طلاب الثانوية الزراعية جميعا من الذكور كما انه في حين ترتفع نسبة الاناث في الثانوية التجارية وكذا دور المعلمين والمعلمات فانها تنخفض في المعاهد والمراكز المهنية الى مستويات متدنية، وعلى الرغم من ان اقبال التلاميذ، من الجنسين في البلدان النامية على التعليم المهني لا زال ضعيفا نتيجة لعدة عوامل لعل منها النظرة المتميزة للمجتمعات المتخلفة الى التعليم العالي وما يرتبط به من مركز اجتماعي مرموق (١) فان اقبال الاناث على هذا النوع من التعليم والتدريب يتخذ طابعا اكثر تعقيدا. فالتعليم الفني والمهني قد بدأ في الظهور منذ عهد قريب نسبيا في معظم بلاد العالم وهو نوع من التعليم يعرض في مجرى الدراسة انماطا من التعليم تتسم بالتمييز، بمعنى انها تخص الاناث فقط او الذكور فقط، وتخضع هذه الانماط التعليمية للنمط التقليدي لتقسيم العمل بين الجنسين (٢) وفي بعض المجتمعات تعزل الاناث في انماط تعليمية تؤدي فقط الى الاعمال التي يمكن ان تمارسها الاناث.

---

(١) ايزابيل ديلي، تعليم البنات، ص ٥٨، اليونسكو، باريس، ١٩٨١.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٨.

ولا نرى ان الوضع يختلف كثيرا في الظروف الراهنة التي تعيشها اليمن الديمقراطية اذ لا زالت كثيرا من الاعمال مصورة على الذكور فقط، نتيجة للنظرة التقليدية للمجتمع اليها ، وبالتالي يصبح من غير المجدى للاناث الانخراط في مجالات تعليمية لا يمكنهن الاستفادة منها في حياتهن العملية فيما بعد ، ولذلك تظهر احصائيات التعليم الفني والمهني غياب الاناث، او وجودهن باعداد ضئيلة ، في مجالات عدة مثل الميكانيكا والتجارة واعمال البناء والخراطة . . . الخ .

وفي مجال التعليم العالي انشأت الدولة جامعة عدن في عام ١٩٧٥ وقد سبق انشاءها تأسيس كلياتها المختلفة تدريجيا خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ وتضم حاليا كليات للتربية والزراعة والاقتصاد والتكنولوجيا والطب والحقوق . وقد ارتفع عدد طلاب جامعة عدن من ١٠٣ طالب وطالبة في عام ١٩٧١/٧٠ ، منهم ٢٩ في المائة من الاناث الى ٤٢٢٣ طالبا وطالبة في عام ١٩٨٣/٨٢ ، منهم ٥٦ في المائة من الاناث. وتفوق نسبة الاناث نسبة الذكور في كليات التربية والاقتصاد والطب، وباستثناء كلية التكنولوجيا فان نسبة الاناث في بقية كليات الجامعة (الزراعة والحقوق) لا تقل كثيرا عن نسبة الذكور فيها فقد بلغت نسبة الاناث الى اجمالي الطلاب في العام الدراسي ١٩٨٣/٨٢ في كليات جامعة عدن كما يأتي :

كلية التربية ٦٧ر٣ في المائة ، كلية الاقتصاد والادارة ٥٣ر٢ في المائة ، كلية الطب ٥١ في المائة ، كلية الزراعة ٤٨ر٥ في المائة ، كلية الحقوق ٤٢ في المائة ، كلية التكنولوجيا ٣٠ر٤ في المائة .

وكما رأينا سابقا فان هذه النسب تؤكد ايضا ارتفاع اعداد الاناث في مجالات اعداد المعلمين والمجالات الاقتصادية والمحاسبية بشكل اكبر من مجالات الهندسة والعلوم الزراعية وما شابهها . ومن احصاءات السنوات الثلاث الاخيرة يتضح ما تقدم .

جدول رقم (٢٠)

مقارنة نسب الاناث الى اجمالي عدد الطلاب في كليات جامعة عدن خلال الاعوام ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٣/٨٢

	١٩٨١/٨٠		١٩٨٢/٨١		١٩٨٣/٨٢	
	الاجمالي	نسبة الاناث ٪	الاجمالي	نسبة الاناث ٪	الاجمالي	نسبة الاناث ٪
كليات التربية	١٢٢٠	٥٢ر١	١٣٣٨	٧٠ر٠	٢٠٣٠	٦٧ر٣
كلية الاقتصاد والادارة	٧٢٣	٤٧ر٠	٥٢٠	٤٢ر٣	٧٤٥	٥٣ر٢
كلية الزراعة	١٨٦	٤٧ر٣	١٨٢	٥٠ر٠	١٩٨	٤٨ر٥
كلية التكنولوجيا	٥٦٠	٣٧ر١	٤٤٥	٢٩ر٩	٥٥٣	٣٠ر٤
كلية الطب	٤٠٣	٤٨ر٩	٤٥٩	٤٩ر٧	٤٧١	٥١ر٠
كلية الحقوق	١٨١	٤٠ر٩	٢٠٨	٣٩ر٤	٢٢٦	٤٢ر٠
الاجمالي	٣٢٧٣	٤٧ر١	٣١٥٢	٥٣ر٦	٤٢٢٣	٥٥ر٩

المصدر : جامعة عدن ، سجلات الادارة العامة للتخطيط والاحصاء .

كذلك توسعت الدولة منذ الاستقلال فى ايفاد الطلاب الى خارج البلاد للدراسة . ونتج هذا اما عن عدم قدرة دور التعليم العالى التي انشئت داخل البلاد على الاستيعاب الكامل ، او عن ندرة بعض التخصصات في هذه المنشآت التعليمية . وتشير البيانات المتوفرة الى ان نسبة الاناث من اجمالي عدد الطلاب المبعوثين للدراسة في الخارج متدنية جدا مقارنة بالذكور حيث لم تتجاوز ١٠ في المائة و ١١ في المائة خلال عامي ١٩٨١/٨٠ و١٩٨٢/٨١ على التوالي كما يتضح مما يلى :

جدول رقم (٢١)
اعداد الطلاب المبعوثين للدراسة في الخارج حسب الجنس والتخصص خلال عامي ١٩٨١/٨٠ و١٩٨٢/٨١

	١٩٨١/٨٠			١٩٨٢/٨١		
	الاجمالي	ذكور	اناث	نسبة الاناث (٪)	الاجمالي	ذكور	اناث	نسبة الاناث (٪)
هندسة	٢٠٠	١٨٧	١٣	٦ر٥	١٧٢	١٦٧	٥	٢ر٩
طب	٤٤	٣٩	٥	١١ر٤	٤٨	٣٥	١٣	٢٧ر١
زراعة	٤٧	٤٥	٢	٤ر٣	٢٦	٢٤	٢	٧ر٧
اقتصاد	٢٤	٢٤	-	-	٢٩	٢٢	٧	٢٤ر١
آداب	٣٥	٢٠	١٥	٤٢ر٩	٧١	٦٠	١١	١٥ر٥
اخرى	٢٩	٢٦	٣	١٠ر٢	٦٤	٥٧	٧	١٠ر٩
الاجمالي	٣٧٩	٣٤١	٣٨	١٠ر٠	٤١٠	٣٦٥	٤٥	١١ر٠

المصدر: (١) وزارة التربية والتعليم، كتاب الاحصاء التربوى السنوى للعام الدراسي ١٩٨١/٨٠، جدول رقم (١١) .

(٢) وزارة التربية والتعليم، كتاب الاحصاء التربوى السنوى للعام الدراسي ١٩٨٢/٨١ ،جدول رقم (١١) .

يتضح من الجدول السابق ان اجمالي عدد الطالبات المبعوثات للدراسة خارج البلاد خلال عامي ١٩٨١/٨٠ و ١٩٨٢/٨١ قد بلغ ٨٣ طالبة في حين بلغ عدد الطلاب ٧٠٦ طالبا ، ولئن كان لهذا الفارق الكبير بين الجنسين في هذا المجال مسببات عديدة مختلفة تتطلب دراسة اكثر تخصصا من مجال هذه الدراسة ،فاننا نعتقد ان هناك سببين من بينهما لهما أثر كبير في انخفاض نسبة الاناث اولهما العوامل الاجتماعية وما يثيره اغتراب الفتاة لسنوات من تحفظ لدى بعض الأسر والفئات الاجتماعية ،وثانيهما طبيعة المنح الدراسية المتاحة والتي تتركز في المجالات العلمية بشكل اكبر من المجالات الأدبية وقد تحدثنا فيما سبق عن عزوف الاناث عن كثير من المجالات العلمية .

استعرضنا فيما سبق ما امكن تحقيقه منذ استقلال البلاد في مجال التعليم للاناث واتاحة الدولة فرصا متكافئة لتعليم الجنسين حتى بلغت نسبة الطلاب الملتحقين بالصف الاول من المدارس الاولية (الموحدة) ٧٢ في المائة من اجمالي عدد الطلاب الذين في سن الدراسة (٧ سنوات) في عام ١٩٨٠ وكانت هذه النسبة ٥١ في المائة للاناث (١)، وعلى الرغم من ان هناك عوامل كثيرة لا زالت تضغط في اتجاه استبعاد فكرة تعليم البنات على الاقل بعد سن معينة، فانه يمكننا ان نضيف ان امكانيات الدولة المحدودة ونمط استيطان السكان يلعبان دورا مؤثرا في التأخير الوقتي لاستيعاب كافة الذكور والاناث في المدارس. فاعداد المدارس القائمة حاليا لا تفي بالحاجات كاملة دون شك والوضع اشد خطورة في المناطق الريفية حيث السكان مشتتون الى حد يصعب معه تأمين خدمات التعليم الضرورية لهم وما يزيد من خطورة الوضع ان معظم مناطق البلاد مناطق ريفية، ولكن تظل هذه المسألة مرهونة بتوفر الامكانيات والموارد اللازمة لايصال الخدمات التعليمية الى كافة مناطق البلاد.

ولكن ما يمكن ان نشير اليه في الختام هو الجدول المطروح حول مدى نجاح الاناث في التعليم مقارنة بالذكور، حيث يرى البعض (٢) انه متى ما تم قيد البنات بالمدارس الابتدائية فانهن عادة ما يحرزن نتائج افضل من البنين في تلك المرحلة وينخفض ادائهن مع ارتفاع مستوى الدراسة وخاصة في البلدان النامية، في حين يرى البعض الآخر عكس ذلك بمعنى ان الاناث يحققن نتائج مماثلة للذكور ان لم تكن افضل، في كافة المراحل التعليمية.

ومن البيانات الرسمية المتوفرة يمكننا ان نلاحظ ان نتائج امتحانات مختلف المراحل التعليمية في اليمن الديمقراطية تؤكد الرأى الاخير. ففي المرحلة الموحدة بلغت نسبة النجاح في العام الدارسي ١٩٨٢/٨١ للذكور ٦٢٫٨ في المائة بينما كانت بين الاناث ٧٢٫٤ في المائة كما يتضح مما يلي:

---

(١) World Bank, World Development Report 1983, Washington - 1983

(٢) ايزابيل ديلي، تعليم البنات، ص ٤٧، اليونسكو، باريس ١٩٨١.

جدول رقم (٢٢)
نسبة النجاح في امتحانات المرحلة الموحدة حسب الجنس للاعوام ١٩٨٠/٨٠ و ١٩٨١/٨٢

(٪)

	١٩٨١/٨٠		١٩٨٢/٨١	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث
محافظة عدن	٧٤	٠٠٠	٥٩	٧١
محافظة لحج	٧١	٨٨	٨٨ر٨	٩٧ر٨
محافظة ابين	٧٨	٧٣	٦٨ر٥	٧٣ر٦
محافظة شبوه	٤٧	-	٤٣ر٤	١٠٠
محافظة حضرموت	٥٦	٧٨	٥٤ر٣	٧١ر٤
محافظة المهرة	٥١	٢٩	٤٤ر١	٣٧ر٧
الاجمالي	٦٨	٠٠٠	٦٢ر٨	٧٢ر٤

المصدر: (١) وزارة التربية والتعليم ، كتاب الاحصاء التربوى السنوى للعام الدراسي ١٩٨٠/٨١ ، جدول رقم (١٣) .

(٢) وزارة التربية والتعليم ، كتاب الاحصاء التربوى السنوى للعام الدراسي ١٩٨١/٨٢ ، جدول رقم (١٣) .

ويصدق نفس الوضع فى مرحلة التعليم العالي حيث تظهر نتائج امتحانات كليات جامعة عدن تفوقا للاناث على الذكور في عدد من التخصصات ومن البيانات التي اتيحت لنا عن نتائج امتحانات العام الدراسي ١٩٧٦/٧٧ في بعض الكليات يتضح ذلك كما يلي :

جدول رقم (٢٣)
نسب النجاح في امتحانات كليات جامعة عدن حسب الجنس للعام الدراسي ١٩٧٦/٧٧

	ذكور	اناث
كليات التربية العليا :		
دبلوم (ادبي)	٨٥ر٢	٧٧ر٨
دبلوم (علمي)	٨٠ر٠	٨٤ر٦
بكالوريوس (ادبي)	٨٥ر٣	٨٨ر٢
بكالوريوس (علمي)	٧٨ر٦	١٠٠ر٠
كلية الزراعة :	٨٣ر٣	١٠٠ر٠
كلية الاقتصاد والادارة	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: وزارة التربية والتعليم ، كتاب الاحصاء التربوى السنوى للعام الدراسي ١٩٧٦/٧٧ .

ولقد اشرنا في بداية هذا الفصل الى ان نسبة الاميين من السكان كانت مرتفعة للغاية عند استقلال البلاد وقدرت حينها بحوالي ٩٠ في المائة، وقد اظهرت نتائج التعداد العام للسكان الذى اجرى عام ١٩٧٣، وهو اول تعداد شامل في تاريخ البلاد، ان الوضع التعليمي للسكان فى ذلك العام كان على النحو التالي :

جدول رقم (٢٤)
نسبة الاميين فى الحضر والريف والبدو الرحل حسب الجنس فى عام ١٩٨٣

(٪)

	اناث	ذكور	الاجمالي
نسبة الاميين من سكان الحضر	٧٩ر٨	٣٨ر٤	٥٧ر٦
" " " " الريف	٩٦ر٠	٥٣ر٦	٧٦ر٧
" " " " البدو الرحل	٩٩ر٣	٨٧ر٥	٩٣ر٥
" " " " اجمالي السكان	٩١ر٣	٥١ر١	٧١ر٢

المصدر: الجهاز المركزى للاحصاء، كتاب الاحصاء السنوى، عدن ١٩٨٠ .

يتضح من هذه البيانات ان نسبة الامية بين الاناث مرتفعة جدا سواء في الحضر او الريف، كما انه يمكن القول ان الاناث من البدو الرحل في أمية تامة. وقد بذلت الدولة جهودا كبيرة منذ استقلال البلاد للقضاء على الامية، الا ان العمل الفعلي المنظم قد بدأ في عام ١٩٧٣ باصدار قانون محو الامية وشن حملة واسعة النطاق لمكافحة الامية على اساس منطلقين اساسيين هما : ضرورة استيعاب جميع الاطفال الذين في سن السابعة في المدارس الموحدة بهدف سد الطريق امام بروز اعداد جديدة من الأميين، وشن حملة شاملة لمحو الامية بين الكبار. وفي حين تولت ادارة محو الامية وتعليم الكبار التابعة لوزارة التربية والتعليم تنظيم حملة مكافحة الامية بشكل عام، فان القانون المذكور قد الزم كافة المؤسسات العامة والتعاونية والمختلطة والخاصة بمحو امية العاملين فيها. وقد اسفرت هذه الجهود عن زيادات كبيرة في اعداد صفوف محو الامية حيث ارتفعت من (٦٥) صفا عام ١٩٧٠/٧١ (منها ٢٠ صفا للاناث) الى (١٠٠٤١) صفا عام ١٩٨٢/٨١ (منها ٧٨٧٧ صفا للاناث) اضافة الى ٢٢٠٣ صف في عام ١٩٨٢/٨١ لمتابعة من تحرروا من الأمية (منها ١٢٢٧ صفا للاناث). وقد جاء فتح صفوف المتابعة هذه بهدف تحسين مستوى من تحرروا من الامية وضمان عدم ارتدادهم اليها اذ كما هو معلوم ان تجارب بعض البلدان العربية في محو الامية تشير الى ان كثيرا ممن تحرروا من الأمية قد عادوا اليها مرة اخرى نتيجة لعدم متابعتهم.

وخلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ انضم الى صفوف محو الامية حوالي ٤٠٠ الف شخص الا ان من تحرروا منهم من الامية لم يتجاوزوا ٢٥ في المائة منهم او أقل كما يتضح مما يلي :

جدول رقم (٢٥)
اعداد المتحررين من الامية حسب الجنس خلال
الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٢

السنة	الاجمالي	ذكور	اناث	نسبة الاناث (٪)
١٩٧١	٢٧٠	...	...	...
١٩٧٢	٥٦٣	...	...	...
١٩٧٣	٢٠٤٩	...	...	...
١٩٧٤	٥٢١٨	٣٤٣٢	١٧٨٦	٣٤ر٢
١٩٧٥	١٠٧٤٦	٤٨٣١	٥٩١٥	٥٥ر٠
١٩٧٦	٢١٧٨٠	١٠٨١٠	١٠٩٧٠	٥٠ر٤
١٩٧٧	١٤٦٩٩	٥١٧٢	٩٥٢٧	٦٤ر٨
١٩٧٨	١١٧٧٤	٢٤٧٣	٩٣٠١	٧٩ر٠
١٩٧٩	٤٨٢٧	١٠٤٧	٣٧٨٠	٧٨ر٣
١٩٨٠	٢٢٣٨	٤٣٤	١٨٠٤	٨٠ر٦
١٩٨١	٢٥٦٤	١١٣٤	١٤٦٠	٥٦ر٩
١٩٨٢	٢٤٧١	٨٤٧	١٦٢٤	٦٥ر٧

المصدر: (١) احمد عبد القادر بافقية وآخرون " دراسة قطرية وقطاعية لليمن الديمقراطية "، جدول ٩/١، عدن ١٩٨٢.

(٢) وزارة التربية والتعليم، كتاب الاحصاء التربوي السنوي للعام الدراسي ١٩٨٢/٨١، عدن ١٩٨٣

يتضح مما تقدم ان نشاط محو الامية قد كان اكثر وضوحا ونجاحا بين الاناث عن ما هو بين الذكور ولعل هذا يعكس حقيقة تفشي الامية بمعدلات اكبر في اوساط الاناث وكذلك رغبتهن في تغيير اوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية، اذ انه من البديهي أن تحرر المرأة من الامية واستمرارها في مراحل التعليم المختلفة يتيح لها فرصا للاستقلال اقتصاديا ويمكنها من الاعتماد على نفسها بحيث لا تظل اسيرة لظروف اجتماعية واقتصادية غير مناسبة لا تملك حيال تغييرها شيئا .

وتشير بعض المصادر الرسمية الى ان هذا التطور في مجال محو الامية بين الاناث قد تمثل في تخفيض عدد الاميات منهن بشكل واضح . والواقع ان البيانات تتضارب هنا، وان اتفقت مصادرها جميعا على حدوث هذا التطور، كما تتعدد الجهات التي تتولى العمل في هذا المجال .

وعلى اى حال يلاحظ انه رغم الجهود التي بذلت خلال الفترة الماضية ولا زالت مبذولة من اجل محو الامية فان نسبة المتحررين منها الى العدد الاجمالي للاميين ظلت متدنية ، ولم تكن نتائج الحملة الاولى كما كان متوقعا ، على الرغم مما اتخذته الدولة من اجراءات بهذا الصدد كتقديم الحوافز واشتراط التحرر من الامية للعاملين من اجل الاستمرار في العمل . ويمكن تلخيص الاسباب التي ادت الى ذلك في التالي :

١- ارتفاع معدلات التسرب بين الدارسين ،وخاصة في المناطق الريفية وتقدر هذه المعدلات بحوالي ٤٠في المائة - ٥٠ في المائة من اجمالي اعداد الدارسين .

٢- شحة الموارد وضعف الامكانيات .

٣- نقص المدرسين المؤهلين .

وتشير بعض التقارير (١) الى ان نسبة الاناث المتعلمات من الكبار بلغت في اليمن الديمقراطية ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٠ (مقارنة بحوالي ٥ في المائة في عام ١٩٦٠) في حين تصل في مجموعة الدول المتوسطة الدخل (٢) التي تقع ضمنها اليمن الديمقراطية، حوالي ٦٥ في المائة في عام ١٩٨٠ (مقارنة بحوالي ٤٨ في المائة عام ١٩٦٠) وتقدر في مجموعة الدول المنخفضة الدخل الى حوالي ٥٢ في المائة في عام ١٩٨٠ (مقارنة بحوالي ٣٤ في المائة في عام ١٩٦٠) .

ويمكننا القول هنا انه على الرغم من ان نسبة تعليم الكبار من الاناث في اليمن الديمقراطية عام ١٩٨٠ لم تصل بعد الى المستوى السائد في مجموعات الدول هذه كما يقسمها البنك الدولي ،فان مستوى الامية بين الاناث الذى بدأت منه اليمن الديمقراطية (٩٥ في المائة عام ١٩٦٠) بعد استقلالها كان مرتفعا جدا وكان بعيدا جدا عن المستويات السائدة حينذاك في تلك المجموعات من الدول ، وبذلك فانه مع شحة الموارد وضعف الامكانيات المالية والبشرية يعتبر المستوى الذى وصلت اليه اليمن الديمقراطية في تعليم البنات (عام ١٩٨٠) مقبولا الى حد ما ،ومن المتوقع ان تؤدى هذه الجهود عند استمرارها مستقبلا الى نتائج مرضية للغاية . وتقوم الدولة حاليا على ضوء تجربة الحملة الاولى لمحو الامية (١٩٧٣-١٩٧٨) بتنظيم وتنفيذ حملة وطنية شاملة لتحرير من ظلوا اسرى للامية حتى الآن .

ويمكننا الاشارة هنا ايضا الى الجهود التي تبذلها الادارة العامة لمحو الامية وتعليم الكبار في مجال اشراك المرأة في التنمية . فقد قامت هذه الادارة بالتعاون مع الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار بانشاء مراكز للتدريب النسوى في كل من

---

(١) World Bank, "World Development Report, 1983" p.p 196 Wshington .

(٢) يقسم البنك الدولي الدول الى خمس مجموعات هي :
منخفضة الدخل ، متوسطة الدخل ، مرتفعة الدخل ،المصدرة للنفط ،دول السوق الصناعية والدول الاشتراكية في اوروبا الشرقية . ويستخدم في ذلك عدة معايير ابرزها متوسط الدخل الفردى .

من عدن (محافظة عدن) وجعار (محافظة ابين) والمكلا (محافظة حضرموت) واستهدفت هذه المراكز ،بالاضافة الى تعليم القراءة والكتابة والحساب حتى مستوى الصف السادس ابتدائي، التدريب على التفصيل والخياطة والالمام بالمعارف الاساسية في الغذاء والتغذية وأسس رعاية الطفل والاسرة من النواحي الصحيةوالغذائية الى جانب التدريب في مجالات التعاون والانتاج النباتي والحيواني وادارة الانتاج والتثقيف الاجتماعي واللغة العربية .

٤/٢- الخدمات الصحية

صاحب التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في معظم المجتمعات حملة من الآثار السلبية والضارة على المرأة بدرجة اساسية ،ومن ثم الطفل فالاسرة والمجتمع. ففي مجتمعات كثيرة ادى لتخلف وتدهور الاوضاع المعيشية الذى تعيشه المناطق الريفية ان اضطرت المرأة على مدى التاريخ ان تلعب دورا رئيسيا في النشاط الاقتصادى الذى يتم في تلك المناطق ،ومع ضعف الخدمات الصحية والجهل والعادات والتقاليد المتخلفة كان على المرأة ان تنجب الاطفال دون تنظيم لعملية الانجاب ،وأدى كل هذا الى تدهور في صحة الام والطفل معا . ولم تكن المناطق الحضرية افضل حظا كما قد يبدو للبعض،فمع تقدم المجتمعات وتطورها اقتصاديا واجتماعيا ازدادت الهجرة من الريف الى المدينة في البعض منها ،وعاش بعض المهاجرين الريفيين ظروفا اقتصادية واجتماعية صعبة للغاية وكان على المرأة ان تعمل الى جانب افراد الاسرة الآخرين ،وكان لكل هذا ايضا أثر على صحة الام والطفل متمثلا في سوء التغذية للأم والتحول عن الرضاعة الطبيعية للطفل وانعدام الاشراف عليه اثناء عمل الام حيث لم تتوفر لبعض المجتمعات الموارد لانشاء دور لرعاية الاطفال بشكل يلبي كافة احتياجاتها (١) . ومن جانب اخر كان للجهل والعادات والتقاليد المتخلفة التي تعيشها بعض المجتمعات ،وخاصة في اوساط النساء أن غاب عن الام ابسط اسس التربية الصحية السليمة وعجزت عن تعليم اطفالها الحقائق الاساسية المرتبطة بالمحافظة على الصحة والعادات الحسنة ،وهذا حال معظم الدول النامية .

وقد عاشت اليمن الديمقراطية خلال فترة الاستعمار البريطاني اوضاعا صحية متخلفة للغاية حيث اقتصرت الخدمات الصحية على مناطق معينة في مدينة عدن وبعض اجزاء البلاد الاخرى كما لم تتعد الهياكل الاساسية للخدمات الصحية الشكل البدائي في كافة مناطق البلاد . وتكفي الاشارة الى ان عدد المنشآت الصحية كان عام ١٩٦٨ لا يتجاوز ١٥ مستشفى سعتها الاجمالية ١٢٧٨ سريرا و ٩١ وحدة صحية و ٥ مراكز صحية ،وان احدى محافظات البلاد (محافظة المهرة) لم يكن نصيبها من كل هذا حينذاك سوى ٤ وحدات صحية اولية فقط. كما بلغ اجمالي عدد الاطباء ٤٣ طبيبا كان معظمهم من جنسيات غير يمنية (ومن هؤلاء كان يوجد طبيب اخصائي واحد فقط،كما لم يوجد في محافظتي المهرة وشبوه اى طبيب من هؤلاء) وهذا

---

(١) منظمة الصحة العالمية ،اتجاهات ومناهج جديدة في تقديم رعاية الام والطفل في الخدمات الصحية ،ص ١٣ - جنيف ١٩٧٦ .

يعني انه كان هنالك طبيب واحد لكل ٣٣٢٧٩ مواطن ،كما كان يوجد سرير واحد لكل ١١٢٠ مواطن (في عام ١٩٦٨) (١) . اما الكوادر المتوسطة فلم يتجاوز عددها ١٢٩٩ عامل ، بما فيهم عمال الصيانة والاداريين وسائقي السيارات وغيرهم .

وبذلك ظل سكان البلاد يعيشون ظروفا صحية سيئة للغاية حيث انتشرت الامراض المختلفة من امراض الطفولة حتى امراض سوءالتغذية وارتفعت معدلات وفيات الاجنة قبل واثناء الولادة وكذا الاطفال ،كما افتقرت الامهات الى ادنى اسس الرعاية الصحية والنوعية ،وافتقدت البلاد اى محاولة لوضع سياسة سكانية وبالتالي تنظيم للاسرة يخدم تنميتها الشاملة والسريعة . وقد بلغ معدل وفيات الاطفال ٢٠٩ في الالف (٢) حينذاك،وكان للأمية وسؤ التغذية وعدم توفر الخدمات الصحية الضرورية دور في ذلك . ومنذ الاستقلال اعتبرت الدولة تطوير الخدمات الصحية احد العناصر الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد . ففي عام ١٩٧٠ نص الدستور (في مادته رقم ٤١) على ان الخدمات الصحية المجانية حق تضمنه الدولة لكل مواطن ،وتبع ذلك في آب/اغسطس ١٩٧٣ صدور قانون يقضي بالغاء العيادات الخاصة ، ومنذ ذلك الوقت اتبعت سياسة تستهدف بدرجة اساسية مايلي :

١- ايصال الخدمات الصحية لأوسع الجماهير وخاصة سكان المناطق الريفية بالاسلوب المناسب والسبل الممكنة .

٢- تقديم هذه الخدمات بما يمكن المرضى من الوصول الى الرعاية الصحية من خلال وحدات صحية قريبة من مساكنهم قدر المستطاع .

٣- التركيز باولوية خاصة على الخدمات الصحية للاطفال دون الخامسة عشرة باعتبار انهم يشكلون حوالي ٤٥ في المائة من سكان البلاد ،وكذلك التركيز على امراض النساء والولادة ورعاية الأمومة والطفولة والصحة المهنية ومكافحة الامراض المستوطنة .

٤- اعطاء اهتمام اكبر للاجراءات الوقائية وخاصة الارشاد والتثقيف الصحي وصحة البيئة والتحصين ضد الامراض السارية .

وقد ترجمت هذه السياسات والاهداف في احداث توسع سريع في عدد المنشآت الصحية وتطوير خدماتها من خلال المزيد من العاملين المدربين على كافة المستويات وتوفير المعدات او الادوية اللازمة .

وقد امكن تحقيق تطور ملموس في هذا المجال ،بانقضاء عام ١٩٨٢ كان هناك ٣٩ مستشفى و٣٢٩ وحدة صحية و٤٢٠ مركزا صحيا و٤٢ مركزا لرعاية الامومة والطفولة الى جانب دار لرعاية الامومة والطفولة ،كما اصبح هنالك سرير لكل ٦٧٥ مواطن كما ارتفع عدد الاطباء الى ٣٨٢ طبيبا واصبح هناك طبيب لكل ٥٢٤٦ مواطن . وتدل هذه المؤشرات على تطور واضح بما كان عليه الوضع عند الاستقلال كما يتضح مما يلـــي :

---

(١) صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية ،تقرير عن احتياجات الدولة في مجال النشاطات السكانية ،جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ،ص ٧٥ نيويورك ١٩٧٨ .

(٢) World Bank, (World Development Report, 1983) p.p. 192, Washington 1983

جدول رقم (٢٦)

مؤشرات تطور الخدمات الصحية بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٢

	١٩٦٨	١٩٨٢
عدد المستشفيات	١٥	٣٩
عدد المراكز الصحية	٥	٤٢٠
عدد الوحدات الصحية	٩١	٣٢٩
عدد مراكز رعاية الامومة والطفولة	-	٤٢
عدد دور رعاية الامومة والطفولة	-	١
عدد الاطباء	٤٣	٣٨٢
عدد الكوادر المتوسطة	١٢٩٩	٢٣٧٧
السكان لكل طبيب	٣٣٢٧٩	٥٢٤٦
السكان لكل سرير	١١٢٠	٦٨٥

المصدر: (١) صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية " تقرير عن احتياجات الدولة في مجال النشاطات السكانية" .

(٢) وزارة الصحة العامة " تقرير عن الخدمات الصحية في اليمن الديمقراطية" ١٩٨٣ .

وفيما يخص المرأة عملت الدولة منذ استقلالها على التركيز على العناية بصحة الام والطفل كما عملت على تنظيم الاسرة واتخذت هذه التطورات الاتجاهات الرئيسية التالية :

١- التوسع في منشآت رعاية الامومة والطفولة حيث انشأت الدولة منذ الاستقلال ٤٢ مركزا لرعاية الامومة والطفولة في مختلف محافظات البلاد اضافة الى دار واحدة لرعاية الامومة والطفولة في مدينة عدن . وتقدم هذه المنشآت خدماتها في شكل العناية بالأم والطفل وتنظيم الاسرة وتقديم الارشادات الشخصية للامهات حول التغذية والوقاية من الامراض وقد خلق وجود هذه المنشآت حالة من الوعي والاهتمام بين الامهات باهميتها والمساعدات التي يمكن ان يتلقينها من خلالها ويدل على ذلك اقبالهن المتزايد على هذه المراكز(١) وتتوزع هذه المنشآت بين المحافظات على النحو التالي :

---

(١) صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية، تقرير عن احتياجات الدولة في مجال النشاطات السكانية، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ص ٤٦، نيويورك ١٩٧٨ .

جدول رقم (٢٧)

اعداد مراكز رعاية الامومة والطفولة حسب المحافظات في عام ١٩٨٢

	محافظة عدن	محافظة لحج	محافظة ابين	محافظة شبوه	محافظة حضرموت	محافظة المهرة	اجمالي
عدد المراكز	١٢	١٢	٥	٤	٧	٢	٤٢
عدد العاملين	٣٩	٢٤	١٠	٦	١٣	٤	٨٥

المصدر: وزارة الصحة ، تقرير عن الخدمات الصحية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، جدول رقم (١) ، عدن ١٩٨٣ .

وتجدر الاشارة الى ان خدمات تنظيم الاسرة قد بدأ تقديمها في اطار برنامج بدأ تنفيذه في عام ١٩٧٥ ثم تم دمجه ضمن خدمات مراكز رعاية الامومة والطفولة وقد هدف البرنامج الى الحد من وفيات الامهات اثناء فترة الحمل وكذا وفيات الاجنة قبل الولادة كما استهدف تنظيم عمليات الانجاب وتحديد الفروقات بين اعمار الاطفال ، وتقوم المراكز بتوزيع موانع الحمل مجانا للامهات كما تقدم كافة خدماتها بالمجان ايضا .

٢- التوعية السكانية : بدأت الدولة باد خال التوعية السكانية كاحدى العناصر الهامة للتعليم والتثقيف الطبي عندما قامت بتغيير تركيب ومناهج النظام التعليمي في البلاد . فابتداء من العام الدراسي ١٩٧٧/٧٦ بدأ تغيير المناهج التعليمية (كما اشرنا في الجزء السابق حول التعليم) حيث تم ربطها باحتياجات التنمية الشاملة والتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد ، وحاليا اصبحت برامج رياض الاطفال تدرب الاطفال على النظافة والتغذية والسلوك الحسن كما تشمل مناهج المدارس الموحدة بعض جوانب الغذاء واساليب التغذية . من جانب آخر تقوم مراكز رعاية الامومة والطفولة بتقديم الارشادات والتثقيف الصحي الغذائي لمجموعات من النساء وكذا بشكل منفرد من اجل العناية بانفسهن وبصحة اطفالهن .

ولا بد من الاشارة هنا الى الجهود التي بذلتها الدولة ولا زالت في مجال محو الامية وتعليم الكبار والتي تركزت في اوساط النساء بشكل اكبر (كما اشرنا في الجزء السابق حول التعليم) حيث يسر تحرر اعداد متزايدة من الاناث من الامية تقديم الارشادات والتوجيهات لهن كما مكنهن من العناية والاهتمام بشكل افضل بصحتهن وصحة اطفالهن ، ويؤدى الاتحاد العام لنساء اليمن دورا هاما في هذا المجال .

٣- تحسين الوضع الغذائي للام والطفل : كان اشباع الاحتياجات الغذائية للسكان احدى ابرز اهداف خطط التنمية في اليمن الديمقراطية حيث ركزت الدولة على تطوير انشطة الزراعة وصيد الاسماك لتنمية الانتاج المحلي بغرض تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان ولجأت الى الاستيراد لسد النقص كما عملت الدولة على تحديد ودعم اسعار

المواد الغذائية الاساسية لتكون في متناول جميع المواطنين في مختلف المناطق الحضرية والريفية . واضافة الى ذلك تتلقى الدولة بعض المعونات السلعية من الدول الصديقة وبعض المنظمات الدولية في شكل مواد غذائية بدرجة اساسية ،ومن هذه يوجد مشروع لبرنامج الغذاء العالمي بدأ في عام ١٩٨٠ توزع من خلاله بعض المواد الغذائية للامهات في بعض المناطق عبر مراكز رعاية الامومة والطفولة وتهدف الى ضمان عودة الامهات الى المراكز حتى يمكن تقديم العناية الصحية لهن ولاطفالهن وتغطي هذه المعونة فترة ثلاث سنوات . بحيث يستفيد منها عدد من الحوامل والاطفال يبدأ عددهم بحوالي ٧ الف حامل و ١٤ الف طفل في السنة الاولى ويرتفع الى ٩ الف حامل و١٨ الف طفل في السنة الاخيرة .

ولا تمكن البيانات المتوفرة من التدليل على الجهود المبذولة من اجل تحسين الوضع الغذائي للنساء والاطفال ،الا انه يمكن الاشارة الى بعض الاحصائيات الرسمية حول المتوسط السنوى لاستهلاك الفرد من بعض المواد الغذائية الاساسية مع بعض التحفظ حيث لا تعكس هذه البيانات مجمل الاستهلاك الفعلي بدقة .

وعلى الرغم من هذه الجهود فانها كما يبدو لم تكن بالقدر الذى يلبي الاحتياجات الكاملة للبلاد في هذا المجال . فلا زال معدل الوفيات يقدر بحوالي ١٩ في عام ١٩٨٠ ويبلغ هذا المعدل ١٨٫٥ للاناث و ١٩٫٧ بالنسبة للذكور ،ولا زال معدل وفيات الاطفال يقدر بحوالي ١٥٫٢ لفئة العمر ١-٤ بمعدل للذكور اكبر من الاناث و١٩٫٩ لفئة العمر ٥-٩ بمعدل للذكور اعلى من الاناث ايضا و ٣٫٠ لفئة العمر ١٠-١٩ بمعدل للاناث اعلى من الذكور اما وفيات الولادة فتقدر بحوالي ١٢٫٤ في كل ١٠٠٠ مولود حي وهو معدل اكبر عشر مرات تقريبا مما هو عليه في معظم البلدان النامية (١) ويرجع هذا لعدة اسباب لعل اهمها :

١- ان اكثر من ٧٠ في المائة من حالات الولادة لا زالت تتم في المنازل (وخاصة في الريف) بواسطة الاقارب او قابلات غير مؤهلات .

٢- الارتفاع الحاد في معدل وفيات الاناث مقارنة بالذكور في فئات العمر ١٠-١٩ و ٢٠-٢٩ و ٣٠-٣٩ .

٣- عدم كفاية خدمات مراكز رعاية الامومة والطفولة حيث تشير بعض التقارير الى ان هذه الخدمات تغطي حوالي ٧ في المائة فقط من السكان الذين يحتاجونها في عدن ، بينما تبلغ هذه النسبة حوالي ٣ في المائة - ٤ في المائة فقط في المناطق الاخرى .

---

(١) Darweesh Mohamed "Situation Analysis of Children & Women in PDRY" p.p. 13 - Ministry of Health - Aden - 1983 .

جدول رقم (٢٨)
تطور المتوسط السنوى لاستهلاك الفرد من المـــواد
الغذائية الاساسية بين عامـــي ١٩٧٥ و ١٩٨٢

السلعـــة	وحدة القياس	١٩٧٥	١٩٨١	١٩٨٣ تقديـــرات اولية
لحوم	كيلوجرام	٢ر٩	٤ر٩	٦ر٥
اسماك	"	٢١ر٤	١٨ر٧	١٤ر٧
بيـــض	بيضـــة	٢ر٥	١٧ر٧	٢٨ر٦
سكـــر	كيلوجرام	١٤ر١	٢٣ر٦	١٦ر٠
فواكه	"	٨ر٢	١٠ر٨	١٠ر٩
ارز	"	٢١ر٩	٢٦ر٤	٣١ر٥
خضروات	"	٦ر٦	١٤ر٢	١٣ر٣
منتجات المخابز	"	٣٩ر٧	٩٧ر٢	١٠٤ر١

المصدر: (١) وزارة التخطيط، الخطة السنوية لعام ١٩٨٣، الكتاب الثاني .
(٢) وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١-١٩٨٥) بيانات غير منشورة .

والواقع انه رغم الجهود التي بذلت والتطورات التي حدثت الا ان الامكانيات والموارد المتاحة للدولة لم تكن لتسمح بتطور اسرع في هذا المجال، كما ان نقص الكوادر المؤهلـــة والمدربة ايضا قد حال دون ذلك، الا انه لابد من الاشارة ايضا الى انه ربما كان لندرة الاناث العاملات في بعض مراكز رعاية الامومة والطفولة، وخاصة في المناطق الريفية، دور في تـــردد واحجام بعض النساء عن ارتياد هذه المراكز (التي يديرها الذكور) للاستفادة من خدماتها . ويبلغ عدد العاملات المؤهلات في مراكز رعاية الامومة والطفولة كما يلي :

جدول رقـــم (٢٩)
عدد العاملات المؤهلات في مراكز رعاية الامومة والطفولة
حسب المحافظات عـــام ١٩٨٢

المحافظات	قابـــلات	قابلات مجتمع	ممرضـــات
محافظة عـــدن	٤	٣١	٤
محافظة لحج	-	٢٣	١
محافظة ابين	-	١٠	-
محافظة شبوه	-	٦	-
محافظة حضرموت	١	١١	١
محافظة المهرة	-	٤	-
الاجمالي	٥	٨٥	٦

المصـــدر: Darweesh Mohamed "Situation Analysis of Children & Women in PDRY" p.p. 19 - Ministry of Health - Aden - 1983.

وتجدر الاشارة هنا الى ان الدولة قد انشأت في عدن عام ١٩٦٩ معهد تطوير الايدى العاملة الصحية بهدف اعداد برامج تدريب شاملة لمختلف العاملين المساعدين في الحقل الطبي ،كما انشأت بعد ذلك ثلاثة فروع لهذا المعهد في محافظات لحج وابين وحضرموت وتبلغ طاقة التدريب للممرضات والقابلات في المعهد وفروعه على النحو التالي :

جدول رقم (٣٠)
طاقة التدريب للقابلات والممرضات في معهد تطوير الايدى العاملة الصحية وفروعه

التخصص	الفترة	المعهد	الفروع
قابلة مجتمع	٢ سنوات	٣٠	-
قابلة عليا	سنة	٨	-
ممرضات	٣ سنوات	٥٠	-
مساعدات ممرضات	٢ سنوات	٥٠	١٦٠

المصدر: Darweesh Mohamed "Situation Analysis of Children & Women in P.D.R.Y." Table (17), UNICEF, ADEN 1983.

وقد بلغ اجمالي عدد طلاب المعهد في كافة التخصصات ٦٧٥ طالبا وطالبة في عام ١٩٨٢/٨١ منهم ٧٣ طالبة فقط(١) كما انشئت كلية للطب تتبع جامعة عدن في عام ١٩٧٥ تم تخريج اول دفعة منها ٥٢ طبيبا وطبيبة عام ١٩٨٢/٨١ وقد فاق عدد الطالبات عدد الطلبة في كلية الطب عام ١٩٨٣/٨٢ ،ففي حين بلغ اجمالي عدد الطلاب ٤٧ طالبا وطالبة كانت ٥١ في المائة منهم من الاناث (٢) .

وحديثا اتجهت الدولة الى تركيز اكبر على تطوير الخدمات الصحية حيث اعدت في عام ١٩٧٩ برنامجا للرعاية الصحية الأولية (بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية) ويعتبر هذا البرنامج اساسا للخطة الخمسية (١٩٨١-١٩٨٥) في المجال الصحي ، ويستهدف البرنامج تحقيق الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ من خلال انشاء وحدات صحية في كل المناطق الريفية يليها عدد من المراكز الصحية في المديريات والمراكز ثم المستشفيات في عدن والقرى الكبرى . وسوف يتطلب هذا زيادة عدد وحدات الرعاية الصحية بكل انواعها من ٦٤ وحدة في عام ١٩٨٣ الى ٤١٠ وحدة في عام ٢٠٠٠ ،وزيادة عدد المرشدين

---

(١) وزارة التربية والتعليم ،كتاب الاحصاء التربوى السنوى لعام ١٩٨٢/٨١ عدن ١٩٨٣ .

(٢) جامعة عدن ،سجلات الادارة العامة للتخطيط والاحصاء .

الصحيين من ١١٦ مرشداً الى ٢٠٥٠ مرشداً ،وعدد المولدات الشعبيات من لا شيء الى ٦٨٠ مولدة ، وعدد المساعدين الصحيين (ممرض عملي وقابلات) من ١١١ الى ٦٣٦ (١) وتعني فكرة الرعاية الصحية الاولية توصيل الخدمات الصحية الاساسية لكل السكان حسب تعدادهم ،والجوانب المرضية ،والظروف الاجتماعية ... الخ وتعني بذلك كل الخدمات الصحية من اكبر مدينة حتى اصغر قرية. وقد بدأ تنفيذ هذا البرنامج من خلال تدريب مكثف للكوادر المطلوبة كما انشئت الاجهزة اللازمة ويتطلب نجاح وتحقيق هذه الاهداف معونات دولية كبيرة من البلدان والمنظمات الدولية.

---

(١) وزارة الصحة العامة ، تقرير عن الخدمات الصحية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ،جدول رقم (٣) -عدن ١٩٨٣ .

الفصل الخامس

٥— التشريعات الخاصة بالمرأة والمنظمات النسائيـــــة

٥/١— القوانين والتشريعـــات

بعد قيام ثورة الرابع عشر من تشرين الاول/اكتوبر بقيادة الجبهة القومية عام ١٩٦٣ وتحقيق الاستقلال الوطني، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٦٧ تغيرت النظـرة الى أوضاع المرأة في اليمن الديمقراطية، والى دورها ومكانتها في المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا (١).

ولقد جاءت هذه النظرة مؤكدة في أدبيات ووثائق الثورة عبر مراحلها المختلفة.

فلقد نص الميثاق الوطني لتنظيم الجبهة القومية "على أن اعادة الحقوق الطبيعية للمرأة ومساواتها بالرجل في قيمتها ومسؤوليتها الاجتماعية ضرورة لا تحتمها قواعد العدالة الانسانية وحدها وانما يفرضها وجود المرأة في الحياة كشريك كفء مساعد في طاقة المجتمع وقدرته الانتاجية" كما جاء ايضا في المادة ٣٦ من دستور جمهورية اليمن الديمقراطيـــة الشعبية ما يلي: "تضمن الدولة حقوقا متساوية للرجال والنساء في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفر الشروط اللازمة لتحقيق تلك المساواة. وتعمل الدولة كذلـك على خلق الظروف التي تمكن المرأة من الجمع بين المشاركة في العمل الانتاجي والاجتماعـي ودورها في نطاق الحياة العائلية وتعطي للمرأة العاملة رعاية خاصة للتأهيل المهني، كمـا تؤمن الدولة حماية خاصة للنساء العاملات والاطفال وتقوم بانشاء دور للحضانة وريـــاض للاطفال وغير ذلك من وسائل الرعاية كما يبين القانون" (٢).

والمرأة في اليمن الديمقراطية كفلت لها الدولة حق المشاركة في المنظمات الجماهيرية وفي مقدمتها الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية، واتحاد الشباب الاشتراكي اليمـــني، والاتحاد العام لنساء اليمن واتحاد الفلاحين ومنظمة لجان الدفاع الشعبي وغيرها (٣).

---

(١) رضية شمشير، محاضرة عن وضع المرأة في اليمن الديمقراطية ص١، آذار/مارس ١٩٨٣، الاتحاد العام لنساء اليمن، عدن.

(٢) دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ص١٨، مؤسسة ١٤ اكتوبـــر للطباعة والنشر والتوزيع، عدن.

(٣) د. محمد ابو منذور "التغييرات البنائية الضرورية لادماج المرأة الريفية في اليمن الديمقراطية" ص ٢٤، وزارة الحكم المحلي، ١٩٨٣، عدن.

وقد جاءت القوانين مواكبة للدستور ولتؤكد مساواة المرأة بالرجل في كل الحقوق والواجبات، وسنحاول بايجاز ابراز أهم الامور المتعلقة بموضوعنا والتي تضمنتها قوانين الأسرة والعمل والضمان الاجتماعي بالشكل التالي :

(أ) قانون الأسرة رقم (١) لعام ١٩٧٤

جاء قانون الاسرة ليضع نقلة نوعية في وضع المرأة من الناحية القانونية. ويتضح ذلك من خلال ما تضمنته بعض مواده، ففي المادة (٢) منه نظر الى الزواج بأنه عقد بين رجل وامرأة متساويين في الحقوق والواجبات أساسه التفاهم والاحترام المتبادل وغايته خلق الأسرة المتماسكة باعتبارها اللبنة الأساسية في المجتمع(١). وأكد القانون على ان ينعقد الزواج برضاء الطرفين المعنيين وعدم اعتباره نافذا الا :

١ــ بالتسجيل أمام المأذون الرسمي .

٢ــ بتوقيع الزوجين على وثيقة وسجل الزواج .

كما اشترط القانون في انعقاد الزواج ان يتم الرجل الثامنة عشرة من العمر والمرأة السادسة عشرة، ولا يجوز اجراء عقد زواج فيه تفاوت في السن يتجاوز عشرين عاما الا اذا كانت المرأة بلغت من العمر خمسة وثلاثين عاما وقد نصت المادة (٢٥) من القانون نفسه " يمنع الطلاق من طرف واحد ولا يعتد بالطلاق ولا يوثق الا بعد الحصول على اذن من المحكمة الجزئية المختصة ولا يجوز للمحكمة ان تصدر الاذن الا بعد احالة القضية الى اللجنة الشعبية، وبعد فشل محاولات الاصلاح بين الزوجين وتأكدها من وجود أسباب موجبة للطلاق أصبح معها استمرار الحياة الزوجية والعشرة الحسنة أمرا مستحيلا".

وقد نصت المادة (٢٩) من القانون بأنه " يحق لأى من الزوج والزوجة تقديم طلب الى المحكمة بانهاء العلاقة الزوجية في حالات المرض المستعصي، وغياب أحدهما ثلاث سنوات متتالية وامتناع القادر منهما على الانفاق". وفي بند آخر من نفس المادة منح القانون الحق للزوجة طلب التفريق القضائي (الطلاق) اذا تزوج بزوجة أخرى بموجب المادة (١١) من هذا القانون والتي تنص على انه لا يجوز الزواج من ثانية الا بأذن كتابي من المحكمة الجزئية المختصة ولا يجوز للمحكمة ان تمنح الاذن الا اذا ثبت لديها أحد الأمور التالية :

١ــ عقم الزوجة بتقرير طبي شريطة ألا يكون الزوج قد عرف به قبل الزواج .

٢ــ مرض الزوجة مرضا مزمنا أو معديا بتقرير طبي شريطة ألا يكون قابلا للشفاء .

---

(١) قانون رقم (١) بشأن الأسرة، مؤسسة ١٤ اكتوبر للطباعة والنشر والتوزيع، ص ٧، عدن .

(ب) قانون العمل الأساسي رقم (١٤) لعام ١٩٧٨

مسألة المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات أكدها قانون العمل الأساسي الذى نصت المادة (٥) منه على أن "العمل حق طبيعي لكل مواطن وواجب على كل قادر عليه بشروط وفرص وضمانات متكافئة دون أى تمييز بسبب الجنس أو السن أو العرق أو اللون أو العقيدة أو اللغة. ولا يعتبر تمييزا في فرص العمل ما تقتضيه مواصفات العمل والمهنة".

وقد قدر المشرّع ظروف المرأة وطبيعتها والمسؤولية المزدوجة الملقاة على عاتقها كعاملة وربة بيت معا، ومنحها بعض المزايا الاضافية منها ما ورد في الفقرة (د) من المادة ٣٩ من القانون والتي تنص على انه "لا يجوز ان تزيد ساعات عمل المرأة على ست ساعات اذا كانت حاملا في شهرها السادس، وسبع ساعات اذا كانت مرضعة حتى نهاية شهرها السادس(١) وفي حالة الولاده "يحق للعاملة الحامل ان تحصل على اجازة وضع براتب ستين يوما شريطة ان لا تقل بعد الولادة عن خمسين يوما، وتعطى عشرون يوما اضافة الى الايام المذكورة أعلاه في حالات الولادة المتعسرة، ولادة توائم واذا كانت مواظبة ومنتظمة طوال مدة الحمل في عملها وحتى الشهر الاخير قبل الولادة. وحماية للمرأة العاملة فقد نصت المادة (٨٢) من القانون على انه "يحظر تشغيل النساء في الصناعات والاعمال الشاقة والمضرة صحيا واجتماعيا ويصدر وزير العمل ـ القرارات التي تنظم وسائل حماية المرأة العاملة وتوفير وسائل الراحة لها بما في ذلك انشاء دور حضانة في المنشآت التي يحددها".

(ج) قانون الضمان الاجتماعي لعام ١٩٨٠

أما قانون الضمان الاجتماعي الصادر عام ١٩٨٠ (٢) فقد راعى ايضا ظروف المرأة وبموجبه يصبح العامل مستحقا للضمان الاجتماعي في عدة حالات منها:

١ـ اذا تقاعد العامل بناء على طلبه بعد اتمام الرجل ٣٠ عاما خدمة فعلية والمرأة ٢٥ سنة فعلية مهما كان سن العامل.

٢ـ اذا تقاعد العامل بناء على طلبه بعد اتمام الرجل ٢٥ سنة خدمة فعلية وبعد بلوغه سن الخمسين. والمرأة بعد اتمامها ٢٠ سنة وبلوغها ٤٦ سنة.

---

(١) قانون العمل الأساسي رقم (١٤) لعام ١٩٧٨، ص ١٢، وزارة العمل والخدمة المدنية ـ عدن.

(٢) قانون الضمان الاجتماعي الصادر عام ١٩٨٠، ص ٨، وزارة العمل والخدمة المدنية، عدن.

ويكون التقاعد الزاميا للعامل في أى وقت مناسب بعد بلوغ الرجل سن ٦٠ والمرأة ٥٥ سنة.

يتضح مما ورد أعلاه من مواد الدستور وقوانين الأسرة والعمل والضمان الاجتماعي ان الدولة قد حمت المرأة بالتشريع ومنحتها حقوقا متكافئة ، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الزواج والطلاق والأجر، وما نريد ان نؤكده انه يتم عمليا تنفيذ تلك القوانين، فلا يتم الزواج الا عبر القضاء وكذا الطلاق لا يمكن اعتباره قانونيا اذا تم من طرف الرجل وحده ما لم يؤخذ في الحسبان الاعتبارات التى أوردها قانون الأسرة، اضافة الى ذلك حق الزوجة طلب الطلاق في الاطار الذى أشرنا اليه سلفا.

أما في مجال العمل والاجور، فالمرأة في اليمن الديمقراطية يتساوى أجرها أو مرتبها لأجر او مرتب الرجل في الوظائف أو الاعمال المتجانسة وينطبق عليها ما ينطبق على الرجل من فرص وضمانات وغيرها. كما ان القوانين الوطنية عندما تشير الى العامل فان كلمة "عامل" تشمل الرجال والنساء ولا تقتصر على العامل الذكر وحده. تلك القوانين وغيرها جاءت مشجعة للمرأة اليمنية ومعززة لها لتتمكن من ان تلعب دورها البارز في كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وكما أشرنا سلفا فان المرأة في اليمن الديمقراطية لها حق المشاركة في مختلف المنظمات الجماهيرية ولها فيها مثلما لاخيها الرجل من حقوق وواجبات، واضافة الى ذلك فلها منظمتها الجماهيرية الخاصة بالنسوة فقط.

٥/ ٢— الاتحاد العام لنساء اليمن

تأسس اتحاد نساء اليمن فى شباط/فبراير عام ١٩٦٨ وكان يعرف بهذا الاسم ثم عدّل اسمه الى الاتحاد العام لنساء اليمن في عام ١٩٧٥. وهو احدى المنظمات الجماهيرية التي حددها الدستور ونص بشأنه بأنه "يوجد وينظم نشاط المرأة اليمنية بهدف زيادة دورها في النضال لحل القضايا المشتركة مع جميع المنظمات الجماهيرية اليمنية ولحل المسائل الخاصة بالحركة النسائية". ويعمل الاتحاد العام لنساء اليمن على اشتراك اليمنيات على نطاق واسع في الحياة الاقتصادية والسياسية وبناء الحياة الجديدة ورفع مستواهن التعليمي والثقافي والفني ويناضل بدأب من أجل تثبيت وصيانة الحقوق التي كفلها الدستور والقوانين للمرأة على أساس متكاف مع الرجل (١). ويعتبر المؤتمر العام للاتحاد أعلى سلطة فيه.

---

(١) دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ص ٣٠—٣١، مؤسسة ١٤ اكتوبر عام ١٩٧٨، عدن.

وقد انعقدت خلال الفترة المنصرمة منذ انشاء الاتحاد ثلاثة مؤتمرات عامة أولها عام ١٩٧٥ وثانيها عام ١٩٧٨ وآخرها المؤتمر الاستثنائي عام ١٩٨١ ومن أبرز أهداف الاتحاد العام لنساء اليمن ما يلي :

١ــ الاهتمام بمحو الأمية بين صفوف النساء والعناية بدور الحضانة والمساهمة مع الدولة في تنفيذ القرارات والمشاريع التي من شأنها تمكين المرأة من التحرر ونبذ العادات والتقاليد القديمة .

٢ــ المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية والمساهمة مع الجماهير في تنفيذ الخطط والبرامج الاقتصادية .

٣ــ المشاركة في انتخابات هيئات السلطة في سن القوانين والتشريعات المتعلقة بالمرأة والعمل على تطوير القوانين والانظمة التي تستهدف تأمين ومساواة حقوق المرأة والرجل وحماية الاسرة والدفاع عنها .

٤ــ الاهتمام بالأمومة والطفولة والمرأة العاملة(١) .

وبموجب احصاءات عام ١٩٨٠ فان عدد اللجان النسائية للاتحاد قد بلغ ١٣٦ لجنة في حين عدد العضوات وصل الى ٦٩٠٣ عضوة موزعات كالتالي :

الجدول رقم ٣١ــ التركيب الاجتماعي لعضوات الاتحاد العام لنساء اليمن لعام ١٩٨١

التركيب الاجتماعي	العدد	النسبة ٪
العاملات	٨٤٥	١٢٪
موظفات	١٣٠٢	١٩٪
الطالبات	٤٢٩	٠٦٪
ربات البيوت	٣٩٨٠	٥٨٪
فلاحات	٢٩٦	٠٤٪
مثقفات	٥١	٠١٪
المجموع	٦٩٠٣	١٠٠٪

المصدر : وثائق المؤتمر الاستثنائي للاتحاد العام لنساء اليمن ، ص ١٩ ، السكوتارية العامة للاتحاد ، عدن .

(١) النظام الداخلي لاتحاد نساء اليمن ، الدائرة الايديولوجية والاعلامية ، مؤسسة الجندى للطباعة والنشر ، ص ٢ــ٣ ، عدن .

وعند مقارنتنا عدد العضوات في عام ١٩٨٠ بعدد النساء المقدر في نفس العام والبالغات اكبر من ١٦ سنة والذى بلغ عددهن حوالي ٤٣٧ الف نسمة نجد ان نسبة من شاركن من النساء لا يتجاوز ١ر٦ في المائة تقريبا . وبالرغم من ان هذه المقارنة شملت النسوة العجزة الا انه يمكننا القول ان النسبة ضئيلة للغاية ، اضف الى ذلك ان غالبية العضوات من ربات البيوت فهن يمثلن ٥٨ في المائة من العضوات. وفي اعتقادنا ان الاتحاد يفترض ان يركز نشاطه بدرجة أساسية بين صفوف الطالبات والعاملات والموظفات كونهن من اكثر النساء وعيا ومصلحة أيضا . وهناك رأى آخر يفسر هذا العدد المحدود من العضوات بحداثة عمر الاتحاد ، ويربطه ايضا بعوامل موضوعية وذاتية من أهمها مدى الاحساس بجدوى وفعالية النشاطات التي يقوم بها الاتحاد على المستوى القاعدى ، وكذا بعوامل خارجية أخرى منها وعي المرأة وقدرتها الاستقلالية والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها . . . الخ (١) .

ومع كل ذلك فان للاتحاد العام لنساء اليمن نشاطا ملحوظا في مجالي تدريب وتشغيل الفتيات. وقد قام فعلا بتدريب ٧٠ في المائة من العاملات في تعاونيات الخياطة كما قام في عام ١٩٧٥ (السنة العالمية للمرأة) بفتح مجمع لتأهيل المرأة في مجالات انتاجية وخدماتية عديدة لم يسبق للمرأة ان طرقت باب العمل فيها ، وقد انخرطت حوالي ١٠٥٨ امرأة من الأميات والفتيات اللاتي لم يكملن دراستهن ، وتمكّن من التدريب على سياقة الجرارات الزراعية والهندسة الكهربائية وصناعة قطع الغيار ، وصناعة الغزل والنسيج وصناعات أخرى ، الامر الذى مكّن المرأة من العمل بجانب أخيها الرجل في المصانع والورش ومحطات تأجير الآليات الزراعية. كما شارك الاتحاد العام في حملات تحرير المرأة من الأمية ، الى جانب نشاطاته الاجتماعية والثقافية المختلفة بين صفوف النسوة اليمنيات. وقد أشرنا سلفا الى المشاريع المباشرة الخاصة بالمرأة والتي يشرف عليها الاتحاد العام لنساء اليمن عند حديثنا عن تجربة التخطيط للتنمية فى اليمن الديمقراطية.

" وبالطبع فعلى الرغم من محاولة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في اليمن الديمقراطية الا انه وجب القول بأن على المرأة ان تناضل من أجل رفع وعيها وممارسة حقوقها الباقية التي عملت الدولة على اعطائها اياها (٢) . وهنا يبرز الدور الهام الذى يجب على الاتحاد العام لنساء اليمن ان يلعبه في هذا المضمار ، اذ اوكلت له هذه المهمة بنص دستورى أشرنا اليه سلفا ، وأكدته وثائق وأدبيات الحزب الاشتراكي اليمني منها ما جاء في برنامج الحزب المقدم للمؤتمر الأول المنعقد في ١١–١٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨ بشأن المرأة كما يلي " .

---

(١) د . محمد ابو منذور " التغييرات البنائية الضرورية لادماج المرأة الريفية في اليمن الديمقراطية" ص ٣٨ ، وزارة الحكم المحلي ، عدن .

(٢) سلطان ناجي " وضع المرأة في المجتمع اليمني " مجلة الحكمة ، العدد ٨٢ ، كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ، ص ٣٣ ، اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين ، عدن .

"ان الاتحاد العام لنساء اليمن مدعو الى زيادة دوره فى النضال لحل القضايا المشتركة مع جميع المنظمات الجماهيرية اليمنية والمسائل الخاصة بالحركة النسائية على حد سواء"(١).

وفى الحقيقية انه بالرغم من الجهود الملموسة التي بذلها الاتحاد العام لنساء اليمن في المجالات المختلفة، ومع تقديرنا للعقبات والأعباء الاجتماعية التي تواجهه، الا أننا نرى ان الاتحاد مطالب بمضاعفة جهده في أوساط النسوة اليمنيات ليتمكن بهن — وبقدر اتساع قاعدته — من جعل المرأة تحتل مواقع قيادية في السلطات السياسية والتشريعية والتنفيذية وتبرهن على قدرتها في ذلك، خاصة وان الدستوروالقوانين المختلفة قد كفلت لها، أسباب العون والتشجيع.

---

(١) برنامج الحزب الاشتراكي اليمني، المؤتمر الاول، ١١—١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨، ص ٣٤، اللجنة المركزية للحزب، عدن.

الفصل السادس

٦— الخلاصة والاستنتاجات والتوصيات

لم يعد هناك مجال للشك في وجود تمييز بقدر أو بآخر بين النساء والرجال صغارا أو كبارا في كافة المجتمعات البشرية، اذ ان اهتمام المجتمع الدولي بأسره بالقضايا الخاصة بالمرأة وادماجها في عملية التنمية الشاملة من خلال ما نظمه من مؤتمرات دولية واقليمية لعل أبرزها تحديد سنة عالمية للمرأة (١٩٧٥) وعقد الامم المتحدة للمرأة (١٩٧٦—١٩٨٥) حددت له أهداف وغايات واضحة من أجل القضاء على كافة ألوان التمييز ضد المرأة، هذا الاهتمام يؤكد وجود هذا التمييز في كافة الجوانب.

فعلى الرغم من ان التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي مرت بها مختلف المجتمعات البشرية على مدى التاريخ، والتي أحدثت تغييرا جوهريا في النظرة لدور المرأة في تسيير تنمية هذه المجتمعات، وفي الفصل بين الادوار التي يقوم بها كل من الجنسين في هذا المجال، فان هذا التغيير لم يقض بشكل نهائي على كافة ألوان التمييز بين المرأة والرجل. وحتى في المجتمعات المتقدمة، أيا كانت معايير هذا التقدم، ظل الفصل بين المهام التي يؤديها كل من الجنسين قائما دون شك، فقد تعين على المرأة القيام بعدد من الاعمال المنزلية اكثر من الرجل كما ظل التكوين العضوي للمرأة وما تتميز به من وظائف كالحمل والولادة يفرض عليها ايضا ادوارا لا يمكن ان يقوم بها الرجل، وظهر هذا التمييز جليّا حتى في التشريعات والقوانين المعنية بالمرأة في اكثر المجتمعات تقدما، ناهيك عن تلك المجتمعات الأقل نموا والتي تضع المرأة في مرتبة أدنى من الرجل.

وقد شكلت اليمن الديمقراطية حالة متميزة بين البلدان النامية بفضل ما أجرته من تغييرات بنيوية في القضايا المتعلقة بالمرأة، فالتشريعات والقوانين التي صدرت منذ استقلال البلاد قد أدت الى اتاحة فرص متكافئة للجنسين في كافة المجالات واستهدفت في مجملها ادماج المرأة في عملية التنمية الشاملة. فتنظيم الاحوال الشخصية وازالة التفاوت في توزيع الدخول بين الجنسين وما شابهها كل هذه قد مكنت من تسهيل مشاركة المرأة في قوة العمل الفعلية، كما أدت الفرص المتكافئة للجنسين في مجال التعليم والتدريب الى ارساء هذه المشاركة على أسس ثابتة لا تظهر تمييزا ضد أي من الجنسين.

ومع ذلك فقد ظل التمييز بين الجنسين قائما وناتجا عن عوامل متعددة ومعقدة. فالتكوين العضوي للمرأة ظل يؤثر بشكل واضح في مستوى مشاركة المرأة ويفرض تضمين القوانين والتشريعات ضمانات خاصة للمرأة. كما ان العادات والتقاليد، التي لم يكن من الممكن تغييرها في وقت قصير نسبيا، قد ظلت تؤثر في مستوى تعليم المرأة وتدريبها بل وفي مشاركتها في قوة العمل الفعلية بعد اعدادها وتدريبها.

وفي الفصول السابقة استعرضنا باسهاب كل هذه الامور، وستقتصر خلاصتنا هذه على أهم الاستنتاجات التى تضمنتها تلك الفصول ثم الخروج بعدد من التوصيات التي نرى ضرورة أخذها بعين الاعتبار.

ففي الفصل الاول، تم استعراض أوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية المتردية خلال فترة الحكم المحلي الانجلو ـ سلاطيني والتي يستنتج منها ان المرأة اليمنية قد عانت الكثير من جراء مآسي الثالوث الخبيث ـ الجهل والفقر والمرض ـ نظرا للتقاليد والعادات الاجتماعية البالية والتي جاءت كنتيجة للنظام السياسي والاجتماعي السائد حينذاك.

وفي ذات الفصل ناقشنا مفهوم التنمية بشيء من الايجاز وخلصنا الى ان التنمية يجب الا تقتصر على الجانب الاقتصادى وحده بل تتعداه لتشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والانسانية بمعنى انها تنمية بشرية في الاساس. ومن هذا المفهوم تتاح الامكانية لادماج المرأة في عملية التنمية الشاملة وتوجيهها من أجلها، فالتنمية بالانسان وللانسان.

أما البند الأخير من الفصل الاول والذى اطلقنا عليه تجربة التخطيط للتنمية في اليمن الديمقراطية، ومن خلال عرضنا للتجربة ومقارنة فترتي الحكم الاستعمارى والحكم الوطني، يتضح جليا حرمان المرأة في الفترة الاولى من أبسط الحقوق، وحصولها في فترة ما بعد الاستقلال على مكاسب سياسية واجتماعية واقتصادية نصت عليها القوانين.

وفي الفصل الثاني، تحدثنا فيه عن الاوضاع السكانية للمرأة ولاحظنا ان الاناث يمثلن ٥١ في المائة من اجمالي السكان، وان نسبة الذكور الى الاناث او ما تسمى بنسبة النوع هي ١٠٢ في المائة على مستوى الجمهورية، اما على مستوى المناطق الريفية فقد بلغت هذه النسبة ١١٠ في المائة بمعنى ان كل ١١٠ انثى يقابلها ١٠٠ رجل.

كما أن الكثافة السكانية عام ١٩٨٣ قد وصلت ٦ر١ شخص لكل كيلومتر مربع في اليمن الديمقراطية وهي تعتبر من الكثافات السكانية المنخفضة جدا في العالم. واذا كانت نسبة الحضر تقدر بـ ٣٣ في المائة من السكان، فقد توضح لنا بأن مسألة التحضر وقياسها مرتبطة بالتعريف المستخدم الامر الذى يؤكد ان هذه المسألة نسبية. وعند عرض السكان حسب العمر والنوع بموجب تعداد ١٩٧٣ وجدنا ان عدد الاناث في فئة العمر ٢٠ ـ ٣٤ سنة قد بلغ ١٦٣ الف انثى بينما عدد الذكور كان ١٢٩ الف ذكر بنفس الفئة العمرية، ويتضح من ذلك ان عدد الاناث يفوق عدد الذكور بحوالي ٣٤ الف انثى، ان هذا الفارق في هذه الفئة العمرية بالذات، وكذا ارتفاع نسبة النوع في المناطق الريفية يعودان بدرجة أساسية في اعتقادنا الى الهجرة، أكانت داخلية من الريف الى المدينة ام خارجية، كون معظم المهاجرين من قوة العمل يهاجرون في هذه السن غالبا، الامر الذى يؤكد أهمية عامل الهجرة في الحسابات الخاصة باسقاطات السكان، ويجب أخذه بعين الاعتبار.

وفي الفصل الثالث استعرضنا المرأة في اطار قوة العمل ، وقد استنتجنا ان قوة العمل الفعلية في اليمن الديمقراطية لا تتجاوز ٢٤ في المائة من اجمالي السكان عام ١٩٨٣ . وتعتبر هذه النسبة منخفضة ، شأنها شأن بقية البلدان العربية الاخرى ، وذلك بسبب انخفاض نسبة مساهمة المرأة في العمل ، اذ تصل مساهمتها في الوطن العربي حوالي ١٠ في المائة من قوة العمل . وفي غياب البيانات الاحصائية فاننا لم نتمكن من رصد نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل الفعلية الكلية في اليمن الديمقراطية ، ولكننا بمؤشرات أخرى أوضحنا تطور المرأة النسبي في هذا المجال ، منها ان المرأة حظيت بحوالي ٢٠ في المائة من التعيينات والتوظيفات عام ١٩٨٠ ، وفي قطاع الصناعة المنظم والذى تشرف عليه وزارة الصناعة وصلت نسبة العاملات حوالي ٣٣ في المائة من اجمالي العاملين في القطاع ، هذا بالاضافة الى ان عدد الخريجات من جامعة عدن للعام الدارسي ٨٢/١٩٨٣ كان ٥٦٤ خريجة وهذا العدد يمثل ٤٦ في المائة من اجمالي خريجي الجامعة . كما بيّنا في الفصل ذاته الدور الذى تلعبه المرأة الريفية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية . كل هذه المؤشرات الايجابية جاءت نتيجة للدعم الذى لقيته المرأة اليمنية بوجه عام والعاملة بوجه خاص ، ومثلنا ذلك الدعم في الاجراءات القانونية المتخذة والتشجيعات المقدمة من الدولة في حدود الامكانات المتاحة ، الامر الذى مكّن المرأة من تولي المناصب العليا في السلطات السياسية والتنفيذية والقضائية .

أما في الفصل الرابع فقد تحدثنا عن الخدمات التعليمية والصحية المقدمة للمرأة وكيف تطورت منذ استقلال البلاد حتى بلغت نسبة الاناث الى اجمالي الطلاب ٢٨ر٧ في المائة في المدرسة الموحدة و٣٣ر٣ في المائة في المدارس الثانوية و٥٣ر٩ في المائة في التعليم العالي في العام الدراسي ٨١/١٩٨٢ بينما ظلت هذه النسبة لا تمثل سوى ١٢ر٣ في المائة في دور التعليم الفني والمهني في نفس العام ، وأصبحت جميع المدارس في كافة مراحل التعليم مختلطة ومتاحة للجنسين ، كما أوضحنا ان هناك تسربا بين الاناث وخاصة في الصفوف النهائية من المدارس الموحدة ناتجا عن عدة عوامل اجتماعية بدرجة أساسية .

ورأينا ايضا أن اداء الاناث في المدارس لا يختلف عن اداء الذكور ان لم يتفوق عليه أحيانا . وتحدثنا عن الجهود التي تبذل للقضاء على الأمية واستنتجنا انها كانت اكثر وضوحا وتجاوبا بين الاناث عن ما هي بين الذكور حيث بلغت نسبة المتحررات من الأمية الى اجمالي المتحررين من الأمية حوالي ٨٠ر٦ في المائة عام ١٩٨٠ و٥٦ر٩ في المائة عام ١٩٨١ و٦٥ر٧ في المائة عام ١٩٨٢ .

وكذلك استعرضنا الخدمات الصحية التي أمكن توفيرها للمرأة خلال الفترة الماضية واستهدفت العناية بصحة الام والطفل وتمثلت في زيادة عدد المنشآت لرعاية الأمومة والطفولة ثم التوعية السكانية باعتبارها احدى العناصر الهامة للتعليم والتثقيف الطبي وتحسين الوضع الغذائي للام والطفل. وخلصنا الى ان ضعف الامكانيات قد حال دون تلبية الحاجات الكاملة في هذا المجال.

وبالنسبة للفصل الخامس فقد أوضحنا فيه موقف الدولة من المرأة عبر الدستور والقوانين الخاصة بها، ولاحظنا ما منح للمرأة اليمنية في قانون الأسرة من حقوق كمساواتها بالزوج في الحقوق والواجبات وحقها في الطلاق، ومنع الزوج من الزواج بثانية الا في ظروف موضوعية، نادرة حددها القانون. هذا بالاضافة الى مساواة المرأة بالرجل في الأجر في الوظائف والاعمال المتجانسة مع تقديم مزايا اخرى روعيت فيها أوضاع المرأة كأم وعاملة منها اجازة الوضع ٦٠ يوما وتخفيض ساعات العمل اليومية لها بهدف منحها وقتا لارضاع الطفل وغيرها، وفي كل هذه الحالات يبقى مرتبها كاملا دون نقصان. وفي قانون الضمان الاجتماعي أصبحت المرأة مستحقة للضمان الاجتماعي بعد عمر وفترة عمل فعلية أقل من الرجل وتفاصيلها كما عرضناها بالفصل نفسه.

وقد استنتجنا ايضا ان الاتحاد العام لنساء اليمن أدى وما زال يؤدى دورا بارزا في انخراط المرأة في العمل من خلال نشاطه في محو أمية النسوة وتدريبهن، اضافة الى مساهمة الاتحاد في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ومن خلال ما تضمنته الفصول السابقة، والاستنتاجات الواردة أعلاه فاننا بتواضع نورد التوصيات التالية:

أولا:

ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في أى مجتمع من المجتمعات تعكس نفسها ومع الزمن على توزيع السكان جغرافيا وعلى تركيبهم العمرى، وعلى هذا الأساس، وتفاديا لهذه المشكلة التي اذا ما اهملت قد تنجم عنها مضار اجتماعية واقتصادية ايضا، فاننا نوصي بضرورة زيادة الاهتمام بالمناطق الريفية من حيث تشييد الهياكل الاقتصادية الاساسية لها، التي تمكنها من ارساء القاعدة المادية للمشاريع الانتاجية، الامر الذى نعتقد انه سيحدث تغييرا ايجابيا ويصلح بالتدريج التركيب العمرى للذكور والاناث بهدف ايجاد التوازن العمرى الطبيعي للجنسين، اذا ما علمنا ان كل ١١٠٫٥ انثى يقابلها ١٠٠ ذكر، في المناطق الريفية لليمن الديمقراطية، وهؤلاء الذكور يلاحظ ان معظمهم من الأطفال والصبية والشيوخ.

ثانيـا :

أدت الهجرة الخارجية بالذات، وبالرغم من مزاياها ومساوئها الاقتصادية والاجتماعية العديدة، الى ارتفاع نسبة الاناث في اليمن الديمقراطية وخاصة في مناطقها الريفية، ونظرا لكبر حجم هذه الهجرة النسبي، الامر الذى يؤكد تأثيرها على اتجاهات السكان بشكل ملحوظ، وعليه وفى ظل هذه الظروف، فاننا نوصي بضرورة ادخال عامل الهجرة في الحسابات الخاصة باسقاط السكان ويجب ان يؤخذ في الاعتبار انه حيث لا يبدو حجم الهجرة كبيرا بدرجة كافية ليكون له أثر كبير في اعداد السكان في المستقبل، فيحتمل ان يكون له أثر كبير في اعداد السكان في فئات نوعية عمرية معينة ويعود ذلك الى التركيب النوعي العمرى المتميز للسكان المهاجرين .

ثالثا :

في الوقت الذى تلعب الاجراءات القانونية والخاصة بمساواة المرأة بالرجل في الحقوق والواجبات والاجور، دورا كبيرا، في تشجيع المرأة على العمل لتشارك الرجل في العملية التنموية، الا انه بالرغم من صدور تلك القوانين في اليمن الديمقراطية، فان المرأة اليمنية ما زالت نسبة مساهمتها في قوة العمل الفعلية متواضعة، وبهدف رفع هذه النسبة فاننا نوصي بضرورة الاهتمام بتدريب وتأهيل المرأة لتحسين مستواها المهني والتأهيلي من جهة، وتوفير الظروف والتسهيلات لدخولها ميادين العمل، وخاصة من حيث زيادة دور الحضانة ورياض الاطفال للمرأة العاملة من جهة ثانية، ذلك في اعتقادنا سيخفف وطأة قلق الأم العاملة على اطفالها، وبالتالي تشجيعها على الخوض في مجالات العمل المختلفة ولكي ترتفع تدريجيا نسبة مساهمتها في عملية التنمية .

رابعـا :

ان التوسع في التعليم اذا ما تمت برمجته، تكون حصيلته وبشكل تدريجي ذات مردود ايجابي على عملية التنمية، شريطة احكام الرقابة على تنفيذ القوانين المنظمة والملزمة للتعليم، والقضاء ما أمكن على مسببات الخروج عنها، وعليه فاننا نوصي بضرورة التوسع في انشاء المدارس لاستيعاب كل الاطفال الذين وصلوا سن الدراسة، الامر الذى سيتيح فرصا أكبر للاناث، مع ضرورة مكافحة ظاهرة التسرب وخاصة بين الاناث من خلال :

١ــ تحقيق الزامية التعليم وتشديد الاجراءات التي تضمن تنفيذ القانون .

٢ــ رفع مستوى معيشة الاسر وخاصة في المناطق الريفية عبر مشاريع خطط التنمية، لقطع الطريق على الاسر التي تشغل أطفالها في سن مبكر بحجة الحاجة والفقر .

٣ــ التشدد في تطبيق قانون الأسرة فيما يخص سن الزواج .

٤ــ التركيز اكثر على محو أمية الاناث.

٥ــ وضع برامج للتوعية العامة بهدف القضاء على الاعراف والتقاليد البالية .

خامسا :

لا جدال في أهمية الصحة العامة للمجتمع وانعكاسها على بقية مناحي الحياة،لهذا فاننا نوصي بضرورة التركيز على :

١ــ توسيع خدمات مراكز رعاية الأمومة والطفولة مصحوبة بتوعية شاملة لتشجيع النساء على ارتيادها ، مع التوسع في توظيف عاملات اناث في تلك المراكز .

٢ــ تطبيق الزامية تحصين الأطفال .

سادسا :

مع اقرارنا للجهود التي بذلها الاتحاد العام لنساء اليمن في مجال ادماج المرأة اليمنية في عملية التنمية ،الا اننا نرى ونوصي الاتحاد بمضاعفة جهوده للتغلغل في أوساط النسوة اليمنيات وخاصة العاملات والطالبات ــ ليمكن بواسطتهن وبعد اقناعهن من جعل المرأة اليمنية تحتل مواقع قيادية أوسع في السلطات السياسية والتنفيذية ، وبالتالي تعزيز دور منظمتهن النسائية الممثلة في الاتحاد العام لنساء اليمن ليؤدي دورا اكبر في اعداد وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

سابعا :

نظرا للدور الذي تقوم به المنظمات الدولية المهتمة باشراك المرأة في عمليات التنمية ، فاننا نوصي وندعو تلك المنظمات بزيادة مشاريعها وتوسيعها بالتنسيق مع الاتحاد العام لنساء اليمن ،الامر الذي سيدفع ويعجّل من اشراك المرأة اليمنية في العملية التنموية ، التي هدفها الأساسي الانسان ، والتي تتم بواسطة الانسان نفسه أكان ذكرا أم أنثى .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية

١ـ احمد عبد القادر بافقية وآخرون — دراسة قطرية وقطاعية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، مقدمة للأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، عدن ، ١٩٨٢ .

٢ـ ايزابيل دييلـــي — تعليم البنات ، اليونسكو، باريس ، ١٩٨١ .

٣ـ الاتحاد العام لنساء اليمن م/حضرموت — دراسة حول أوضاع الاتحاد العام لنساء اليمن (محافظة حضرموت) تموز/يوليو ١٩٨٣ ، المكلا .

٤ـ الاتحاد العام لنساء اليمن — النظام الداخلي للاتحاد ، مؤسسة الجنوب للطباعة والنشر عام ١٩٨١ .

٥ـ الاتحاد العام لنساء اليمن — تقرير حول نشاط الاتحاد العام لنساء اليمن، ايار/مايو ١٩٨٣ .

٦ـ الجهاز المركزي للاحصاء — مجموعة جداول احصائية لأعوام مختلفة ،عدن .

٧ـ الخطة الخمسية الثانية المعدلة — " الكتاب الاول " وزارة التخطيط ، ١٩٨١ ، عدن .

٨ـ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا — الوضع السكاني في منطقة غربي آسيا (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) بيروت، ١٩٨٠ .

٩ـ اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا — " مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة" بيروت، ١٩٨٠ .

١٠ـ اللجنة المركزية للحزب، عدن — برنامج الحزب الاشتراكي اليمني، المؤتمر الاول ، ١١ـ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨ .

١١ـ النشرة السنوية لاقتصاديات العمل — وزارة العمل والخدمة المدنية، ١٩٨٠ ،عدن .

١٢ـ تقرير عن مشروع تخطيط موازنة القوى العاملة — وزارة العمل والخدمة المدنية لعام ١٩٧٨ ، عدن .

١٣— حسين البرادعـــي — " اسقاطات السكان حسب النوع والعمر" الطريقة التركيبية ١٩٨٢ ، وزارة التخطيط ، عدن .

١٤— دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبيـــة — مؤسسة ١٤ اكتوبر للطباعة والنشر والتوزيع ، عدن ، ١٩٧٨ .

١٥— رضية شمشـــير — " محاضرة عن وضع المرأة في اليمن الديمقراطية" الاتحاد العام لنساء اليمن ، عدن ، آذار / مارس ١٩٨٣ .

١٦— روبرت هويـــز — " النشرة السكانية" اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، العدد ٢٠ ، حزيران / يونيو ١٩٨١ ، بـــيروت .

١٧— سلطان ناجـي — وضع المرأة في المجتمع اليمني ، مجلة الحكمة ، العدد ٨٢ كانون الاول / ديسمبر ، ١٩٧٨ .

١٨— صحيفة ١٤ اكتوبر العدد (٥٩٦٣) عام ١٩٨٣ ، عدن .

١٩— عياش علي الصالح — الهجرة وأبرز آثارها على التنمية في اليمن الديمقراطية ، وزارة التخطيط ، ١٩٨٢ ، عدن .

٢٠— قانون العمل الأساسي رقم (١٤) — وزارة العمل والخدمة المدنية ، عدن ، ١٩٧٨ .

٢١— قانون الضمان الاجتماعي الصادر عام ١٩٨٠ — وزارة العمل والخدمة المدنية ، عدن ، ١٩٨٠ .

٢٢— قانون رقم (١) لعام ١٩٧٤ بشأن الأســرة — مؤسسة ١٤ اكتوبر للطباعة والنشر والتوزيع ، عدن ، ١٩٧٤ .

٢٣— كتاب الاحصاء التربوى السنوى للعام الدراسي ٨١ / ١٩٨٢ — وزارة التربية والتعليم ، عدن ، ١٩٨٣ .

٢٤— كتاب الاحصاء التربوى السنوى لعام ٨٠ / ١٩٨١ — وزارة التربية والتعليم ، عدن ، ١٩٨٢ .

٢٥— كتاب الاحصاء السنوى العدد (١) — الجهاز المركزى للاحصاء ، عدن ، ١٩٨٠ واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بيروت .

٢٦- كتاب الاحصاء للفترة ٧٢-١٩٨١ جامعة عدن، ١٩٨٢، عدن.

٢٧- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية "القوى العاملة في الوطن العربي"، عمان، الاردن، ١٩٨٢.

٢٨- مجلة الثقافة الجديدة، العدد الاول للسنة الثانية، وزارة الثقافة، عدن.

٢٩- مجيد مسعود "موضوعات في التنمية والتخطيط، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨٠.

٣٠- محمد ابو مندور الديب "التغييرات البنائية الضرورية لادماج المرأة الريفية في اليمن الديمقراطية" وزارة الحكم المحلي، عدن، ١٩٨٣.

٣١- محمد عبد الله باشراحيل "الهجرة والمهاجرين اليمنيين وأثرهم على التنمية الاقتصادية والاجتماعية" معهد الدراسات النقابية، عدن، ١٩٨٢.

٣٢- منظمة الصحة العالمية "اتجاهات ومناهج جديدة في تقديم رعاية الام والطفل في الخدمات الصحية" التقرير السادس للجنة الخبراء، جنيف، ١٩٧٦.

٣٣- وزارة الصحة العامة "تقرير عن الخدمات الصحية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، عدن، ١٩٨٣.

٣٤- وزارة الصناعة "جداول احصائية لمتوسط عدد العاملين حسب الجنس والمصانع التي تشرف عليها الوزارة لعامي ٨١ و٨٢، عدن، ١٩٨٣.

المصادر الأجنبية

1. Darweesh Mohamed "Situation Analysis of Children and Women in PDRY, Ministry of Health, Aden, 1983.

2. Maxine Molynex, State Pokicies and the Position of Women Worker in the People's Democratic of Yemen, 1967-1977, International Labour Office, Geneva, 1982.

3. World Bank, World Development Report 1983, Washington, 1983.

4. World Bank, A World Bank Country Study, People's Democratic Republic of Yemen, A Review of Economic and Social Development, Washington, March 1979.

ملحق رقم (١)

الانفاق الاستثمارى الفعلي حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة ١٩٧١/١٩٧٢ – ١٩٨٢

(مليون دينار)

النشـــاط	١٩٧٢/٧١	١٩٧٥/٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
١ـ الصناعـة :	١ر١	٧ر٢	٤ر٦	٨ر٨	١٢ر٩	٩ر٢	٨ر٣	٢٢ر٦	٣١ر٩	٣٧ر١
تحويليـــة	٤ر٠	٤ر٨	٢ر٥	٤ر٦	٥ر٤	٣ر٧	٣ر٢	٤ر٦	٢ر٨	٤ر٣
استخراجيـة	٣ر٠	٤ر٠	٠ر٦	٢ر١	٥ر٢	٣ر٠	٢ر٦	٤ر١	٧ر١	١١ر٥
كهرباء ومياه	٤ر٠	٢ر٠	١ر٥	٢ر١	٢ر٣	٢ر٥	٢ر٥	١٣ر٩	٢٢ر٠	٢١ر٣
٢ـ الزراعـــة :	١ر٤	٤ر٧	٤ر١	٧ر٣	١١ر٧	١٣ر٥	١٢ر٨	١٢ر٧	١٤ر٦	١٩ر٢
٣ـ الثـروة السمكية		٠ر٢	١ر٦	٣ر٩	٤ر٢	١ر٦	٣ر٦	٤ر٦	٥ر٦	٨
٤ـ البناء والتشييد	٠ر٢	—	—	٠ر٢	١ر٦	٠ر٦	٠ر١	٠ر١	٠ر٩	٣ر٣
٥ـ النقل والمواصلات	٠ر٣	٤ر٧	٣ر٦	١٠ر٠	١٤ر٠	١٧ر٢	١٥ر٦	١٦ر٩	٢٣ر١	٢٧ر٦
٦ـ الخدمات الاجتماعية	١ر٠	٢ر٨	٥ر٠	٩ر٠	١٢ر٩	١٧ر٧	١١ر٦	١٧ر٣	٢٩ر٠	٤٢ر٣
الاجمالـــى	٤ر٠	١٩ر٦	١٨ر٩	٣٩ر٢	٥٧ر٣	٥٩ر٨	٥٢ر٠	٧٤ر٢	١٠٥ر١	١٣٧ر٥

المصدر : وزارة التخطيط ، تقارير الانجاز السنوية لخطط التنمية .

ملحق رقم (٢) سكان محافظة شبوه

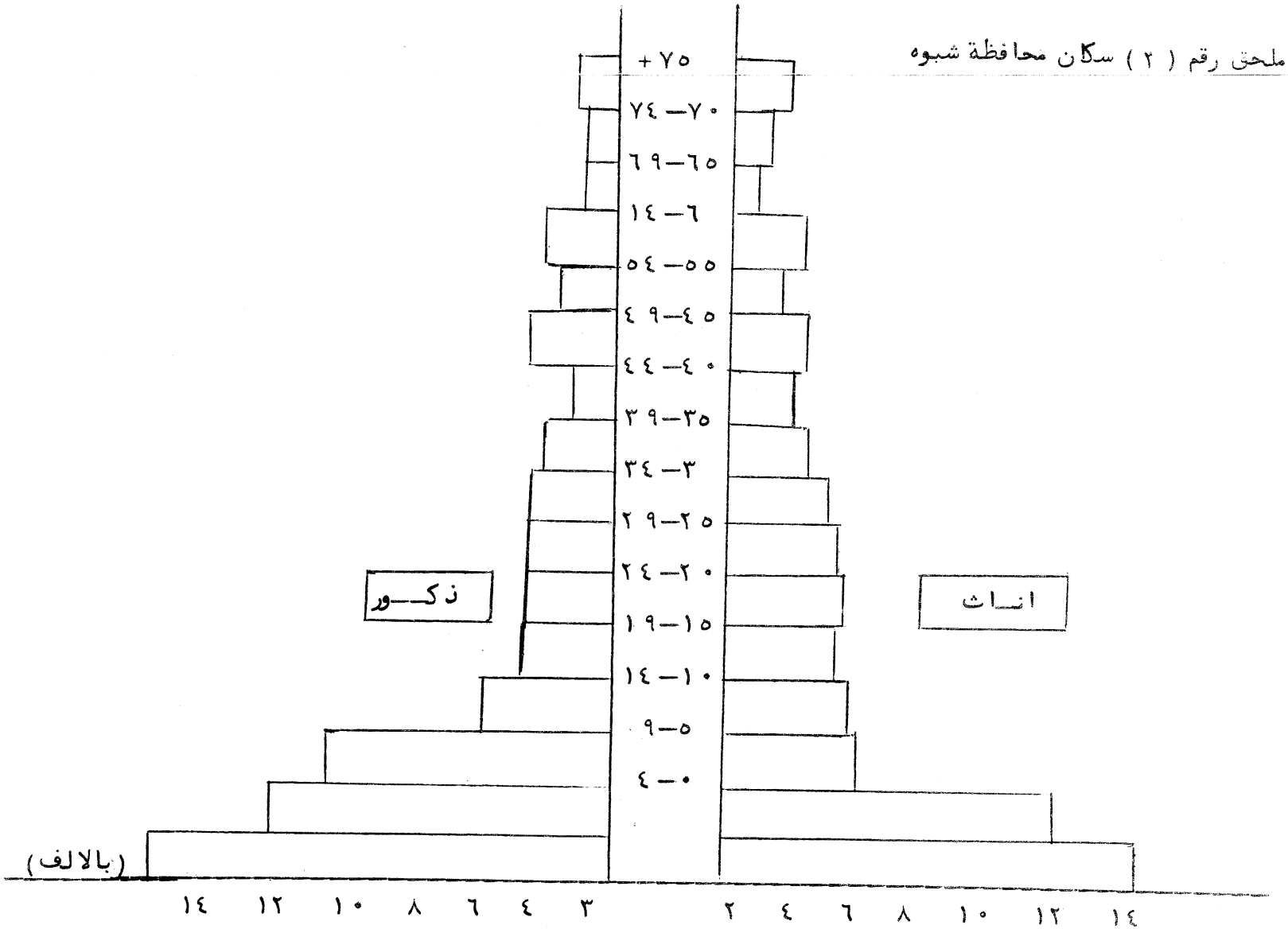

ملحق رقم (٣) سكان حضرموت ١٩٨٣

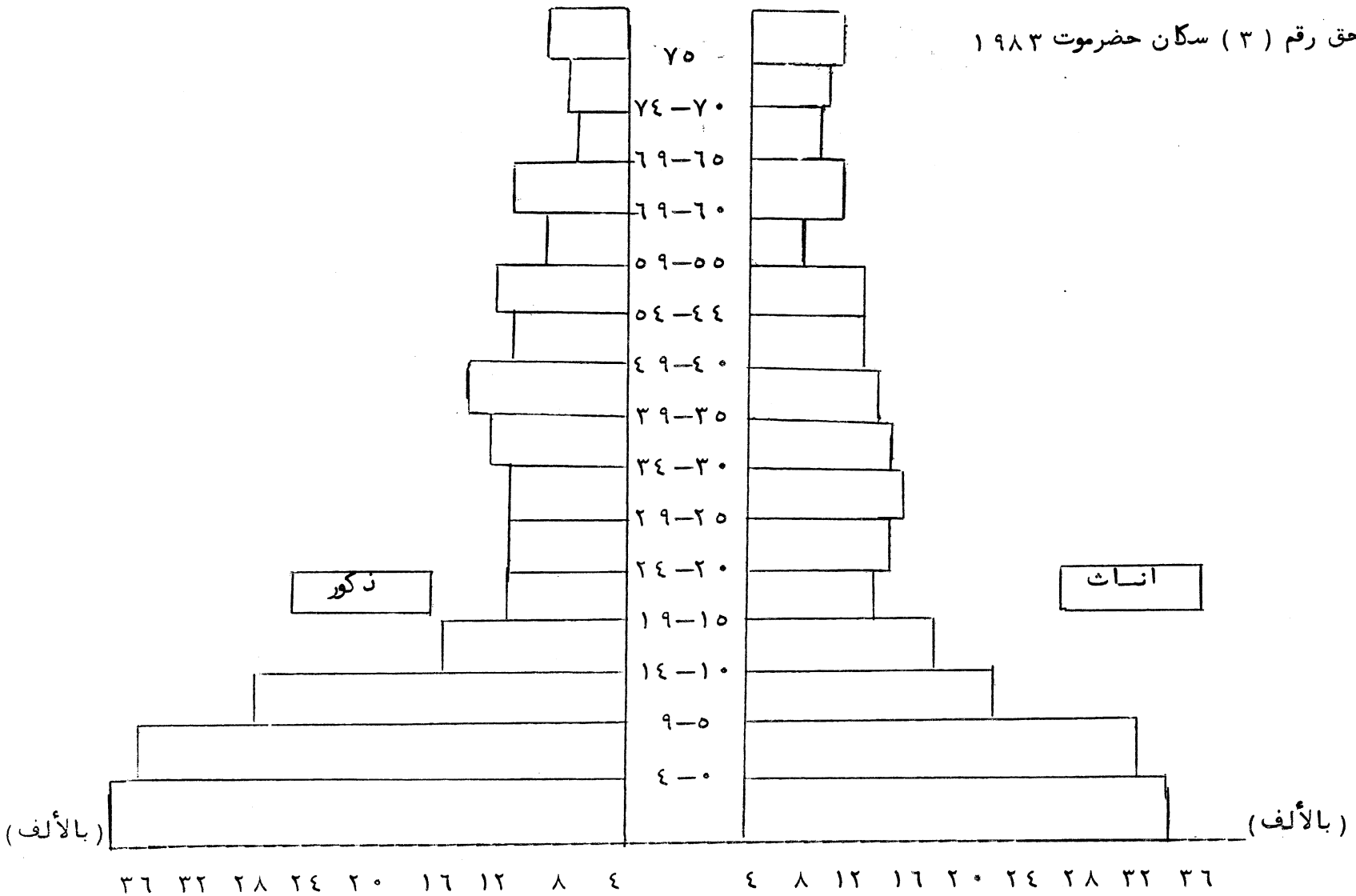

ملحق رقم (٤)

الانفاق الجارى والاستثمارى للخدمات التعليمية وللاعوام ٧٤/١٩٧٥ وحتى ١٩٨٢

المؤشـــرات السنـــوات	الانفـاق الجارى للتعليـم	نسبة (٢) الى اجمالي الانفاق الجارى	الانفاق الاستثمارى للتعليـم	نسبة (٤) الـى اجمالي النفقـات الاستثماريـــة
١	٢	٣	٤	٥
١٩٧٥/٧٤	٤ر٣	١٤ر٨	٠ر٨	٤ر١
١٩٧٥	٣ر٢	١٤ر٧	١ر٤	٧ر٤
١٩٧٦	٦ر٥	١٦ر٩	٢ر٥	٦ر٤
١٩٧٧	٨ر٢	١٦ر٨	٣ر٨	٦ر٦
١٩٧٨	١١ر٧	١٨ر٠	٤ر٧	٧ر٩
١٩٧٩	١٣ر٤	١٧ر٨	٤ر٥	٨ر٧
١٩٨٠	١٧ر٥	١٦ر٩	٤ر٥	٦ر١
١٩٨١	١٧ر٩	١٧ر٩	٣ر٤	٣ر٢
١٩٨٢	٢٤ر١	١٦ر٧	٥ر٣	٣ر٩

المصدر: (١) وزارة التربية والتعليم "كتاب الاحصاء التربوى السنوى لعام ٨١/١٩٨٢".

(٢) وزارة التخطيط " تقارير الانجاز للخطط السنوية".

ملحق رقم (٥)

اعداد الطلاب والمدرسين في المرحلة الموحـدة

بحسب المحافظة والجنـس

المحافظـة	١٩٨٠/٨١		١٩٨١/٨٢	
	ذكـــور	انـــاث	ذكـــور	انـــاث
أ ـ عدد الطلاب	١٥٧٩٤٧	٦٨٠٣٠	١٥٩٢٣٦	٦٣٩٦٧
محافظة عدن	٣٠٨١٨	٢٤٤٥٧	٣٠٢٠٦	٢٣٥٧٠
محافظة لحج	٣٩١٧٣	١٠٨٢٣	٣٨٦٣٢	٨٧٢٧
محافظة أبين	٢٤٣٥٥	٨٧٨٤	٢٤٦٥٨	٧٦٢٨
محافظة شبوه	١٤٢٨٨	١١١٨	١٥٧٧٤	١٠٤١
محافظةحضرموت	٤٦٧٩٧	٢١٨٥١	٤٦٣٠٢	٢١٨٣٤
محافظة المهره	٢٥١٦	٩٩٧	٣٥٥٤	١١٦٧
ب ـ عدد المدرسين	٦٦٣٣	٣٤٣٩	٧٤٣٣	٣٣٩٩
محافظة عدن	٦٢٢	١٧٠٩	٥٨٢	١٧٦٢
محافظة لحج	١٨٤٥	٤٦١	٢٤٧١	٣٧٣
محافظة أبين	١٢١٤	٥٩٧	١٢٣٩	٥٤٨
محافظة شبوه	٦١٥	٥٥	٥١٨	٣٣
محافظةحضرموت	٢٢٣٧	٥٨٣	٢٣٩٨	٦٥٦
محافظة المهره	٢١١	٣٤	٢٢٥	٢٧

المصدر : وزارة التربية والتعليم " كتاب الاحصاء التربوى السنوى" للاعوام ١٩٨٠/٨١ و ١٩٨١/٨٢ .

ملحق رقم (٦)

اعداد الطلاب والمدرسين في المرحلة الثانوية

بحسب المحافظة والجنس

المحافظة	١٩٨٠/٨١		١٩٨١/٨٢	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث
أ ـ عدد الطلاب	١٧٦٠٣	٨٥٥٧	١٨٣٢٣	٩٠٧٨
محافظة عدن	٥٨٦٠	٦١٦٢	٦٣٠٦	٦٥٩٩
محافظة لحج	٣٧٠٢	٧٣٢	٣٦٨٧	٧٢٩
محافظة أبين	١٩٩٣	٥٨٩	٢١٠٢	٦٩٥
محافظة شبوه	٧٤١	—	٩٠٩	—
محافظة حضرموت	٥٠٢٥	١٠٤٣	٥٠٥٩	١٠١٨
محافظة المهره	٢٨٢	٣١	٢٦٠	٣٧
ب ـ عدد المدرسين	٩٢٣	٢٧٦	٩٢١	٤٧٤
محافظة عدن	٢٣٠	٢٦١	٢٢٨	٣٥٦
محافظة لحج	٢٠٥	—	١٩٦	٣٥
محافظة أبين	١١٤	٧	١٢٩	١٤
محافظة شبوه	٤٩	—	٥٣	١٢
محافظة حضرموت	٣٠٣	٨	٢٨٥	٥٧
محافظة المهره	٢٢	—	٣٠	—

المصدر : وزارة التربية والتعليم " كتاب الاحصاء التربوى السنوى" للاعوام ١٩٨٠/٨١ و١٩٨١/٨٢ .

ملحق رقم (٧)

اعداد الطلاب والمدرسين حسب المراحل التعليمية والجنس خلال الفترة

١٩٧٨/٧٧ — ١٩٨٢/٨١

	رياض الاطفال		المرحلة الموحدة		الثانوية الاكاديمية		الثانوية الفنية		الثانوية التجارية		الثانوية الزراعية		دور المعلمين		المعاهد والمراكز المهنية	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
أ ـ اعداد الطلاب																
١٩٧٨/٧٧	٢٥٢٤	٢٢١٩	١٣٨٥٧٦	٧٤٢١٩	٩٨٨٥	٣٦١٦	٤٤٩	١٣١	١٩٥	١٠٠	١٧٧	—	٧٠٠	٣٧٠	١٦٥٧	١٨٤
١٩٧٩/٧٨	٢٢٨١	١٩٧٣	١٤٨٨٢٣	٧٧٩١٧	١١١٠٧	٤٠٦٤	٥٥٢	١٦٩	٢١٥	١١٨	١٥٥	—	٨٥٥	٣٦٤	٢٢٦٩	١٦٣
١٩٨٠/٧٩	٢٧٧٥	٢٥٨١	١٥٩٥٧٦	٧٦٦٧٢	١٣٢٦٢	٥٤٧٦	٥٣٩	١٥٢	١٩٨	١٢٨	١١٤	—	٨٧٨	٢٨٨	٢٤٤٧	١٦٤
١٩٨١/٨٠	٢٩٧٩	٢٥٦٢	١٥٧٩٤٧	٦٨٠٣٠	١٧٦٠٣	٨٥٥٧	١٠٦	١٠٥	١٨٣	١٤٣	١٣٨	—	٩٦٣	٢٦٦	٢٩٢٥	١١٦
١٩٨٢/٨١	٣٢٧٥	٢٨٠١	١٥٩١٢٦	٦٣٩٦٧	١٨٢٢٣	٩٠٧٨	٦٠٣	١٤٤	٢٠٤	١٤٠	١٠٨	—	٨٨٩	٢٨٤	٣٠٣١	١١٣
ب ـ اعداد المدرسين																
١٩٧٨/٧٧	٣	١٨٨	٣٧٠٨	٢٧٧٠	٥١٥	٨١	٢٥	٢	١٤	٥	١٠	—	٥٢	٥	١٨٩	١
١٩٧٩/٧٨	٥	٢١٢	٧٤٠٢	٢٩٧٩	٦٦٤	١٤٥	٦٠	٤	١٢	٩	١٣	—	٧٢	١٢	٣٧٦	٣٧
١٩٨٠/٧٩	٤	٢٦٠	٧٤٠٢	٣٢٨٨	٦٨٣	١٩٦	٤٢	٦	١٣	١١	٢٤	١	٥٦	١٤	٢٦٤	٢٣
١٩٨١/٨٠	٤	٣٠٧	٦٦٣٣	٣٤٣٩	٩٢٣	٢٧٦	٢١	٨	١٣	٨	١٩	—	٧٣	٨	٢٧٩	٢١
١٩٨٢/٨١	٢	٣٦٥	٧٤٣٣	٣٣٩٩	٩٣٣	٤٧٤	٢٥	٧	١٩	٨	٣٠	١	٨٦	٧	٤٠٧	١٩

المصدر : وزارة التربية والتعليم، " كتاب الاحصاء التربوى السنوى للعام الدراسي ١٩٨٢/٨١ " ، جدول (١٩) ،عدن ١٩٨٣ .